



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر . بسكرة .

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية -قطب شتمة-

قسم: علوم إنسانية

شعبة: تاريخ

تخصص: تاريخ معاصر



عنوان المذكرة

إكتشاف البترول وأثره في السياسة الفرنسية على الجزائر ودول المنطقة

مشروع مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إشراف الأستاذ

حوجو رضا

إعداد الطالبة

ظريفة ركييس

السنة الجامعية : 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أثار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف حوحو رضا الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث.

إلى جميع أساتذة قسم التاريخ، إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر فرع تاريخ معاصر دفعة 2015/2014.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر.

الفضل والشكر نهديه مازننا	فالشكرُ تقديرنا والفضل تحسينا
ماذا أقول وهذا اليوم أمدحكم	عذرا إليكم فقد عيّت قوافينا
ماذا أجازيك فضلاً يا معلمنا	يرعاك ربي ودمتم مفخراً فينا

قائمة المختصرات

الح ع 1 الحرب العالمية الأولى

الح ع 2 الحرب العالمية الثانية

و م أ الولايات المتحدة الامريكية

ف. ف فرنك فرنسي

تر ترجمة

تع تعريب

د.س دون سنة

د.ط دون طبع

تمهيد

أثارت مسألة البترول إهتمام السلطة الفرنسية ، نظراً لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة لمستقبل الجزائر، وكذا السياسة الفرنسية و الرهانات الاقتصادية العالمية، بل بالنسبة للوحدة المغاربية، حيث رشحت الجزائر لإحداث تحولات جذرية في شمال إفريقيا مست على الأخص ميدانين رئيسيين السياسي والاقتصادي ، مما استدعى التأثير بديها على القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الاجتماعي. فعلى الصعيد الاقتصادي تعد الأشغال والاكتشافات في ميدان المحروقات هو ما فتح شهية فرنسا على المزيد من التقدم والتوسع، فأخذت تُعد المشاريع للكشف والتنقيب عن خبايا مناطق الصحراء الجزائرية، وهذا ما ميز هذه الفترة وأعطى للجزائر بموجبها مكانة خاصة وثقلا اقتصاديا معتبرا في السياسة الاقتصادية الفرنسية ، ما جعلها تخلق خلفيات سياسية ورسم أفاق اقتصادية هيئت مناخا للاستثمار في الصحراء ، وهذا ما سنقوم بدراسته في هذه المذكرة التي جاءت موسومة بـ "إكتشاف البترول وأثره في السياسة الفرنسية على الجزائر ودول المنطقة".

أهمية الموضوع :

حيث تبرز أهمية الموضوع من خلال محاولة تفسير سياسة فرنسا الجديدة تجاه الجزائر خاصة بعد تتابع الاكتشافات المنجمية و البترولية التي بدأت تعطي نتائجها العملية المربحة بداية من إكتشاف الغاز عام 1956 بمنطقة ايجلي و توجت الأبحاث في 12 جوان 1956 باكتشاف البترول بحاسي مسعود في حقل بمردودية عالية وبتكاليف إنتاجية مشجعة الامر الذي سهل على فرنسا الدخول للأسواق العالمية البترولية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق متطلبات الآلة الصناعية و الحربية الفرنسية وكذا متطلبات السوق الاوربية ، فلقد حركت ثروات الصحراء الجزائرية أطماع فرنسا فأرادت بترها من بقية ارض الوطن كأن الصحراء عبارة عن ارض خالية ولا يملكها احد وهي، متذرعة بحجج قانونية واهية من إكتشافاتها.

مما يستدعي النظر في نوع الطرق المتبعة وكيفية تكريسها لخدمة أطماع وأهداف الاستعمارية بشكل محكم ومدروس من كل الجوانب.

دواعي وأسباب إختيار الموضوع:

ومن أهم الأسباب التي دعنتي لاختيار هذا الموضوع ثمة بواعث ومبررات علمية محفزة دفعت الباحث للخوض والتنقيب في هذا الموضوع والتي من بينها ندرة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من الزاوية التاريخية، إذ تناولت الظاهرة من زاوية اقتصادية تقنية بحته أن معظم الدراسات المنجزة لا تعدو من كونها إما تقنية بحته، مما جعلها أن تكون دراسات متخصصة في ميدان المحروقات والصناعات البتر وكيمياوية قام بها مختصون في القطاع، أو مسؤولون سابقون توفرت لهم حظوظ الاطلاع والمعرفة في هذا المجال؛ وإما فرنسيون كتبوا على الموضوع بحكم قربهم من الساحة الجزائرية عموما والساحة النفطية على وجه الخصوص.

- بالإضافة إلى انتمائي الجغرافي لمنطقة الجنوب ما جعلني أختار هذا الموضوع دون غيره للمساهمة لو شكل بسيط في إبراز الإمكانيات الهائلة للمنطقة والتي كانت مسرحا لأحداث لعبت دورا مهما في تاريخ الجزائر المعاصر بل لي يومنا هذا.

أضف إلى ذلك :

- أن الموضوع في حد ذاته يمثل سلسلة من حلقات تاريخ الثورة الجزائرية الجليلة والذي يفرض علينا البحث والتعمق في دراسته.

- التعطش إلى معرفة الأسباب الخفية وراء تقسيم الجزائر و فصل صحرائها من طرف المستمر الفرنسي.

بالإضافة إلى أسباب أخرى موضوعية فرضتها طبيعة الدراسة ولعل من أهمها:

تعلقت بالسياسة الفرنسية تجاه الصحراء وكيف كان موقع الصحراء بالنسبة للإدارة الفرنسية في بادئ الأمر، التي غيرت سياستها باكتشاف البترول واستعنت به في الفصل الثاني و الثالث.

أما المنهج التحليلي المقارن الذي اعتمدت عليه لتوصل في الأخير لنتائج وتفسير لمسار الأحداث بإنجاز فرنسا لمخططاتها الاستعمارية بالصحراء الجزائرية و استثمارها للبترول مع الاستعانة بالجداول فقد ساعدني في تحليل الوقائع والكثير من الجدول والخطوط البيانية التي كانت تترجم هذه الأرقام طاقة استغلال فرنسا لثروة البترول واستعنت به في الفصل الثاني في المطلب الثاني أشغال البحث والتنقيب وكذا في فصل وكيفية تصديرها

7/ مضمون البحث :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وجملة التساؤلات التابعة لها ولتجسيد المنهج المتبع في هاته الدراسة قسمت بحثي هذا وفقاً لخطة عمل نفضلها في ما يأتي: مقدمة وخمس فصول، يبدأ كل فصل بتمهيد وينتهي بخلاصة، ثم خاتمة.

أبرزت في المقدمة تمهيد عن الموضوع الذي نحن بصدد دارسته، ثم الأهمية والأسباب التي دعت الباحث لاختيار هذا الموضوع، انتهاء بطرح إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية، مروراً بالمناهج المتبعة في الدراسة، وصولاً لوصف أهم المصادر والمراجع المستخدمة وانتهاءً بذكر الصعوبات.لأنتقل بذلك إلى الفصل التمهيدي الذي كان لابد من أن أستهل فيه بذكر تاريخ النفط في العالم ، وقسم إلى مبحثين، كان الأول تقديم عام حول النفط من حيث هو مادة استهلاكية مستعملة وتضمن مطلبين ، أما الثاني فخصص للحديث على التطور النفطي في العالم من حيث هو سلعة تجارية تنافسية وتضمن ثلاثة مطالب .

أما الفصل الأول الذي يندرج ضمن عنوان " السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية " طرحنا أولاً الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية، وذلك من خلال الاستكشافات والمشاريع، ثم التطرق إلى سياسة فرنسا في الصحراء قبل 1956م من فرض الحكم العسكري على الصحراء

إلى التقسيم الذي يضمن لها السيطرة التامة، فالمشاريع الاقتصادية التي توجت باكتشاف البترول سنة 1956م، هذا الأخير الذي كان سببا في تغير السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية بما يضمن لها أهدافها من مساعي الفصل، واستمرار الوجود الاستعماري بها .

بخصوص الفصل الثاني المعنون بـ " السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري " وقسم إلى مبحثين فقد تناول المبحث الأول المرحلة النفطية الجزائرية التي سبقت الاكتشافات الكبرى في هذا القطاع بما احتوته هاته المرحلة في شقيها التلي والصحراوي ، وكذا أشغال البحث والتنقيب على البترول الذي إزدادت الحاجة إليه بالنسبة لسلطات الفرنسية خاصة بعد ح ع 1، وتضمن مطلبين . ثم المبحث الثاني الذي تطرقت فيه إلى موقع وأهمية النفط من اتفاقيات إيفيان، ثم للتداعيات السياسية والاقتصادية التي جرت غداة الاستقلال .

أما الفصل الثالث تحت عنوان " المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية " والذي قسم بدوره إلى مبحثين، فقد تضمن أشغال تثمين المناطق الصحراوية بالجزائر، بما فيها التجهيز القاعدي من طرق وسكك حديدية... الخ وتضمن مطلبين، و تأطير المؤسساتي لاستغلال قطاع المحروقات، من جانب إداري للاستثمارات الصحراوية مثل المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية و وزارة الصحراء، ومكتب الاستثمار في إفريقيا، تضمن ثلاث المطالب.

أما الفصل الرابع والأخير الموسوم بـ " الصحراء الجزائرية بين مصالحٍ ومطامح "، قسمته إلى مبحثين، تناول في المبحث الأول دراسة المصالح الغربية بالصحراء وخاصة الأوروبية منها والخلفيات السياسية الفرنسية لتثبيت هذه المصالح وتضمن مطلبين، أما المبحث الثاني فقد إحتوى على مطامح القطرية لهول الجوار ومواقف أخرى وسبب في ذلك السياسة الفرنسية التي تعمل على تحقيق مصالحها بالمنطقة وتمزيق وحدتها الوطنية و المغاربية، وتضمن ثلاثة مطالب.

لأنهي البحث بخاتمة، ضمنته أبرز النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة ، كما أتبع بجملة من الملاحق المختلفة، لما لها من صلة وثيقة بالبحث، ثم قائمة المصادر والمراجع ، وختمنا بفهرس محتويات البحث.

المادة العلمية:

وللإمام بالموضوع وبجميع جوانبه التاريخية والسياسية اعتمدت على مادة علمية، قوامها مجموعة من المصادر والمراجع ، نخص بالذكر :

1/ بن يوسف بن خدة في مؤلفه "اتفاقيات ايفيان"، وكتاب رضا مالك المعنون بـ : "الجزائر في ايفيان"، واللذان أفادانا في الوقوف على حيثيات معركة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، ومدى تمسك كلا الطرفين بالصحراء .

كتاب الحاج موسى بن عمر بعنوان "السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962"، والذي أمدنا بمعلومات قيمة فيما يخص التأطير المؤسسي الفرنسي في الصحراء الجزائرية على سبيل المثال المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، ومدى تأثير بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر .

"المجاهد" لسان حال جبهة التحرير الوطني، التي أفادتني في الحديث عن المناورات الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية، وتوضيح الملامح الأساسية لخطة جبهة التحرير الوطني المضادة في هذا المجال .

كتاب لعهد بجاوي بعنوان "الثورة الجزائرية و القانون"، الذي أفادني في الوقوف على الاجراءات الادارية التي وضعها الاستعمار الفرنسي لتشريع تواجده خاصة في الصحراء الجزائرية باعتبارها ارض خالية، و تحصيل من الناحية القانونية.

كتاب "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية" الذي أمدني بمعلومات شاملة حول قضية فصل الصحراء عن الشمال، من خلال دراسات وبحوث علمية أعدها أساتذة وباحثون مختصون قصد معالجة أطوار تلك السياسة الاستغلالية، وردود الفعل الوطنية والدولية على ذلك، إضافة إلى صداها في وسائل الإعلام. بالإضافة إلى الاعتماد على بعض الشهادات الحية.

الصعوبات :

من الطبيعي ان تواجهنا صعوبات في ا نجاز أي بحث علمي، لانه يتطلب جهدا و اتقانا كبيرين، حتى يقدم على انه بحث اكاديمي بالمواصفات المطلوبة، ن ذكر من بين الصعوبات مايلي:

المجهود الكبير الذي استلزم البحث عن المصادر التي تخدم المذكرة بشكل دقيق وانجازه في الوقت المحدد.

عدم التمكن من استغلال الوقت اللازم بسبب جمع المراجع مما ضيع عليا فترة طويلة للبداية في كتابة المذكرة.

صعوبة في الإمكانيات التنقل بين مختلف المناطق الصحراوية لجمع الوثائق والشهادات التي تدعم الموضوع أكثر فأكثر.

طبيعة هذا الموضوع أرشفية بدرجة اولى وبسبب الظروف الصحية منعتني من السفر لدور الارشيف.

والله ولي التوفيق

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

المبحث الاول:تقديم عام للنفط .

المطلب الأول: أصل النفط، مكوناته، تواجده .

المطلب الثاني: أنواع البترول ومنتجاته وخصائصه .

المبحث الثاني: التطور النفطي في العالم .

المطلب الاول :مرحلة ما قبل ح ع 1 .

المطلب الثاني :مرحلة ما بين الحربين ع .

المطلب الثالث :مرحلة ما بعد ح ع 2 .

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

ارتبطت تطورات الحياة البشرية منذ بزوغ شمس الحضارة الإنسانية باستهلاك نوع معين من أنواع الطاقة حتى ارتقى الإنسان مع إطلالة القرن العشرين الميلادي باكتشاف خصائص ومزايا البترول واستخداماته في تلبية حاجات النهضة الصناعية والخدمية فاشتد الإقبال عليه. ومع تركيز الاحتياطات البترولية في مناطق محدودة من العالم ازدادت حدة الصراعات الدولية في السيطرة على تلك المكامن البترولية الغنية بطرق ووسائل مختلفة ، كل هذه الأبعاد الجيولوجية والاقتصادية والسياسية جعلت من البترول سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية لها عالمها المتعدد الجوانب ، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحثين التاليين:

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

المبحث الأول: تقديم عام للنفط .

المطلب الأول: أصل النفط، مكوناته، تواجده.

أولاً: أصل النفط.

النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني وهي تتكون من جزئين:

Petr: زيت. Olium: الصخر. أي تعني زيت الصخر⁽¹⁾.

من حيث مفهومه نجد "محمد أحمد الدوري" يعرفه: بأنه مادة سائلة لها رائحة خاصة

ومتميزة، ولونها متنوع بين الأسود و الأخضر والبنّي...الخ. كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة

مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة و محددة

بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة كلما ازدادت كثافته النوعية أو ثقله

والعكس بالعكس⁽²⁾. فالنفط أو البترول عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، يوجد في الطبقة

العليا من القشرة الأرضية، ويتكون من هيدروكربونات خاصة من سلسلة الألكانات الثمينة

كيميائياً، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بحسب مكان استخراج⁽³⁾.

علمياً يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء ، يتركب من الفحم

ويحترق عند احتراقه طاقة، قابل للاشتعال، بني غامق، أو بني مخضر ، يوجد على أعماق

مختلفة ضمن صخور مسامية⁽⁴⁾.

من الجانب التاريخي.

عرف الإنسان النفط منذ عصورٍ قديمة، و استخدمه في المناطق التي يوجد فيها، فلقد

تردد أن نوح عليه السلام عندما فرغ من صنع السفينة دهنها بمادة القار أو البتومين من داخلها

(1) وله مسميات أخرى منها زيت الخام، كما أن له اسم (الذهب الأسود) يعرف في اللغة العربية ب: النفط في اللغة

الإنجليزية: Petroleum، في اللغة الفرنسية: Pétrole، في اللغتين الإسبانية والبرتغالية: Petroleo.

(2) الدوري، محمد أحمد. محاضرات في الاقتصاد البترولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983. ص. 8، 9.

(3) معهد الدراسات المصرفية. الذهب الأسود. السلسلة الخامسة. الكويت. 2013. العدد 6. ص. 2.

(4) أمجد، نسرين. " تحديات سونطراك في السوق النفطية ". مذكرة ليسانس، تحت إشراف بن شعيب نصر الدين، 2004-

2005، ص 5.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

وخارجها وهي مادة نفطية وثبتت بكتابات هيروdot و مؤرخين قدا مى غيره، ومن السجلات المسمارية التي خلفها القداماء من الملوك والتجار، وكذا من الحفريات التي تم إجراؤها حديثا _ أن منتجات النفط كانت تُستغل في أغراض عديدة و بمقادير معتبرة نسبيا. وكان لرجال النفط في بلاد الرافدين تجارة وصادرات هامة. ولقد كانت أهم الاستعمالات النفط لصنع الكساء الوافي من الرطوبة والعقاقير الطبية ووقودًا للمصابيح (1). وكان قدامى الهنود يستخدمون الزيت من الأرض لإجراء طقوسهم الدينية، وفي أغراض الزينة والبناء. وتبيّن لدى الأسباب أن هذه المادة مفيدة لدهن مراكبهم (2). وفي الشرق الأوسط يعود تاريخ استخدام النفط إلى قرون عديدة قبل الميلاد، حيث أن كتاب التوراة أو العهد القديم يحمل إشارات إلى الكميات الضخمة من النفط، و إلى استعمالاته في تلك المنطقة.

بيد أن الصناعة النفطية الحديثة يرجع عهدها إلى القرن التاسع عشر، ففي عام 1847 قام الإنجليزي (يونج) بتجارب كان يهدف من وراءها إلى تقطير النفط من الفحم الحجري. ولقد لقي بوادى النجاح، إلا أنه لم يدرك الأهمية العملية المترتبة على هذا الاكتشاف العلمي الجديد. وبظهور الثورة الصناعية والتطور التقني استدعى القيام بعمليات البحث والتنقيب عن البترول، فهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة في العالم، وتكمن قيمة النفط في إمكانية نقله ومقدار الطاقة الهائلة الموجودة فيه، ويمثل المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية. بدأ أول حفر وإنتاج تجاري للنفط في عام 1859م في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان معدل الإنتاج اليومي حوالي 20 برميلا. وقد أُعتبر ذلك التاريخ بداية عهد

(1) بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952-1962). الجزائر: جمعية التراث، 2004. ص.

(2) أوكونور، هارفي. الازمة العالمية في البترول. تر: عمر المكاوي ومراجعة: راشد البراوي. القاهرة: دار الكتاب العربي، 1967. ص . 131.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

صناعة وإنتاج النفط في العالم بصورة علمية وتجارية (1). فأول بئر حُفر كان في 27 أوت 1859م ببينسلفانيا من طرف العقيد "أودين دركا".

جدول يوضح تاريخ اكتشاف النفط في عدد من أقطار العالم النفطية العربية منها والأجنبية:

التواريخ(م)	البلدان
1859	الولايات المتحدة الأمريكية
1857	مملكة رومانيا
1858	كندا
1873	القوقاز (القيصرية)
1869	البيرو
1908	إيران
1911	مصر
1937	العراق
1983	الكويت
1943	المغرب
1956	الجزائر
1959	ليبيا

Source : Collection Microsoft Encarta 2006 pétrole

ثاني: مكوناته.

مع التقدم المستمر وتطور الآليات تمكن الإنسان من التأكد والتعرف على التكوين الكيماوي الدقيق لهذه الموارد ونسبه (2).

(1) معهد الدراسات المصرفية. مرجع سابق. ص. 2 .

(2) باكو، أحمد ؛ قریش، محمد. "منظمة الدول المصدرة للنفط". إشراف جالبي غالم 2000-2001 . ص. 5.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

جدول يوضح مكونات النفط و نسبها

مكوناته	نسبها
الكربون	(84-87)%
الهيدروجين	(11-14)%
الكبريت	(0,4-0,5)%
النيتروجين	(0,1-0,2)%
الأكسجين	(0,1-0,2)%

المصدر: باكو، أحمد. "منظمة الدول المصدرة للنفط". ص.5.

ثالثاً: تكوينه وتواجده.

لقد عرف الإنسان النفط(البترول) منذ قديم الزمان، ولكنه لم يتمكن من معرفته حينذاك بشكل جيد سواء ما تعلق بماهيته أو طبيعته أو خصائصه و كيفية تواجده إلا في فترات متأخرة من حياة العصر الحديث وخاصة فترة أواخر القرن وهي فترة التاسع عشر، حيث توسعت المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة ، و بذلك أمكن للمعنيين من مختلف الاختصاصات بالدراسة والتحليل من معرفة الشيء الكثير عن النفط. وبشكل خاص كيفية تكوينه وتواجده ورغم ذلك فقد انقسم المختصون في البحث عن أصل ومنشأ النفط إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء، و الآخر يؤكّد عن الأسباب اللاعضوية، ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون النفط (1).

1/ النظريات اللاعضوية.

هي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول والكيفية التي يتم بها وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر كنظرية العالم مار كس في عام 1965م.

(1) رحمان، أمال. النفط و التنمية المستدامة. أبحاث الاقتصادية و الادارية:ع4، جامعة محمد خيضر. 2008. ص. 179.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

إن هذه النظريات رغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى وما يدعم صحة آراء وأسانيد هذه المجموعة في أصل تكون البترول هو توصلها نظريا و مختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنتزين والميثان وغيره من الأحواض⁽¹⁾.

2/ النظريات العضوية.

بوجود الصخور الرسوبية، وهي صخور تكونت الوحل والرمل أو الأصداف التي تجمعت في قيعان البحار، وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار، ثم عملت الظواهر الجوية على تقويتها وجرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضعة مليمترات كل مائة عام، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر، وتلك البقايا هي ذاتها لمادة العضوية والتي تطورت مع الزمن إلى البترول الذي نعرفه اليوم، ورغم هذه المادة العضوية التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2% فإن هذا القدر يبدو ضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما يقل عن 7 ملايين طن من البترول⁽²⁾.

يتواجد البترول في حالة سائلة كالبترول الخام أو حالة غازية، كغازات البترول (الغاز الطبيعي)، كما قد تكون مختلطة بنسب مختلفة حسب مناطق تواجدتها الجغرافي. فهناك مناطق يتواجد فيها البترول الخام المختلط مع نسبة قليلة من الغاز الطبيعي، كما هو الحال في الخليج العربي وخليج السويس، كما قد تغلب نسبة الغاز الطبيعي في مناطق أخرى كالجزائر وبحر الشمال.

(1) الدوري، محمد أحمد. مرجع سابق. ص. 16.

(2) رحمان، أمال. مرجع سابق. ص. 179.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

عندما يتكون البترول بتأثير الحرارة والضغط الشديدين وتحت تأثير نفس العوامل ينساب داخل الطبقات الرسوبية، وعندما تحدث أية الالتواءات وانكسارات في مقطع التربة بفعل حر كات القشرة الأرضية يؤدي إلى هجرة البترول إلى أما كن أخرى تحت الضغط الشديد الذي ولدته هذه الحركات، فيندفع داخل الصخور ويستمر هكذا في هجرته إلى أن تصادفه الصخور الخازنة التي لا تسمح باستمرار هجرته فتتكون ما يسمى بالمصيدة النفطية أو المكمن النفطي*، وعندما يتقارب عدد من المكامن ينشأ منها حقل نفطي، وعادة توجد الحقول النفطية فيما يسمى بالحوض الرسوبي مثل حوض الخليج العربي وحوض خليج المكسيك... إلخ⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أنواع البترول ومنتجاته وخصائصه.

البترول الخام متواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، إذ يختلف كل نوع عن آخر باختلاف خصائصه⁽²⁾.
أولاً: أنواع البترول .

يتباين ويختلف البترول في نوعه من بلد إلى آخر، وأحياناً في نفس الحقل يتواجد عدة أنواع، فالمنطقة الأوربية تختلف عن القارة الإفريقية، كما تختلف عن بترول الشرق الأوسط . وهذا الاختلاف ينجم عنه تأثيرات متعددة على الاقتصاد من أهمها:

- التأثير على قيمة وسعر البترول.

- التأثير على الكلفة الإنتاجية للبترول.

- التأثير على العرض البترولي.

^(*)المكمن البترولي هو الصخر أو التكوين الذي يحتوي على النفط أو الغاز الطبيعي أو كليهما . و الفرق بين المكمن البترولي و المصيدة البترولية هو أن المكمن يشكل جزءاً من طبقة صخرية واحدة ، بينما تتكون المصيدة البترولية من عدة طبقات بعضها يحتوي على النفط أو الغاز ، و بعضها يعمل على منع حركة النفط أو الغاز و إبقائه داخل المصيدة البترولية. و المكامن البترولية تصنف طبقاً لنوع المادة الهيدروكربونية التي تنتجها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي مكامن النفط ، و مكامن الغاز و مكامن الكثافة. للمزيد أنظر : <https://sites.google.com/site/peetroly/all/60>

(1) رسن، عبد الحسن سالم . إقتصاديات النفط . طرابلس، ليبيا:جامعة المفتوحة، 1999. ص . 42، 43 .

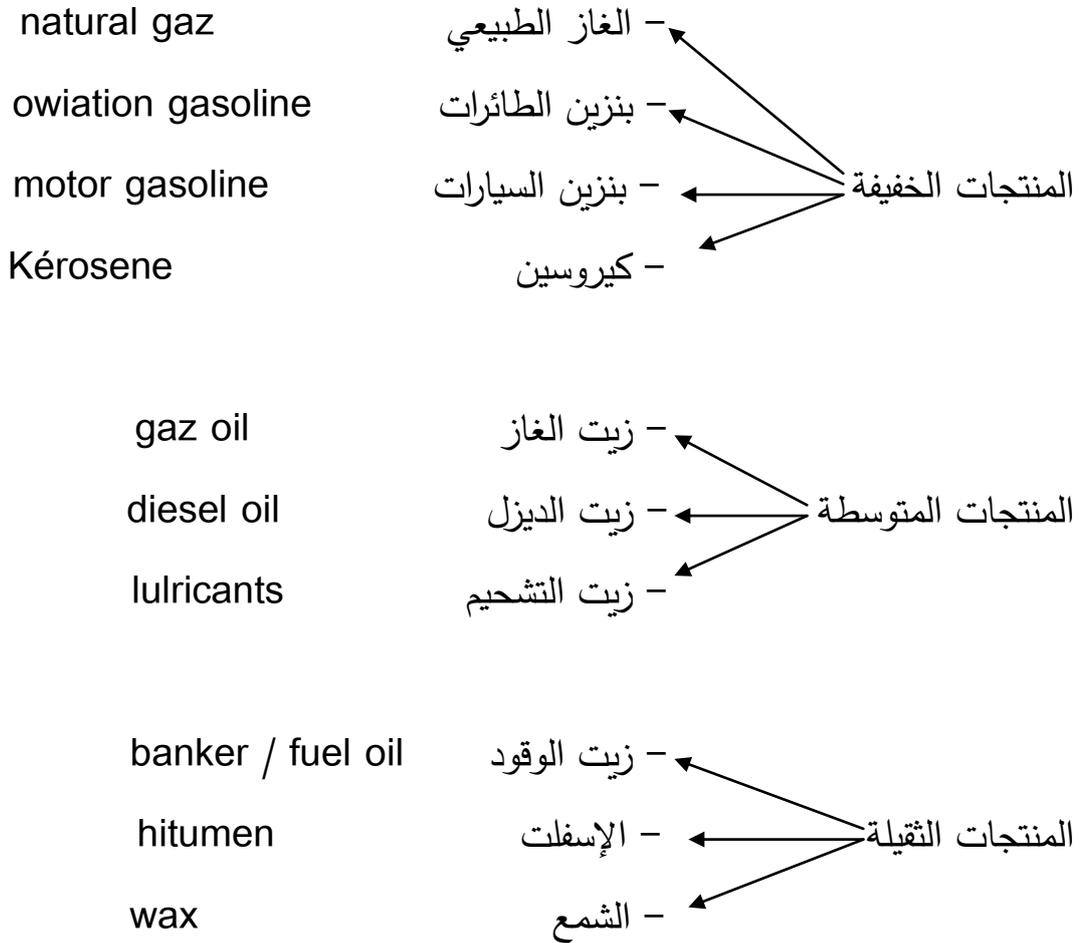
(2) نفسه . ص . 14.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

ثاني: منتجات البترول.

البترول كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكرره بتحويله إلى منتجات سلعية بترولية مختلفة، إذ يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها فمنها الخفيفة للتدليل على خفة وزنها وسرعة تطايرها، أو المتوسطة أو الثقيلة.

وهذه المنتجات البترولية هي كالاتي:



الفصل التمهيدي: النفط في العالم

ثالثاً: خصائصه.

إن خصائص السلعة البترولية يرتبط بطبيعتها أو بكيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاضم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتها: (1)

أ- الميزة التكنولوجية الفنية: ترتبط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية.

ب- الميز الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية): حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.

ج- ميزة مرونة الحركة البترولية: حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.

د- الميزة للاستعمال الواسع وغير المحدود: حيث أن لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.

المبحث الثاني: التطور النفطي في العالم.

لقد غدت الصناعة النفطية تلعب دوراً خطيراً في السياسة الدولية، وفي الصراع بين الدول المتقدمة حول اقتسام المناطق المتخلفة التي تتوفر على إمكانية استغلال النفطي وتسويق المنتجات النفطية المتنوعة للشركات العالمية، ويمكن تقسيم التاريخ البترولي الحديث إلى المراحل رئيسة ثلاث:

المطلب الأول: مرحلة ما قبل ح ع 1.

بعدما حققه حفر البئر الأولى من نتائج، جرى عقب ذلك تأجير المناطق المجاورة لها، واتسعت أعمال الحفر والتنقيب، وأقيمت معامل للتكرير، مدت خطوط الأنابيب. وفي سنة 1861م نقلت أول شحنة عبر المحيط الأطلسي إلى بريطانيا. ونتيجة لهذا كله ارتفع الإنتاج

(1) الدوري، محمد أحمد. مرجع سابق. ص. 15.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

وسرعان ما قفز من 500 برميل سنة 1860م ليلبغ 63712 برميل مع مطلع القرن العشرين وإلى أكثر من 209000 برميل مع نهاية العقد الأول من القرن.

ولقد ظلت الو م أكبر المنتجين حتى نهاية القرن التاسع عشر حيث برزت الصناعة النفطية الروسية بروسيا قويا في حقول منط وقه باكو منذ سنة 1847م، ثم تطورت لبناء خطوط النقل بالأنابيب وإقامة معامل للتكرير و استعمال الصهاريج التي نقلها عربات السكك الحديدية⁽¹⁾.

و إنطلاقا من عام 1898 م، بدأ النفط الروسي يشق طريقه إلى ألمانيا ثم إلى سنغافورة، ولم يلبث أن وصلت شحناته إلى أسواق الشرق الأوسط بواسطة شركة رويال دوتش - شال الانجلوهولندية* .

ويمكننا القول إن الولايات المتحدة و روسيا كانتا حتى نهاية الح ع 1 البلدين الرئيسيين في مجال الإنتاج النفطي، ولا سيما عندما نعلم أن إنتاجهما يشكل حوالي 90% من الإنتاج النفط العالمي. وخلال هذه الفترة ظهرت كل من أندونيسيا و رومانيا كمنتجين لمقادير من النفط، ومن أجل حرمان ألمانيا وحلفائها من النفط الروماني خلال الح ع 1 قررت دول الحلف الثلاثي المنعقد بين بريطانيا و روسيا و فرنسا تدمير المنشآت النفطية الرومانية، مما خلف أضرار في استثمارات شركة رويال دوتش -شال، فضلا عن مصالح فرنسية هناك. وقد شهدت هذه المرحلة أيضا ظهور الإنتاج الإيراني و المكسيكي و الفنزويلي.

* ولقد كانت للحرب العالمية الأولى آثار بعيدة المدى على مستقبل الصناعة النفطية حيث استعمل النفط وقودا للسفن والبواخر، و استخدمت الغواصات التي تشتغل بمحرك ديزل لأول مرة، كما كثر استعمال السيارات بأنواعها المختلفة بغرض النقل والتنقل⁽¹⁾.

(1) بن عمر، الحاج موسى. مرجع سابق. ص. 30 .

* هي شركة النفط من أصل بريطاني والهولندي، واحدة من أكبر الشركات متعددة الجنسيات لها تاريخ عريق تم دمج بين شركة النقل شل البريطانية وشركة تجارية ورويال شركة البترول الهولندية لتشكيل مجموعة رويال دوتش / شال للمزيد أنظر:

http://fr.wikipedia.org/wiki/Shell_%28entreprise%29

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

حيث زادت أهمية النفط وتعاظمت بالنسبة للدول المتقدمة وذلك لاعتمادها على النفط في تقدمها وتطورها الصناعي، فإذا كان دور النفط قاصداً على الإنارة والتبريد والتدفئة كما كان عليه الحال في الماضي، فقد أدى التقدم العلمي اللاحق إلى التوسع في استعماله، فأصبح النفط مصدراً لطاقة والحرارة والإضاءة والتشحييم وتوليد مركبات كيميائية وطبية وصناعية في وقت السلم، فان دوره في وقت الحرب أخطر وأعظم، فقد قال كليمنصو في مطلع القرن الحالي " إن قطرة من النفط تساوي قطرة من الدم" (2).

شهد المجتمع الصناعي الحديث نمواً سريعاً في أهمية النفط مع انتشار السيارات في القرن العشرين. لكن نقطة التحول الرئيسية في أهمية النفط كانت الحرب ع 1. وعن طريق تحول البحرية الأمريكية من الفحم للبتروول أعطى ونستون تشرشل، وزير البحرية البريطاني لبريطانيا و حلفائها ميزة خطيرة على أعدائهم و بعد انتصار الحلفاء، صرح اللورد كورزون وزير الخارجية البريطاني قائلاً: " لقد طفا الحلفاء للنصر على موجة من النفط " (3).

بعد الحرب ع 1، انتقل مركز إنتاج النفط من أحواض تكساس و الكاريبي إلى الشرق الأوسط حيث تم اكتشاف احتياطي النفط ضخماً. من هذه النقطة و صاعداً أصبح حلفاء الأمم فرنسا، بريطانيا، و الولايات المتحدة الأمريكية متنافسين في محاولة كسب ما سيصبح أكبر جائزة في القرن، و قد برزت بريطانيا التي كانت متحكمة بالفعل في كل نفط إيران الذي حصلت عليه من خلال امتياز في 1901م منذ البداية في أفضل وضع تنافسي، و كنتيجة

* يرجع تاريخ صناعة النفط الحديثة إلى عام 1859 إذ قام الكولونيل الأمريكي أدوين دريك بحفر أول بئر للنفط في العالم بواسطة الآلات البخارية ولعمق (69) قدماً لإنتاج النفط الخام وذلك بولاية بنسلفانيا في مدينة تيتوسفيل الواقعة في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هذا الحدث فاتحة عهد للصناعة النفطية الحديثة التي أخذت بالتوسع حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم من التقدم والانتشار. هارفي، اوكونورد. ترجمة: عمر مكايوي. ومراجعة: راشد البراوي. الأزمة العالمية في البترول. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967. ص. 38.

(1) البراوي، راشد. حرب البترول في العالم. القاهرة: دار النهضة العربية، 1968. ص. 8.

(2) صائغ، محمد يونس. أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي. مجلة الرافدين. المجلد: 12، العدد: 46، 2010. ص. 232.

(3) سيبهري، سامان. الجغرافيا السياسية للنفط. مصر: مركز الدراسات الاشتراكية، 2001. ص. 4.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

لإحباطه من محاولات الحكومة البريطانية إعاقة كل جهود الشركات الأمريكية للحصول على امتيازات في إيران والعراق، قام رئيس مؤسسة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي حاليا اكسون بالشكوى من أن السيطرة البريطانية سوف تصبح تهديدا لأعمال ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي أكثر مما كان سيفعل انتصار ألمانيا⁽¹⁾. فإذا رجعنا إلى الحرب العالمية الأولى و جدنا أن ألمانيا قد احتلت رومانيا في 1916م للاستفادة من آبارها النفطية.

بيد انه لم يمض وقت طويل حتى تمكّن الحلفاء من تدمير أغلبية آبار وأنايب النفط ومعامل التكرير الموجودة بها حتى يحرموا ألمانيا من الانتفاع بتلك الموارد النفطية، مما أضطر ألمانيا بالفعل إلى طلب الهدنة في تشرين الثاني عام 1918م، وفي هذا الصدد قال المارشال الألماني لودندورف " أن عدم كفاية الموارد النفطية قد أرغم القيادة الألمانية على طلب الهدنة"⁽²⁾.

المطلب الثاني: مرحلة ما بين الحربين عالميتين.

شهدت الصناعة النفطية في الفترة الممتدة بين 1919م و 1939م تطورات ذات أهمية كبيرة، حيث كُبر اهتمام الشركات العالمية بالنفط الفنزولي حتى احتل المركز الثاني في الإنتاج العالمي. أما منطقة الشرق الأوسط فقد اطرقت فيها الزيادة في الإنتاج الإيراني، في حين بدأ الإنتاج في العراق، البحرين، الكويت، قطر والمملكة العربية السعودية في أول ظهور لها. ومن ناحية أخرى سجلت هذه المرحلة حدثين هامين في عالم النفط ، أولهما يتمثل في تأميم الاستثمارات البترولية الخاصة في روسيا، كإحدى الإفرازات لقيام الثورة البلشفية هناك سنة 1917م، حيث أغلقت أبواب روسيا أمام الاحتكارات العالمية الكبرى، مما وُدد بالمقابل تناقض إنتاجها النفطي و خروجه من ميدان التنافس في الأسواق العالمية.

(1) تريتر، مايكل. أزمة الطاقة: النزاع الدولي حول النفوذ والثروة. نيويورك: مانثلي بريس ريفي. 1974. ص. 44 .

(2) صائغ، محمد يونس. مرجع سابق. ص. 232 .

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

أما الحدث الثاني فقد صنفته المكسيك، حيث عمدت سنة 1938م بدورها إلى تأميم شركات النفط الأجنبية، وعهدت بالقطاع الصناعي بمجمله إلى مؤسسة وطنية، ولقد اعتبر هذا الإجراء سابقة خطيرة من نوعها ونموذجاً فريداً يتبع في البلدان الأخرى.⁽¹⁾

فقد لعب النفط دوراً حاسماً في الحربين العالميتين قال ايزنهاور بأن " الحلفاء قد سبخوا نحو النصر في الحربين العالميتين على بحيرة من النفط " ⁽²⁾.

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد ع 2.

لقد كانت هذه الحرب سبباً في دفع دور النفط إلى الأمام ليحتل مكانة محورية في الحرب العصرية، وذلك بسبب التطور النوعي الذي طرأ على الآلة العسكرية، مما ولد حاجة إلى أنواع جديدة و عديدة من المشتقات النفطية. و لعل أهم سمات هذه المرحلة تتلخص في :

أولاً : الأهمية التي أحرزتها منطقة الشرق الأوسط في مجال النفط، إما من حيث حجم إنتاجه أو من حيث الكميات المخزونة هناك، و لقد أصبحت هذه المنطقة تغطي ربع الإنتاج العالمي، مثلما صار المخزون النفطي المؤكد وجوده هناك، يزيد عن ثلثي الاحتياطات الموجودة في العالم حسب ما أثبتته الدراسات العلمية آنذاك.

ثانياً : توسع دائرة الصناعة النفطية العالمية لتشمل مناطق إفريقيا و كندا و أستراليا . و لقد شغلت القارة الإفريقية مركز الاهتمام بسبب إنتاجها الوفير والآفاق الواعدة في هذا المجال بالرغم من حداثة الكشوفات في أقطارها مثل ليبيا و الجزائر و نيجيريا.

ثالثاً : عودة الاعتبار للإنتاج النفطي السوفياتي نتيجة التحسينات التي أدخلت على

الموارد القديمة و اكتشاف مصادر جديدة، مما مكّن السوفيات من احتلال المركز الثاني في العالم ابتداءً من سنة 1961م ليدخل إنتاجهم من جديد ميدان المنافسة العالمية³.

(1) البراوي، راشد. مرجع سابق. ص.14.

(2) صائغ، محمد يونس. مرجع سابق. ص.232.

(3) بن عمر، الحاج موسى. مرجع سابق. ص. 33.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

رابعا : التوسع الكبير في مجالات تكرير النفط الخام و نقله، فلم تتوقف إقامة معامل التكرير في البلاد المصنعة فحسب، بل تعدتها لتشمل البلدان الأقل نموا في أمريكا اللاتينية وإفريقيا و آسيا، كما شهدت أساطيل النقل النفطي تطورا تكنولوجيا بالغا، و توسعا كليا و حجما هائلا.

إن هذه المراحل الثلاث التي مر بها قطاع النفط في العالم تركت أثرا بالغا في العلاقات الدولية، وولدت أطماعا و مغامرات جشعة لدى الدول الاستعمارية، حفزتها للاقدام على غزو البلاد المتخلفة والغنية بالثروات الطبيعية وخاصة الطاقوية و المنجمية منها، أو بسط سيطرتها الاقتصادية ونفوذها السياسي عليها (1).

و بإنهزام ألمانيا في الحرب العالمية الأولى توقفت نشاطاتها، و تم تقسيم المنطقة العثمانية إلى منطقتي نفوذ بريطانية و فرنسية، بروح من التقاهم المتبادل لاقتسام الغنيمة و خاصة البترول، و في القطر العراقي بالخصوص.

بيد أن المصالح البترولية الفرنسية ظلت محدودة جدا مقارنة بالمصالح البريطانية، و سرعان ما ذاعت أخبار بخصوص طبيعة الآبار البترولية في الشرق الأوسط، ووفرة إنتاجها و ضعف تكاليف الاستخراج، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالأمر، و مكّنها اندلاع الحرب العالمية الأخيرة من ضمان موقع أهم من الموقع الفرنسي و لا يقل أهمية من الموقع البريطاني.

و هكذا و بفعل السرطان الاحتكاري امتد أول امتياز ممنوح في إيران إلى مجموع التراب الإيراني تقريبا وغطى مساحة 1259000 كلم مربع لمدة 99 سنة، و كان على العراق أن يتنازل عن 99% من مساحته لمدة 75 سنة لشركة بترول العراق (I.P.C) التي تقاسم رأسمالها خمس شركات بترولية: امريكيتان*، بريطانية*، و انجلوهولندية*، و الشركة الفرنسية

(1) نفسه. ص.33،35.

* هما موبيل أويل، وفرع من شركة إكسون.

* هي بريتش بتروليوم (B.P).

* هي رويال دوتش - شال.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

للبنترول (C.F.P). و تنازلت الكويت عن كل أراضيها لفترة 75 سنة، و فعلت ذلك كل من البحرين و قطر و الإمارات العربية المتحدة، و أعطت العربية السعودية هذه الشركات ثلاثة أرباع أراضيها لمدة 66 سنة⁽¹⁾.

و لقد شكلت هذه الشركات فيما بينها "كارتلا" نفطيا احتكاريا عملاقا متكاملا بشكل عمودي، و يعني ذلك أن أنشطتها تتسلسل من عملية البحث عن النفط و تنتهي بوصوله إلى المستهلك، مروراً بعمليات الإنتاج و النقل و التكرير و التوزيع⁽²⁾.

غير أن تركيز هذه الاحتكارات بين الشركات الأمريكية و الانجليزية، ولد نوعاً من السخط و التذمر في الأطراف الأخرى العاملة هناك، و نخص بالذكر الفرنسيين.

من جهة أخرى فقد أدركت الدول الغربية منذ أوائل الخمسينيات، و خاصة بعد إعلان قيام "دولة إسرائيل"، و اعتلاء الضباط الأحرار هرم السلطة في مصر. أن الأمن غير مضمون في الشرق الأوسط، إن انعكاسات الأحداث السياسية و العسكرية بالمنطقة ستسقط لا محالة على الميدان الاقتصادي، و خاصة تموين أوروبا بالبنترول الخليجي، و الاسيوي عموماً .

و ابتداء من الخمسينيات من القرن العشرين حدثت تطورات سياسية على جانب كبير من الأهمية، و سرعان ما أثبتت أنها نقطة تحول بالنسبة إلى البنترول و مستقبله⁽³⁾، و لعل في مقدمة هذه التطورات اليقظة القومية في بلدان الشرق الأوسط بوجه عام، و كان من مظاهر هذه اليقظة انتقاد الامتيازات الممنوحة لشركات البنترول و المطالبة بإزالة ما في هذه الامتيازات من غبن بتعديل شروطها على النحو الذي يؤدي إلى زيادة نصيب البلدان المنتجة من الإرباح التي كانت تحققها الشركات المستثمرة.

و لقد بلغت هذه الحركة إلى درجة المطالبة بإلغاء تلك الامتيازات تماماً و تأمين الصناعة البترولية بوصفها المصدر الرئيس للثروة و الرخاء، ولم تتوقف هذه الحركة في

(1) بومدين، أنيسة. الامتياز في النظام البترولي. جريدة الشعب، ع 27\02\1994، ص.10.

(2) وزارة الإعلام العراقية. النفط والمعركة. بغداد: دار الحرية، 1973. ص. 8.

(3) الدراوي، راشد. مرجع سابق. ص. 12.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

الاعتبارات المالية، بل كان الوطنيون عي هذه البلاد ينظرون إلى المصالح البترولية على أنها أقوى وثيقة الصلة بالأوضاع الاستعمارية التي يزرعون تحت وطأتها و التي تركت بصماتها على السياسة الداخلية في بلادهم.

و بلغ السخط على الامتيازات مبلغه في الأوساط الوطنية في تلك البلاد حين أقدم الدكتور مصدق رئيس الوزراء الإيراني سنة 1951م على تأميم صناعة البترول في إيران، و إلغاء امتيازات شركة النفط الانجليزية الإيرانية (1).

ورغم أن هذه الخطوة أسفرت عن سقوط حكومة مصدق، إلا أن الأزمة سويت باتفاق الكونسورتيوم (CONSORTIUM) سنة 1954م والذي يقضي بمبدأ التأميم نظريا، وضمان حقوق ومزايا لإيران هي أفضل بكثير مما كان عليه الحال قبل ذلك (2).

ولقد اعتبرت الدول الأوروبية عملية التأميم نذيرا لا يمكن تجاهله أو التهوين من خطورته، ذلك أن ما أقدم عليه مصدق في إيران يمكن تكراره في بلد آخر في الشرق الأوسط مما أثار مخاوف الشركات العالمية هناك، وهدد مصالحها، إضافة إلى ذلك ظهور عروض تنافسية لشركات أمريكية و ايطالية و يابانية أضافت للعلاقات التقليدية المهترزة حدة بين الحكومات الوطنية و الشركات العاملة.

وفي هذا السياق قررت حكومة جمال عبد الناصر في مصر في جويلية من سنة 1956م تأميم شركة قناة السويس، فثارت فرنسا و بريطانيا اللتان كانتا تملكان غالبية الأسهم، وعمدتا إلى مختلف أنواع الضغوط دون أن ينتهي ذلك إلى نتيجة تذكر. والجدير بالذكر أن حوالي 60% من صادرات الشرق الأوسط يتجه إلى أسواق أوروبا* و ينتقل عن طريق الأنابيب إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط كما هو الحال لخام العراق أو

(1) بن عمر، الحاج موسى. مرجع سابق. ص. 37.

(2) البراوي، راشد. مرجع سابق. ص. 13.

* تقدر نسبة صادرات البترول من ه ذه المنطقة إلى أوروبا حسب السنوات كالآتي: 1950:58,8% 1955:64,2% 1960:58,1%. للمزيد أنظر: نفسه. ص. 15.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

العربية السعودية، أو عن طريق البحر مباشرة عبر قناة السويس، و تظهر أهمية هذه القناة أكثر إذ عرفنا أن حوالي 72% من السلع العابرة للقناة تتمثل في البترول (1).

ويبدو ان من بين مبررات الحكومتين الفرنسية و البريطانية لوقوفهما ضد تامين القناة، كان من بين مبررات ذلك مخاوف قد ساورتها من ان تتجه مصر الى الرفع من رسوم المرور بشكل تعسفي ينعكس على تكلفة نقل البترول، أو أن يستخدم هذا المعبر المائي الهام وسيلة ضغط يعرض للخطر عبور المادة البترولية الحيوية التي تمون و تحرك الاقتصاد في أوروبا الغربية، إضافة إلى ما عاد إلى الأذهان من جراء الصدمة التي تلقتها المصالح الغربية حين أقدم رئيس الوزراء الإيراني مصدق على تأميم الشركة الانجليزية الإيرانية قبل خمس سنوات .

وبالرغم من إعلان الحكومة المصرية من أن ما تدعيه بعض الدول من تهديد مصالحها من جراء التأميم لا مبرر له، إذ من مصلحة مصر العمل على تحسين خدمات المرور حتى تنتشط حركة النقل وهو ما يؤدي إلى المزيد من الموارد من رسوم المرور*، و بالرغم مما أبدته الحكومة المصرية من استعداد لتعويض المساهمين في شركة قناة السويس، فان ذلك لم يمنع اعتداءات خريف 1956 على مصر تشترك فيها بريطانيا و فرنسا و"إسرائيل"، وهو ما أصبح يعرف بالعدوان الثلاثي.

و ليس من نافلة القول الإشارة إلى أن فرنسا بالإضافة إلى ما لحق بها من تهديد لمصالحها الاقتصادية في القناة، فإنها كانت تتهم الرئيس جمال عبد الناصر بالوقوف وراء الثورة التحريرية الجزائرية التي استوفت إذاك عامها الثاني.

(1) نفسه . ص.14،15.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

ولقد كان هذا العدوان رد فعل بالغ لدى الرأي العام العربي عموماً و السوري على وجه الخصوص حيث قام العمال السوريون في الثاني من أكتوبر 1956م بنسف جميع محطات الضخ التابعة لشركة بترول العراق في سوريا⁽¹⁾ مما أنتج عنه توقف تدفق البترول العراقي إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهو ما زاد الحال سوءاً، و رغم تصليح الأنبوب إلا أن طاقته انخفضت إلى اقل من النصف . وعقب العدوان كانت الحكومة المصرية قد اتخذت قرار غلق قناة السويس في وجه الملاحة الدولية واستمر ذلك إلى آخر 1957م⁽²⁾.

* فقد أصبحت حمولة السفن تتجاوز 08 ألف طن وغطسها 37 قدماً ولم تكن كذلك من قبل. أنظر: البراوي ، راشد. مرجع سابق.ص.15.

(1) بن عمر، الحاج موسى . مرجع سابق. ص. 39 .

(2) البراوي، راشد. مرجع سابق.ص.15،16.

الفصل التمهيدي: النفط في العالم

يعد النفط من المعادن الاستراتيجية المهمة، وتترتب على هذه الأهمية في حالات كثيرة سياسة الدول ومجال حياتها، بل في أحيان كثيرة استقلاليتها وكيونيتها، وقوتها أو ضعفها وتزداد أهمية النفط في العالم يوماً بعد يوم تبعاً لتعدد استعماله وتزايدها في شتى المجالات. وأهميته ليست في حاجة إلى تأكيد، فالنفط ذو أهمية اقتصادية وسياسية، ويهم كل الدول المنتجة له والتي تنتمي غالباً إلى طائفة الدول النامية أو دول العالم الثالث، والدول المستهلكة له والتي تنتمي غالباً، إلى الدول الصناعية المتقدمة، فالنفط بالنسبة لغالبية الدول المنتجة له إن لم يكن المصدر الوحيد، يعد المصدر الرئيسي للدخل القومي، حيث إزدادت أهمية النفط وتتعاظم بالنسبة للدول المتقدمة وذلك لاعتمادها على النفط في تقدمها وتطورها الصناعي خاصة في الحروب الكبرى التي شهدتها العالم.

الفصل الاول :السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية .

المبحث الاول: أهمية الصحراء .

المطلب الاول:الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية .

المطلب الثاني:سياسة فرنسا في الصحراء الجزائرية قبل 1956

المبحث الثاني: مساعي الفرنسية لفصل الصحراء .

المطلب الاول:خطة الفصل .

المطلب الثاني: المساومات الفرنسية والسكان الصحراء .

المطلب الثالث:الصحراء في المفاوضات الجزائرية- الفرنسية.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

منذ أن وطأت أقدام الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر، وهو يحلم باستكمال السيطرة على كامل أرجائها كي يستطيع تأمين جميع أطماعه وكل أهدافه ، فأداة الاحتلال لم تتمكن من التواجد في كامل التراب الوطني إلا بعد قرن من الزمن، حيث أذاقتها المقاومة الشعبية الأمرين وعلمتها دروسا في الكفاح من اجل الحرية والاستقلال قبل أن تندلع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954م ؛ فانتهجت إدارة الاستعمار سياسات انعكست أثارها السلبية على الشعب الجزائري عموما وعلى أوضاع السكان في الصحراء على وجه الخصوص . وهذا ما سنتطرق إليه في السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية في المبحثين التاليين:

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

المبحث الأول: أهمية الصحراء

المطلب الأول: الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية

تُشكل الصحراء الإفريقية الكبرى بما فيها الصحراء الجزائرية قلب العالم لما تحتله من موقع استراتيجي وسطي هام، فهي بمثابة جسر عالمي يربط بين الأجزاء المختلفة، لهذا اهتم بها الأوروبيون منذ أن خرجوا من قاراتهم في العصر الحديث بغية الكشوفات الجغرافية، ومن ثم التوسع الاستعماري فيما وراء البحار، حيث أرادوا خلال القرنين 18م و19م كشف أسرارها ومعرفة أغوارها، فبدأ يتوافد عليها بعض المغامرين الأوروبيين ضمن حركة الاستكشاف⁽¹⁾، وذلك أن الصحراء الإفريقية ظلت طيلة قرون عديدة مجهولة لديهم، ولم يقدم عنها الرحالة القدماء الإغريق والرومان إلا معلومات ضئيلة ومحدودة، على خلاف الرحالة العرب المسلمون* الذين ذكروا معالمها وظروفها السياسية والحضارية.

كان الاهتمام الأوروبي في الصحراء الجزائرية سابقا عن الاحتلال الفرنسي للجزائر العاصمة⁽²⁾. يتبن هذا من خلال ما دونه الرحالة الأوروبيون*، فلقد احتدم الصراع بين القوى العظمى لوضع خطط مستقبلها، ومن بين الأطراف الفاعلة بريطانيا وفرنسا، هذه الأخيرة التي ظلت المنافس العنيد لنشاط الانجليز وتوسعه الاستعماري خارج أوروبا، والبحث عن المجال

(1) مياسي، إبراهيم. "الصحراء الجزائرية من خلال الاستكشافات قبل وبعد الاحتلال". مجلة المصادر. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2005م؛ العدد 12. ص. 39.

* من أمثال الرحالة العرب المسلمين نذكر بن حوقل في القرن 10م، والبكري في القرن 11م، الإدريسي خلال القرن 12م وكذلك ابن بطوطة الذي توغل داخل السودان في رحلته الثالثة وسجل لنا ما لاحظته في رحلته، كما قام أبو الحسن بن عبد مجد الوزان المعروف عند الغرب بليون الإفريقي برحلة إلى الصحراء مطلع القرن 16م، وأيضا العياشي الذي قام برحلته لأداء فريضة الحج سالكا في الذهاب والإياب الطرق الصحراوية بالمغرب الأوسط. انظر: نفسه. ص. 39، 40.

(2) عميراي، أميدة. من تاريخ الجزائر الحديث. ط2، الجزائر: دار الهدى، 2009م. ص. 98.

أحيا الانجليز الاهتمام في الصحراء فأسسوا الجمعية الإفريقية عام 1788م من اجل جمع معلومات عن الصحراء قصد اكتشافها بعدما بدأت الرحلات الاستكشافية كتلك التي قام بها هيوتون سنة 1790م، والاسكتلندي بارك ووصل إلى النيجر عام 1796م. وتتابع الأوروبيون يكتشفون الصحراء ويدونون ملاحظاتهم. انظر: مياسي، إبراهيم. المرجع السابق. ص. 42، 45.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

الحيوي لها وبالخصوص في قارتي إفريقيا وآسيا، كل ذلك جر الفرنسيين إلى أسلوب الاستكشاف لخدمة منظومتهم الاستعمارية⁽¹⁾. حيث بدأ الفرنسيون مغامراتهم في الصحراء الإفريقية برحلة روني كايي* (René caillié) في الأعوام 1824م-1828م؛ واشتدت مغامراتهم في الصحراء الإفريقية حماسة بعد احتلالهم لمدينة الجزائر عام 1830م، فكانت هناك عدة رحلات استكشافية نحو الجنوب⁽²⁾ منها البعثة العسكرية إلى الأغواط والتي أوكلت قيادتها إلى الجنرال ماري مونج (Marey Mongek) يوم 12 أفريل 1844م⁽³⁾؛ كما قام الدكتور هنري بارث (Henry Barth) الألماني برحلتين إلى الصحراء الجزائرية في سنتي 1949م-1955م⁽⁴⁾ حيث كتب مقالا في نشرة الجمعية الجغرافية بباريس حث فيها فرنسا على قيام بعمل جبار وواسع في الصحراء الإفريقية، وأن تستحوذ على هذه المناطق وتربطها بالجزائر، وعليها أن تتفهم عقلية سكان هذه المناطق وتحترم معتقداتهم وخاصة الدين الإسلامي وأن تستعمل معهم أساليب متعددة منها أن تحسن اختيار روادها لهذه المهمة، وأن تحمل السيف والبندقية بيد والكتابة والقلم في اليد الأخرى وبذلك يمكن لها أن تتحصل على نتائج باهرة في هذا الميدان⁽⁵⁾؛ وفي نفس الفترة قام ادوارد فوجيل (Edouard Vojel) برحلة من طرابلس إلى أعماق الصحراء عام 1853م⁽⁶⁾؛ وقام بونمان برحلة إلى غدامس عبر سوف عام 1857م، كما قام دو كولومب (De Colombe) سنة 1856 م بزيارة إقليم توات بالإضافة إلى رحلة

(1) مريوش، احمد. "التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار 1916م". مجلة المصادر. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2005م؛ العدد 11. ص. 114.

* رحلة روني كايي الذي وصل إلى تومبوكتو ثم عاد عن طريق توات - فاس - طنجة سنة 1828م. انظر: تواتي، دحمان وآخرون. دور أقاليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956م-1962م. الجزائر: دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م. ص. 12.

(2) بوعزيز، يحي. مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999م. ص. 64،67.

(3) علالي، محمود. الحركة الإصلاحية في الأغواط. الجزائر: وزارة الثقافة، 2008م. ص. 45.

(4) بوعزيز، يحي. مرجع السابق. ص. 67،64.

(5) مياسي، إبراهيم. الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837م-1934م). الجزائر: دار هومة، 2005م. ص. 407.

(6) بوعزيز، يحي. مرجع سابق. ص. 67.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

الضابطين كولونيو وبوران عام 1857م، والتي كلفت بوضع خرائط للإقليم وبعثة هنري دوفيرييه (Henri Duveyrier) عام 1858م والتي وصلت إلى المنية⁽¹⁾، وفي ما بين 1862م و1867م قام الرحالة جيرهارد رولف (Jerhard Rohlfes) برحلات عديدة لكشف الصحراء⁽²⁾، وهو أول من نصح فرنسا بنقل حدودها إلى غاية وادي الساورة وعن الفوائد المرجوة عن احتلال الواحات⁽³⁾، ثم كانت بعثة سولييه (Paul Soliellet) وهي أول بعثة تجتاز المنطقة الممتدة من المنية إلى عين صالح، بالإضافة إلى رحلة فلاترز (Flatters) سنة 1880م⁽⁴⁾، التي أبيدت في كمين بمنطقة بئر الغرامة قرب برج عمر أدريس⁽⁵⁾، بالإضافة إلى رحلة الملازم ماسيل بالات (Marcel Palat) سنة 1886م إلى منطقة تيديكليت* أين قتل من طرف السكان، ورحلة المغامر الانجليزي كامى دولس (Camille Douls) سنة 1888م إلى جنوب توات⁽⁶⁾.

كان لهذه الكشوفات الجغرافية الدور في الحصول على معلومات جغرافية ومناخية عن حياة السكان ونشاطهم في هذه المناطق، كما قدمت دراسات سجلت فيها مستوى التقدم الهام الذي حققه الفرنسيون في تعرفهم على الصحراء في هذا الوقت المبكر من الاحتلال، كما تبين

(1) حاج أحمد حاج، إبراهيم. المؤسسة التنصيرية في الصحراء الجزائرية في نهاية القرن 19م (ميزاب الأهقار نموذجا). أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة. 2011-2012م. ص 15.

(2) مياسي، إبراهيم. الصحراء الجزائرية من خلال الاستكشافات قبل وبعد الاحتلال. مرجع السابق. ص. 60.

(3) Vuillot, Paul. l'exploration de Sahara (étude historique – géographique), paris :Augustin challamel éditeur, 1895. p. 104.

(4) تواتي، دحمان وآخرون. مرجع السابق. ص. 13.

(5) بوشارب، عبد السلام. أمجاد وأنجاد. الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 1995م. ص. 103، 104.

* تيديكليت : كلمة أمازيغية تعني كف اليد، تقع في أقصى الجنوب الجزائري، يحدها من الشمال هضبة تادميت، ومن الجنوب منطقة الهقار، ومن الشرق وادي اغرارن، ومن الغرب منطقة توات وصحراء تانزروفت، تتميز بموقع استراتيجي واقتصادي هام. انظر: مياسي، إبراهيم. المقاومة الشعبية. الجزائر: دار مدني، 2008م. ص. 100.

(6) تواتي، دحمان وآخرون. المرجع السابق. ص. 13.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

من ناحية أخرى مدى الجهد الذي يبذله للحصول على أكبر قدر من المعلومات عن المناطق الجنوبية من البلاد في الميادين المختلفة، تمهيدا للزحف والاحتلال⁽¹⁾.

حتى تضمن فرنسا تواجدها في الصحراء الجزائرية أبرمت اتفاقية مع بريطانيا في 05 أوت 1890م⁽²⁾، لجعل كل أراضي جنوب الجزائر مناطق نفوذ فرنسي في خط يمتد من ساي على النيجر إلى بارووا على بحيرة تشاد⁽³⁾. إذ كانت فرنسا تسعى دوما لربط مراكز تواجدها في شمال إفريقيا بباقي مستعمراتها في إفريقيا جنوب الصحراء، ولقد أوضحت القيادات الفرنسية في الكثير من المرات عن الأهمية الإستراتيجية التي تكسبها الصحراء الجزائرية في إنجاح مشروعها التوسعي من جهة⁽⁴⁾، ولأن الثورات الشعبية التي كانت تندلع في الجزائر من حين لآخر كانت تجد في الجنوب والواحات معقلا يفر إليه المجاهدون للاعتصام باعتبارها نقاط إرتكاز للإنطلاق في العمل الثور من جهة أخرى⁽⁵⁾. لذلك عازمت السلطات الإستعمارية على التوسع في الصحراء الجزائرية (انظر الملحق رقم 01) ، فاحتلت في البداية التخوم الصحراوية وواحات الزيبان 1844م⁽⁶⁾ والأغواط 1852م وواد سوف وواد ريغ وورقلة وجبال قصور وعمور وغيرها من المناطق الصحراوية، التي دخلتها بعد مقاومة شديدة من أهلها. وبعدها تم احتلال عين صالح وما جاورها من واحات في 1900م بعد بعثة فلامون الإستكشافية، ثم استمرت فرنسا في توسعها الإستعماري في الجنوب الغربي حيث استولت على إقليم توات في

(1) قنان؛ جمال . قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر . الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م . ص . 140 .

(2) مياسي ، إبراهيم . توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري . الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996م . ص . 77 .

(3) حاج أمجد حاج ، إبراهيم . المرجع السابق . ص . 16 .

(4) مريوش ، احمد . المرجع السابق . ص . 115، 116 .

(5) مياسي ، إبراهيم . توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري. المرجع السابق . ص . 76 .

(6) عميرو، احميدة. مرجع السابق. ص. 38 .

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

1900م و الساوره في 1901م وغيرها من المناطق الصحراوية إلى غاية تخوم عرق الشاش في 1912م كآخر مرحلة لاحتلال هذه المناطق⁽¹⁾.

وجد المستعمر الفرنسي مقاومات أثناء توسعه بالصحراء الجزائرية أهمها ثورة سكان واحة الزعاطشة بمنطقة بسكرة عام 1849م، حركة الشريف محمد بن عبد الله - بومعزة- في الأغواط ، ورقلة، تقرت سنة 1851م⁽²⁾، ثورة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني سنة 1864م⁽³⁾ بالإضافة كذلك إلى مقاومة تيديكلت⁽⁴⁾، ثورة توارق التاسيلي (جانت) بقيادة الشيخ آمود* والذي كانت أولى معاركه سنة 1881م، قتل خلالها الملازم الأول "فلاتيرز" بالقرب من برج عمر أدريس، و أعلن إصراره على مواصلة الجهاد ضد المستعمر الفرنسي، قاد خلالها عدة معارك أهمها : تيت ،أسين، معركة جانت⁽⁵⁾.

عمدت السلطات الاستعمارية إلى بسط نفوذها على مصادر الرزق، كي تكتمل سيطرتها على المناطق الصحراوية وحصار المقاومة ومنع قيامها وتحقيق أهداف أخرى كانت تطمح إليها على المديين القريب والبعيد، وهو ما أثر على أوضاع الفرد وطبيعة النشاط في أكبر إقليم في الجزائر من حيث المساحة.

(1) مياسي، إبراهيم. توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري. مرجع السابق. ص. 124،125 .

(2) حرز الله، محمد العربي. منطقة الزاب 1830-1930. الجزائر: وزارة الثقافة، 2008م. ص. 311 .

(3) مرتاض، عبد الملك. المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983م. ص. 10.

(4) مياسي، إبراهيم . المقاومة الشعبية. المرجع السابق. ص. 100 .

* ولد الشيخ أمود بن المختار في 1858م بجانت ، وهو ينتمي إلى قبيلة امانن ، تنقل في صباه بين عين صالح وتمنراست أين تلقى مبادئ اللغة العربية وأصول الدين ، وقد لعب دورا بارزا في تنظيم حركة المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي من 1881م إلى غاية 1923م ،ودخل معها في حروب ضارية كلفتها الكثير من الخسائر البشرية والمادية ، وهو الذي قال قولته المشهورة : «لن أضع يدي في يد الكفار لأنني أقسمت بالله ألا انظر إليهم إلا بالقتال ». قاد الشيخ أمود عدة معارك.وفي الأخير هاجر إلى لغريفة بفزان بليبيا ومكث بها إلى أن وافته المنية عام 1982م ودفن بها رحمه الله. انظر : بوشارب، عبد السلام . المرجع السابق . ص . 103-105.

(5) نفسه . ص . 103، 104.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

أدركت السلطات الفرنسية الأهمية الزراعية في الصحراء، والتي اتسمت بزراعة النخيل وغيرها وتربية الماشية⁽¹⁾، لذا انتهجت سياسات أثرت كثيرا على هذا النشاط حيث قامت بمنع التنقل بين مراعي الجنوب ومراعي الشمال، كما قامت بفرض غرامات باهضة الثمن على الموالين، حيث يعد أولاد نايل بقسميهم الشرقي والغربي من أكثر الموالين للأغنام ذات الجودة العالية⁽²⁾، بالإضافة إلى تربية الإبل التي اختصت بها بعض القبائل كالسوافة والتوارق والشعانبة⁽³⁾.

تميزت الصناعة والتجارة في الصحراء ببساطتها، والتي اقتصر على بعض الحرف اليدوية والمنتشرة في بعض المناطق ذات التجمعات السكانية في الصحراء خاصة الحدودية منها وفق مبدأ المقايضة⁽⁴⁾، والتي كانت تعتمد على بعض المعادن كالحديد والنحاس والفضة وبعض المواد الأولية النباتية والحيوانية، وهي في مجملها صناعة محلية الاستهلاك⁽⁵⁾. أما التجارة فكانت حكرا على المستوطنين واليهود الذين كانوا مدعمين من طرف إدارة الإحتلال الفرنسي، لكن برزت عدة عناصر نافستهم في التجارة الصحراوية مثل بني ميزاب والشعانبة والسوافة، هذه الأخيرة التي سيطرت على تجارة الشرق وبني ميزاب على تجارة الوسط⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: سياسة فرنسا في الصحراء الجزائرية قبل 1956

الفرع الأول: نظام الحكم الفرنسي في الصحراء الجزائرية:

كانت الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من الجزائر، وهذا باعتراف القوانين الفرنسية وعلى رأسها القانون الفرنسي الخاص بالجزائر والصادر في سنة 1884م، وكان لها بمقتضاه ممثلوها

(1) درواز، الهادي. الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962. الجزائر: دار هومة، 2009م. ص. 23 .

(2) حلومي، عبد القادر. جغرافية الجزائر (طبيعية - بشرية - اقتصادية) . ط2. دمشق: مطبعة الإنشاء، 1968م. ص. 250.

(3) بن بكير، يوسف الحاج السعيد. تاريخ بني ميزاب. الجزائر: وزارة الثقافة، 2007م. ص. 210 .

(4) بشي، إبراهيم العيد. تاسيلي ناخر الحياة الفكرية والإجتماعية والإقتصادية في المجتمع الطارقي: قديما وحديثا. ج4.

ط 1. الجزائر: دار الحبر، 2009م. ص. 154، 155 .

(5) بن بكير، يوسف الحاج السعيد. مرجع السابق. ص. 210 .

(6) درواز، الهادي. مرجع السابق. ص. 25 .

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

في المجلس الجزائري كما كانت تابعة للولاية العامة في الجزائر ، وفرنسا سلطة الإحتلال في الصحراء كما في باقي أنحاء البلاد (1).

كانت المناطق الجنوبية محور اهتمام فرنسا، وقد أخضعتها لنوع آخر من أساليب الحكم يختلف عن ذلك الذي انتهجته في شمال البلاد ، وذلك بفرض الحكم العسكري على المنطقة، والذي استمر عشرات السنين رغم قيام سكان الصحراء بمحاولات عديدة لمقاومة هذا النظام (2)، ويرجع تبني فرنسا لهذا النوع من النظام إلى أسبابا أهمها :

- معاهدة برلين لسنة 1898م والتي أقرت تقسيم إفريقيا، حيث احتلت ألمانيا الكونغو الزائير حاليا" فكان خوف فرنسا أن تقرر بعض الدول العظمى أن الصحراء من البلدان الخالية.
- الصراع بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا واسبانيا كان على أشده في الغرب، وخاصة بين فرنسا واسبانيا في جنوب وشمال المغرب وفي الصحراء الغربية، فخشيت فرنسا أن ينتقل الصراع داخل الصحراء الجزائرية .

- خشيت فرنسا من التدخل البريطاني في الصحراء الجزائرية فحرصت على وجود الجيش الفرنسي بكثافة فيها تحسبا لكل طارئ من جميع الجوانب، كما عملت على ربط مستعمراتها في جنوب الصحراء فيما بينها ومع الصحراء الجزائرية (3).

تم وضع المنطقة في وضع خاص، إذ يحكم كل منطقة من المناطق قائد عسكري جاء هذا باقتراح من الحاكم العام ووزيري الداخلية والحربية الفرنسيين (4)، إذ يتبع قادة هذه المناطق للحاكم العام في الجزائر ويعهد لهم بتحقيق الأمن في المناطق التي يحكمها، كما منحت لهم بعض الصلاحيات التي خولت لهم التصرف بحرية في تسيير شؤون منطقتهم وهذا

(1) شعبنا لن ينقسم وأرضنا لن تتجزأ. المجاهد . 05 جوان 1961م ، العدد 97 . ص . 3 .

(2) بو حجام، محمد بن قاسم ناصر. الشيخ بيوض وقضية فصل الصحراء عن الشمال. الجزائر: شركة سوكاف، 1996م. ص. 8 .

(3) شيخي، عبد المجيد. "الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الإستقلال". الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 1998م. ص. 218-219 .

(4) بلخروبي، عبد المجيد. ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها. تر: العربي بوينون، الجزائر: موفم للنشر، 2011م. ص .

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

ما نتج عنه نتائج وخيمة على المناطق الصحراوية (1) منها مثلا منع انتشار النوادي والمراكز الثقافية * ظنا منهم بأنها تشكل خطرا عليهم من خلال مساهمتها في نشر الوعي في أوساط العامة (2).

صدر قانون 1902/08/14م والذي أنشئت بموجبه المناطق الجنوبية وحدد وضعها القانوني العسكري، كما حددت ميزانيتها بقانون 1903/12/30م، وكذلك تحديد إدارتها بقانون 1904/08/04م، لكن التقسيم الإداري لم يتم سوى في 05/08/1920م (3).

نتج عن صدور ما سمي خطأ الدستور الجزائري أو القانون الأساسي للجزائر يوم 20 سبتمبر 1947م انعكاسات مباشرة على الوضعية الإدارية في الجنوب الجزائري، فقد نصت المادة الخمسون على إلغاء الحكم العسكري عليها وضمها إلى الشمال وكان هذا تأكيد جديد على وحدة التراب الجزائري. وهذا نص المادة :

« يلغي النظام الخاص بأراضي الجنوب وتعتبر هذه الأراضي ولايات تحدد بقانون ، بعد استطلاع رأي الجمعية الجزائرية الشروط التي بمقتضاها تؤلف هذه الأراضي كلا أو بعضا ولايات متميزة أو ولايات مندمجة في الولايات الموجودة أو التي ستنشأ. يلغى المرسوم الصادر في 1903/9/30م، وتدمج ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر من أول جانفي 1948م. دعا إلى إزالة الحكم العسكري من الجنوب سنة 1947م ، أو ما يسمى بدستور الجزائر الصادر في 20 سبتمبر 1947م » (4).

(1) لبحاوي، محمد. الثورة الجزائرية والقانون 1960م-1961م. ط 2. الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2005م. ص. 302، 303.
* لم تكن النوادي في كل المناطق الصحراوية بل عرفتها فقط : الأغواط ، غرداية ، بسكرة. انظر : هلال عمار ."النوادي الثقافية التي كانت تنشط قبيل الحرب العالمية الثانية" . مجلة المصادر . الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، 2003م ، العدد 7. ص . 129.

(2) نفسه. ص. 129، 140.

(3) شيخي، عبد المجيد . مرجع السابق . ص . 220 .

(4) مجموعة باحثين. فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية. الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 1998م. ص. 40 .

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

وإن كان هذا لمشروع وغيره من المشاريع اللاحقة لم يمه الحكم العسكري نهائياً وإنما دعا إلى إلغاء الوضعية الخاصة للصحراء وإحاقها بالشمال وذلك تحت ميزانية واحدة وهذا ما دعا إليه القانون (1). إضافة لمشروع الحكومة الفرنسية سنة 1951م الذي دعا إلى إلغاء أراضي الجنوب وإحاقها بالشمال وإقامة إدارة مدنية ، لكن هذا القرار الأخير لم يدخل حيز التنفيذ بعد تراجع الجمعية الفرنسية عن مشروع سنة 1951م، وبقيت المناطق الصحراوية خاضعة للحكم العسكري حتى اندلاع الثورة التحريرية المسلحة (2).

الفرع الثاني : التقسيم الإداري الفرنسي للصحراء :

عملت الإدارة الفرنسية على تقسيم أراضي الجنوب إلى مجموعات إدارية منفصلة عن بعضها البعض، وذلك بموجب مرسوم 14 أوت 1905 م على اعتبار ضرورة وضع الجنوب تحت إدارة خاصة به (3)، كما جاء في احد المشاريع المقدمة للإدارة الفرنسية سنة 1929م بفصل الجزء الصحراوي من الجزائر وتونس والمغرب وإفريقيا الاستوائية والغربية، ووضعها تحت نظام موحد ومستقل ذاتيا تحت إشراف مباشر من باريس، ثم جاء مشروع إفريقيا الصحراوية الذي اقترحه النواب الفرنسيين سنة 1952م ويتضمن إيجاد إدارة موحدة للصحراء الجزائرية يرأسها مندوب سامي عن الجمهورية الفرنسية تساعد لجنة استشارية واقترحت كولمب بشار كعاصمة إدارية لهذه الدائرة (4). وكانت هذه الأقاليم مقسمة على النحو التالي :

1-منطقة عين الصفراء وتشمل منطقة الهضاب العليا الغربية وواحة الساورة، وواحة توات.

2- منطقة غرداية وادي ميزاب.

3- منطقة تقرت وواادي سوف ، وواادي أغرغر وواادي ريغ.

(1) "الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى دي غول . المجاهد . 10 أبريل 1961م ، العدد 93 . ص . 8 .

(2) ليجاوي ، محمد . المصدر السابق . ص . 310-311.

(3) العسلي ، بسام . الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية . لبنان: دار النفائس ، 1986م . ص . 116، 118.

(4) الملي ، مبارك . صحراؤنا . تونس : المطبعة العصرية ، 1958م . ص . 102 ، 103 .

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

4-منطقة الواحات وتمتد من مالي والنيجر الخاضعين للحكم الفرنسي إلى منطقة الهقار وتنزروفت . مركزها الإداري مدينة ورقلة (1) .

تمتاز الإدارة في مناطق الجنوب في أن أنواع البلديات الموجودة في الشمال غير موجودة في الجنوب ، فالبلديات المختلطة (Communes-mixtes) يرأسها في الشمال متصرف وفي الجنوب ضابط برتبة رائد،حيث توجد سبع بلديات مختلطة في الجنوب.و البلديات الأهلية (Communes-indigènes) وهي عادةً خاصة بالقبائل في الجنوب ويوجد من هذا النوع سبعة يحكمها قائد يشرف على قبيلة كاملة تحت إشراف رائد البلدية المختلطة (2).

الفرع الثالث : المشاريع الاقتصادية الفرنسية في الصحراء الجزائرية قبل 1956م .

إن الاستعمار ليس كما يظن الكثير أنه احتلال عسكري صرف ، بل هو عبارة عن مشروع متعدد الجوانب وبمختلف الوسائل ومحدد الأهداف ، لذلك فإن فرنسا انشغلت بالصحراء أكثر من اهتمامها بالشمال وقامت بالعديد من الدراسات الطبوغرافية والمناخية والاجتماعية للمناطق (3). والاهتمام بدراسة الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها ، وذلك من أجل استغلالها واستثمارها والاستفادة منها خلال توسعها في المنطقة (4).

(1) مجموعة باحثين: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية . مرجع السابق، ص 77.

(2) شيخي، عبد المجيد. مرجع السابق. ص . 220،221.

(3) مريوش، احمد . مرجع السابق. ص. 119 .

(4) بوعزيز، يحيى. المرجع السابق. ص. 73.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

كان من أهداف الاستعمار الفرنسي للصحراء الجزائرية هو السيطرة على التجارة الصحراوية في إفريقيا، وخصوصا بعد الهيمنة على المناطق التلية، والمناطق المتاخمة للصحراء، ويتضح ذلك من تقرير المارشال "سول" إلى الملك الفرنسي لويس فيليب وقد أوضح فيه أهداف التوسع جنوبا والنزوح نحو المنطقة الصحراوية (1): «إن الصحراء الجزائرية أو بعبارة أخرى كل المناطق الواقعة جنوب التل الجزائري يجب أن تشكل نوعا ثالثا من المناطق الإدارية إذ لا يمكن توظيف الأوربيين في هذه المناطق، وحتى الجيش لا يدخلها إلا بصعوبة، إما لإقرار الأمن أو التهيئة للظروف التجارية التي ستفتح لنا طرقا هامة نحو إفريقيا السوداء...». كما أن التجارة عبر الصحراء هي تجارة مربحة وثرية. توج ذلك بتوقيع معاهدة غدامس* سنة 1862م (2). و لإنجاح المشروع الاقتصادي الفرنسي واستنزاف موارد الصحراء أسست الإدارة الفرنسية العديد من الجمعيات والشركات الاحتكارية والبنوك التجارية*.

من بين المشاريع الاقتصادية التي أقدمت فرنسا عليها في الصحراء الجزائرية هو مشروع البحر الداخلي في الصحراء الجزائرية، وكان الهدف من ورائه إحداث تعديل في المناخ (3) وبالتالي تغيير الظروف الطبيعية القاسية، مما يسهل عليهم أعمال التوسع والاستغلال

(1) مريوش، احمد. مرجع السابق. ص . 119 .

* عقدت معاهدة غدامس مع الشيخ الحاج ايخونخن يوم 26 نوفمبر 1862م بمدينة غدامس والتي نصت على النقاط التالية:

- ربط صلة الود بين رجال السلطات الفرنسية ورؤساء فروع قبائل التوارق .

- للتوارق الحرية في ممارسة التجارة بمقابل دفع المكوس .

- يلتزم التوارق بحماية المارة من الفرنسيين إلى بلاد السودان مع فتح طرق التجارة للفرنسيين إلى السودان .

- تتعهد عائلة الحاج ايخونخن بضمان المرور لقوافل الفرنسيين التجارية إلى أعماق الصحراء .

- أن يعمل الشيخ ايخونخن على إقرار السلم مع بقية القبائل الأخرى في الصحراء . انظر:

Rollan Augustin challamel . **le transsaharien un an après** .paris: éditeur Georges. 1891.p 21.

(2) قنان، جمال. المرجع السابق. ص . 141، 142 .

* من بين الشركات التجارية: جمعية التجارة لإفريقيا الغربية، البنك التجاري الإفريقي، بنك إفريقيا الغربية، الشركة الصناعية التجارية الإفريقية. الشركة الفلاحية الصناعية لصحراء الجزائر والتي هيمنت على حوالي 24000 نخلة . انظر : مريوش، احمد. مرجع السابق. ص. 119.

(3) بن عمر، الحاج موسى. **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945-1962** . أطروحة مكملة لنيل شهادة ماجستير، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1992-1993م . ص . 22.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

الاقتصادي لإمكانيات الصحراء المادية والبشرية⁽¹⁾. الفكرة تحدث عنها الكاتب الفرنسي جيل فيرن في آخر كتبه سنة 1905م، ولكنها تعود في الأصل لمقال نشر سنة 1869م لشخص يدعى جورج لافيني (Georges Lavingne) الذي نشره أياما بعد تدشين قناة السويس في 17 نوفمبر 1869م⁽²⁾.

لذا فبعد نجاح فرديناند دوليسبس (Ferdinand de Lesseps) في حفر قناة السويس، تحمس ضابط الأركان العامة الفرنسي فرانسوا روديير* لهذا المشروع الضخم سنة 1873م، فوطد علاقاته خاصة مع دوليسبس، وتكونت في فرنسا هيئة خاصة⁽³⁾ وحددت منطقة أحواض الجريد التونسي كنواة لهذا البحر الداخلي الذي يمكن تحديد معالمه على النحو التالي: المنطقة المحصورة بين خليج قابس شرقا، وجبال أولاد نايل وهضبة ميزاب غربا وجبال الأوراس والنامشة وتبسة والظهر التونسي شمالا، وجبال مطمامة والهقار جنوبا (أنظر ملحق رقم 02).

اجتمعت اللجنة العليا للبحر الإفريقي بباريس ما بين 05 ماي و 07 جويلية 1882م لدراسة مشروع القناة والبحر. وفي 28 جويلية أعلن وزير الأشغال العمومية عن رفض المشروع بسبب كلفته العالية و صغر مساحة الأراضي القابلة للغمر، حاول بعدها روديير جلب التأييد لمشروعه بإنشاء جمعية للبحر الإفريقي رفقة فرديناند دوليسبس في ديسمبر 1882م لكنهما

(1) بوعزيز، يحي. مرجع السابق. ص. 81 .

(2) سيروس : البحر الإفريقي الداخلي مشروع إنشاء بحر في صحراء الجزائر، 21-01-2011م ،

<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=485225>

* فرانسوا روديير الذي انخرط في الجيش الفرنسي كجغرافي سنة 1864م. كان أول من قاس ارتفاع شط ملغيغ عندما كلف بمهمة المسح الطبوغرافي لمنطقة بسكرة حيث اعتبر أن الشط هو بحر تعرض للجفاف بسبب التصحر و انه نفسه حوض تريتون الذي ذكره المؤرخ اليوناني هيرودوت . بعد نشر المقال كلفت الحكومة الفرنسية رودار بمهتين استكشافيتين للمنطقة لمنطقة شط ملغيغ و شطي الغرسة و الجريد بتونس بدءا من سنة 1876م ، ونشر بعدها تقريرين حول شط الجريد و شط ملغيغ سنوات 1877 م و 1881 م و كتاب بعنوان البحر الإفريقي الداخلي سنة 1883 م. انظر: Ibid

(3) بوعزيز، يحي. المرجع السابق. ص. 81،82.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

فشلا في حشد التأييد بسبب معارضة الجغرافيين للمشروع بوصفه دون جدوى. توفي رودار بعدها سنة 1883م منبوذا من الأوساط العلمية في فرنسا واختفت جمعياته سنة 1892م. كان دوليسبس شديد الحماس لانجاز مشروع البحر الداخلي بعد موت رودبير ، حيث حاول أن يقنع رئيس الوزراء الفرنسي جول فيري (Jules Ferry) برأيه لكنه لم يفلح في ذلك ومن ثم أعلن دوليسبس خلال مائدة المقاولين الفرنسيين يوم 30 أبريل 1885م بباريس انه سيغرق جنوب الجزائر وتونس بالمياه ، وأنه سيعلن في شهر جوان عن نداء لجمع ثلاثمائة مليون فرنك (300.000.000 فرنك) للبدء في انجاز المشروع، كما طرح مرة أخرى عام 1896م للنقاش لكن كانت معظم النظريات معارضة بسبب غلاء التكاليف والصعوبات التقنية ووجود شط الجريد فوق مستوى البحر حسب بعض النظريات (1).

يذكر الدكتور يحي بوعزيز* أن المشروع بقي مدفونا حتى عامي 1952م-1953م ليبعث من جديد، خاصة بعد أن أكدت الحفريات عن وجود صلة بين البحر المتوسط وشط ملغنيخ في العصر الجليدي. وبعد 1959م واصل اتحاد التعدين الفرنسي بحث الموضوع مع وزارة الأشغال العامة للحكومة التونسية، ولكن فرنسا كانت مشغولة بمحاربة ثورة الجزائر فلم يكن باستطاعتها الاهتمام بأمر هذا البحر، ثم طردت الفكرة بصفة نهائية من الجزائر ومن إفريقيا (2).

ظهرت أهمية الصحراء بدرجة ترشحها لأبحاث مستقبلية في مجال النفط ، وهذا بعد دراسة جغرافية للصحراء قام بها ايميل غوتي (E.Gotier) أكد فيها أن هذه المساحة الشاسعة

(1) <http://www.djelfa.info.OP.cit>

* ولد الدكتور يحي بوعزيز يوم 27 ماي 1929م بقرية ودائرة الجعافرة من ولاية برج بوعرييج . حفظ القرآن ومبادئ اللغة العربية على يد والده الشيخ الحاج عبد الرحمن بوعزيز . في عام 1949م التحق بجامعة الزيتونة في تونس وحصل على شهادة الأهلية بامتياز سنة 1953م .حصل على شهادة البكالوريا عام 1956م ، كما حصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة الجزائر عام 1976م . تقلد عدة مناصب أهمها صحفيا خلال إقامته بتونس وكان عضو في الاتحاد العام للطلبة وغيرها . انظر : بوعزيز، يحي . ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين . ج3 . الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2009م . ص . 206-208.

(2) بوعزيز ، يحي . مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية. مرجع السابق. ص . 88، 86.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

من الممكن أن تصبح مصدر هائلا للرخاء وسوف نجد فيها كميات هائلة من البترول في يوم ما (1).

المبحث الثاني: مساعي فرنسا لفصل الصحراء

المطلب الأول: خطة الفصل

لقد شرعت السلطة الفرنسية في تجسيد خطتها لفصل الصحراء عن الجزائر سنة 1957م، فلما ازداد الاهتمام الفرنسي بمجيء الجنرال ديغول* الذي استنجد به رئيس الجمهورية الرابعة " روني كوتي " الذي قال فيه " أمام الخطر الذي يهدد الوطن والجمهورية فإني قررت أن أتوجه نحو مجد الفرنسيين الذي كان قائدنا في أحلك الساعات من تاريخنا من اجل استعادة حريتنا والذي تجسد حوله الاجتماع الوطني الراض للدكتاتورية ليثبت الجمهورية التي أخففت وعجزت في التغلب على الثورة الجزائرية"، وباعتلاء ديغول سدة الحكم، أخذ موضوع الصحراء مسارا جديدا(2).

ولقد كانت خطة الفصل شاملة لجوانبها العسكرية الاقتصادية و الدبلوماسية، ففي الجانب العسكري شرع الاستعمار الفرنسي في ترتيب أموره لحرب طويلة وعمل على تغيير خطته العسكرية لمواجهة الثورة الجزائرية وتعميم عمليات تجميع السكان في محتشدات لفصلهم عن شبكات الثورة، وحاول تشكيل جيش من "الحركة" مضاد لجيش التحرير الوطني ليركز عملياته في عزل جنوب الجزائر عن شمالها. وفي هذا الشأن أنشأت القوات الفرنسية بالصحراء مراكز في العديد من المناطق لتجميع السكان و ذلك ابتداء من جويلية 1958م(3)، إذ

(1) بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. ط1. الجزائر: المطبعة العربية ، 2004م. ص. 47.

* وهو أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر منها مشروع قسنطينة، مشروع فصل الصحراء، سلم الشجعان... الخ. أنظر العلبكي، منير. معجم المورد. بيروت: دار العلم للملايين، 1984. ص. 24.

(2) درواز، الهادي. مرجع سابق. ص. 128، 129.

(1) مذكرة رسمية بشأن الصحراء الجزائرية. المجاهد. ع101. 31 جويلية 1961. ص. 3.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

تضاعفت بمقدار خمسة أضعاف من 1956م إلى 1958م حيث بلغ عدد الجنود الفرنسيين حوالي 1000 جندي⁽¹⁾.

ومن أجل حماية المصالح الفرنسية، و تجسيد نيتها في فصل الصحراء عن الشمال الجزائري، دأبت السلطات الفرنسية إلى إعادة هيكلة جيوشها بالصحراء⁽²⁾، و لتعزيز موقعها الأمني و تكثيف قدراتها العسكرية بالمنطقة جندت قوة بشرية مادية هائلة منها :

1- إنشاء مراكز نووية و صاروخية لتثبيت نفوذها مستغلة اتساع الصحراء للتجارب الذرية و عملت على ربط الصحراء بفرنسا .

2- إنشاء المناطق المحرمة بالجنوب أزيد من 6000 كم² (شبكة متليلي ولمنيعة)

3- اشتداد القمع بالمنطقة كالقيام بعملية التفتيش و الاعتقالات على نطاق واسع، و إعلان حالة الطوارئ .

4- محاصرة الثورة بجميع الوسائل، كانتشار الدوريات و القواعد العسكرية و تسميم الآبار ومنابع المياه، استعمال الطائرات الاستكشافية، منع الاتصال بين المواطنين و جيش التحرير الوطني كتهديد المواطنين في تنقلاتهم برخصة خاصة و القضاء على وسائل التموين كالإبل ...

5- إنشاء جيش بلونيس (إحدى الحركات المناوئة للثورة)⁽³⁾.

ومن جهة أخرى، فقد أولت القوات الفرنسية بالصحراء عناية هامة لدور الاستعلامات و الفعل السياسي، فلقد ورثت مصالح الشؤون الأهلية (SAS) الدور الذي كانت تقوم به ما كان يرمز إليه بسياسة " كاس الشاي" في نظام الحكم العسكري، حي توسعت مصالح الشؤون

(1) مجموعة باحثين. مساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية 1957-1962. الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: دار القصة، 2009م. ص. 53.

(2) بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. المرجع السابق. ص. 171.

(3) تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954م- بالولاية السادسة المنعقد بمدينة بسكرة يومي 5

6- فيفري 1985م.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

الأهلية تلك لتشمل الصحراء منذ مطلع 1958م، و قد بلغت هناك 42 مصلحة بتعداد حوالي 120 ضابط و قرابة المائة من ضباط الصف، إضافة إلى 1300 من المتعاملين مع الاستعمار^(*).

وفي الجانب الاقتصادي فإن الاستعمار الفرنسي يعتبر الصحراء ملكا له و بأساليبه الاغرائية يحاول أن يفرض وصايته على مجموع البلاد الإفريقية المجاورة .
و لقد احتاط الاستعمار لإمكانية فشل مشروعه الاستعماري الجديد بطرح بديل لهذا النظام يتركز على الهيمنة الاقتصادية في منطقة الصحراء الكبرى، ويجعل مفهوم السيادة ومفهوم ملكية الثروات مفهوما غامضا وملغما بحيث يفتح كل أبواب المناورة الاستعمارية ويترك كل احتمالات المراوغة واردة .

ومن هنا طرح الاستعمار نظرية احتياطية كاعتبار الصحراء أرضا لا تخضع لسيادة معينة أو ترابا بمثابة بحر داخلي تلتقي وتتشرك فيه جميع الدول المجاورة للصحراء والمتاخمة لها، و كادعائه بان الصحراء تمثل مشكلة بحد ذاتها، نظرا لمشاكل الحدود الموجودة بين الجزائر و بعض الأقطار المجاورة⁽¹⁾.

أما الجانب الدبلوماسي فقد سعت الآلة الدبلوماسية الفرنسية إلى تزويد عواصم العالم بالعديد من المذكرات المرفقة بالخرائط تلح فيها على اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر، و لقد كان تركيزها منصبا على دول الغرب من اجل الاهتمام بهذه المسألة باعتبارها مسألة ذات أبعاد أوروبية إستراتيجية، لاستقطاب رؤوس أموال الشركات الأجنبية للاستثمار في الصحراء⁽²⁾.
ولقد اتخذ الاستعمار من مطالبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باحترام وحدة التراب الجزائري منفذا لزرع الفرقة بين الأقطار الإفريقية ووقودا لتحركه الرامي إلى إحراج الحكومة المؤقتة في موقفها أثناء مفاوضات ايفيان. و بالرغم من أن الخطة الفرنسية لم تأت أكلها كما

(1) - بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. المرجع السابق. ص. 173.

(2) - نفسه. ص. 174.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

رسم لها، فان حملته الدعائية المكثفة لكسب الأفارقة قد تركت غموضا لدى بعض الأطراف الإفريقية، حيث سعت السلطات الفرنسية إلى تغذيته باستمرار و بكل الوسائل⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المساومات الفرنسية وسكان الصحراء.

من أجل استقطاب سكان الصحراء الجزائرية وكسب تأييدهم وإبعادهم عن تنظيمات جبهة التحرير الوطني وتأثيرها، عمدت السلطات الفرنسية إلى كسب ود الشخصيات الفاعلة والمؤثرة بمناطق الجنوب، ومحاولة ضمهم إلى صفها .

إن الاحتلال الفرنسي درس وبعناية تركيبة المجتمع الجزائري، فهو يعرف كل مميزاته وحتى عادات الأسر الجزائرية وعلاقتها⁽²⁾، وفيما يخص نظام المجتمع فإن للاحتلال الفرنسي في الجزائر تجربة طويلة مع النظام القبلي الذي يسري عليه التوارق*، والذي شكل قوة في وجه الاحتلال، إذ يرتكز هذا النظام على طاعة الزعيم، و يسمى عندهم ب"أمنوكل"، ويمثل السلطة التقليدية، ولا تخضع قراراته للنقاش⁽³⁾.

إن سلطات الاحتلال الفرنسي عملت على جعل هؤلاء الأعيان أداة أساسية لتحقيق مشروع الفصل، من خلال الاتصال بالتوارق، وعرضت عليهم فكرة إنشاء دولة مستقلة عن شمال الجزائر، وتضم توارق الجزائر (هقار، أزقر) وطوارق كل من مالي ونيجر وتشاد⁽⁴⁾. وقبل أن يشرع الفرنسيون في تنفيذ فكرتهم تلك كانوا يعملون على إحداث قطيعة بين عناصر الأمة وخاصة بين شمالها وجنوبها، ولما أدركت تغلغل الثورة في أقصى الجنوب أُلقت القبض

(1) - المجاهد. نحن والصحراء و البلاد المجاورة. العدد 100، 7 جويلية 1961م.

(2) - " أهداف الاستعمار في الصحراء"، المجاهد، المصدر السابق، ص 4 .

* الطوارق: هم قبائل رحل من أصول بربرية في منطقة شمال إفريقيا. وقد استوطن الطوارق لمئات السنين منطقة الساحل حيث تجوب قوافلهم التجارية منطقة الصحراء الكبرى بهدف الاتجار في التمور والقطر والتوابل. وبعد رحيل الاستعمار الفرنسي من منطقة غرب إفريقيا ورسم الحدود الجديدة في المنطقة، وجد الطوارق أنفسهم مشتتين بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وليبيا والجزائر إلى الشمال. يتسمى الطوارق ب "تماشق" أو "تمازغ" ومعناها الرجال الأحرار. انظر: لونيبي، رابح. رجال لهم تاريخ . الجزائر: دار المعرفة. 2010م. ص. 376.

(3) - مرموري، حسن. التوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين. الجزائر: المجلس الأعلى

للغة العربية، 2010م. ص. 411-412.

(4) - بوشارب عبد السلام. المرجع السابق. ص. 142.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

على مجموعة من الثوار في منطقة الهقار (مولاي احمد البرادعي، قاسمي الحاج عبد القادر بن حديد محمد، اوحميده عبد المجيد، بن ناصر محمد)، شعرت بخطورة الوضع وضرورة الإسراع في تنفيذ المخطط .

بدأت المحاولات الفرنسية لإغراء سكان التوارق بالمشروع سنة 1959م، حين أرسل الجنرال "ديغول" القائد لوي (Louis) الذي كان مجندا من قبل في تامنغست ويحسن اللغة التارقية إلى "باي اخموك" * ، محملا برسالة مكتوبة وسلمها له شخصيا، وفي المقابل سلمها باي اخموك لأحد أقربائه الذين كانوا يدرسون في المدرسة الفرنسية ليتربها له، أين استغرق الأمر ثلاثة أيام، وحين أتم ذلك سلمها لباي اخموك، الذي قام بعد ذلك بإحراق النسختين الفرنسية (الأصلية) والعربية (المتجمة) بعد أن اطع على مضمونها؛ وليته لم يقم بذلك لأنها وثيقة تاريخية مهمة في تاريخ الجزائر المعاصر وأهم الوثائق التي تؤرخ للمحاولات الفرنسية الهادفة لتجزئة الجزائر وتفنيتها إلى كيانات صغيرة. لكن شاهد عيان نقل مضمون هذه الرسالة إذ يروي أن ديغول عرض في هذه الرسالة على باي اخموك استقلالا داخليا يمنح للتوارق الهقار ومالي والنيجر، ويكون هذا الاستقلال تحت الإطار الفرنسي، فكان رد باي شفويا على مبعوث ديغول بأن قال له: «... إن هذه القبائل كانت فيما بينها حروب قبل مجيء فرنسا ونحن مع الجزائر...»

وفي هذا الصدد كلفت السيد حمزة بوبكر^(*)، للقيام بهذا الدور. وتمكن من جعل العديد من الشخصيات الصحراوية يحضرون لقاء في الاغواط من أجل إدخال مشروعه حيز التنفيذ. لكن الشيخ بيوض أجهض العملية واتصل بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يحيطها علما بتفاصيل المشروع، ويستصدر الأوامر اللازمة لإفشال مساعي التقسيم .

ونظرا لأهمية المشروع لدى الحكومة الفرنسية، وفي محاولة ثانية قام الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري (Michel Dupree) بزيارة إلى منطقة تمنراست بأمر من الرئيس الفرنسي ديغول بغية طرح المشروع الفرنسي شخصيا والوقوف على نجاحه، وقد قدم إلى

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

تمنراست ومعه مجموعة من توارق مالي والنيجر وتشاد⁽¹⁾، اجتمعوا مع باي اخموك في نزل تينهينان وسط بمدينة تمنراست لمدة أسبوع كامل، أين عرض عليه فكرة تنصيبه سلطانا على دولة إسلامية⁽²⁾، تجمع كل توارق إفريقيا، وتمتد من قارة لغدر إلى جانت إلى إليزي مرورا بورقلة إلى الأغواط، وقال له ميشال دوبري: «... وبهذا يبقى الجزائريون هناك وانتم هنا...». فكان رد باي اخموك الرفض قائلا: «... أنا جزائري ينالني ما ينال باقي الجزائريين ...»⁽³⁾.

المحاولة الثالثة فكانت سنة 1960م، حين أرسلت فرنسا طائرة لجلب باي اخموك هذه المرة إلى باريس أين استقبله ديغول شخصيا وأقام هو ومرافقيه في نزل الأمريكان، وقد اختلف حول عدد الوفد المرافق له، إلا أن المجمع حوله هو مرافقة مترجمه الحاج بليل له وكان هذا في 14 جويلية 1960 م. وفي اليوم التالي اجتمع باي اخموك و ميشال دوبري، وأبلغه خلال هذا اللقاء عن عرض ديغول الذي يقضي بمنحه ملكا واسعا مع مبالغ مالية تتعهد فرنسا بدفعها له كل فصل، لكن باي رفض العرض مرة أخرى حيث رد عليه قائلا: «...إذا استقلت الجزائر فنحن معها وإذا بقيت تحت سلطتهم فنحن معها...»⁽⁴⁾. ومن هنا نلاحظ إصرارا فرنسيا على إنجاح مشروعه رغم رفض باي المتكرر والصريح، أم أن ردوده كانت تحتاج إلى توضيح كما فعل في المرة الأخيرة؟، ولماذا لبي دعوة ديغول أصلا مادام يرفض الأفكار والمشاريع الفرنسية أساسا؟

* يرجع نشاط حمزة بوبكر في خدمة هذه المسألة بالذات إلى سنة 1959م، وذلك في إطار مشروع الجمهورية الصحراوية المستقلة لتقسيم الجزائر، وهو مشروع أقيم على غرار المشروع الإفريقي الذي انتهى بانفصال كاطنغا، حيث كلف حمزة بوبكر على الحصول على مساندة الشخصيات الاعتبارية لمختلف المناطق بالصحراء الجزائرية. انظر: بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952م-1962م. المرجع السابق. ص 187.

(1) - درواز، الهادي. الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954م-1962م. المرجع السابق. ص. 133.

(2) - الغالي الغربي، المرجع السابق، ص. 265.

(3) - بوشارب، عبد السلام. المرجع سابق. ص. 143.

(4) - قنطاري، محمد. «استراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية». الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر. ، الجزائر: دار القصة 2009م. ص. 169-170.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

لإستبيان الموقف المبدئي والوطني لقبائل التوارق من المشروع الفرنسي لتفتيت الوحدة الترابية، كان الشيخ أومدون كبير رؤساء قبائل التوارق قد نشر بيانا بعنوان «إلى أبناء الهقار في جنوب الصحراء»، يبين فيه أبعاد المؤامرة الفرنسية، ويدعوا قبائل التوارق إلى التمسك بالوحدة الترابية للجزائر، قائلا: «لا جنوب بدون شمال»⁽¹⁾.

إن ديغول كان يناور من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب بعد تأكده من عدم إمكانية الاستمرار في استعمال القوة لوحدها للحفاظ على الجزائر، وذلك بالولوج أيضا إلى استمالة كل الأطراف إلى جانبه، وهذا طبعا لإضفاء الشرعية على التواجد الفرنسي بالصحراء الجزائرية فكانت وجهته التالية هي أعيان بني ميزاب. ففي سنة 1959م أرسل الجنرال ديغول إلى منطقة ميزاب أوليفي قيشار (Olivier Quichar) للاجتماع بالشيخ بيوض* فقام بزيارة إلى المنطقة في 12 جوان 1959م .

وإجتمع بمعية بيوض وعلي عبد الناصر رئيس بلدية غرداية والكولونيل كلان كلاش (Klan Clash) رئيس الدائرة العسكرية بغرداية بمكتب هذا الأخير⁽²⁾، وبما أن أليفي قيشار مكلف بملف الصحراء كمستشار، فإن المهمة التي جاء من أجلها واضحة وهي جس النبض والإطلاع على أوضاع الصحراء بعد التغييرات التي طرأت على الساحة⁽³⁾، خاصة بعد حالة الحصار المفروضة على الصحراء⁽⁴⁾، والتي كان هدفها الأول والرئيسي قطع الاتصالات بين

(1) - الغالي الغربي، المرجع السابق، ص. 265.

* ولد الشيخ بيوض إبراهيم بن عمر سنة 1899م بالقرارة (غرداية)، يعد من علماء الجزائر المصلحين وواحد من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م حيث كان عضو في إدارتها. فسر القرآن الكريم في مدة نصف قرن وأسس معهد الحياة الثانوي سنة 1925م. له مواقف سياسية جلية أثناء الثورة وبعدها. توفي سنة 1981م. من آثاره: تفسير صوتي للقران الكريم فتاوى الشيخ بيوض في جزئين، وجزء من مذكراته تحت عنوان: أعماله في الثورة. انظر: بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952م-1962م. المرجع السابق. ص. 187.

(2) بن بكير، يوسف الحاج السعيد. المرجع السابق. ص. 215.

(3) عبد الحميد نجاح. منطقة ورقلة وتوقرت من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال. الجزائر: دار الأمل، 2003م. ص. 225.

(4) - Marc Robert Thomas. **Sahara et communauté**. PUF, 1960, p.55, 56.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

أبناء الشمال وجنوبها⁽¹⁾ كذلك جاء لعرض تكوين دولة على المزابيين، وهذا ما فعله بأن طرح عليهم فكرة إنشاء مملكة ميزابية⁽²⁾، حيث قال قيشار لبيوض⁽³⁾: «...لقد أرسلني رئيس الجمهورية ديغول للتفاوض معك في شأن مستقبل الصحراء واستقلالها ... فهي تملك الموارد الضخمة من الغاز والبتروول وهي متاخمة لموريتانيا الجمهورية الإسلامية المستقلة واني أعرب لك عن استعداد لمد العون لتجهيز هذه الدولة ...وأخبرك أن خط ديغول الهاتفي مفتوح وهو ينتظر الجواب...». فكان رده قائلا: «...بما أن الصحراء تضم خليطا من السكان، بني مزاب والشعانية والمخالف وغيرهم فالجواب على طلبكم يكون عن طريق استفتاء حر، فالقضية قضية الجميع لا تخصنا نحن المزابيين»⁽⁴⁾. والملاحظ على جوابه انه لم يرفض بشكل مباشر وإنما بطريقة دبلوماسية مبرزا ضمنا رفض استعمالهم كعنصر يمنح فرنسا الشرعية من جهة وموزعا المسؤولية على عدة أطراف من جهة أخرى.

المحاولات الفرنسية لم تتوقف عند هذا الحد، إذ يسجل التاريخ محاولة أخرى في أكتوبر 1959م، وهذه المرة قادت الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري إلى منطقة غرداية رفقة الكولونيل علي مراد ممثل الواحات في مجلس الأمة الفرنسي، أين عقد الاجتماع في بلدية غرداية حضره كل من نائب ميزاب في المجلس الجزائري ونواب المجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات ميزاب السبع وهي: غرداية، بن يزقن، العطف، القرارة، بونورة، بريان مليكة؛ وكان فحوى هذا الاجتماع لا يختلف عما طرحه القادة الفرنسيون في السابق⁽⁵⁾.

ما يلاحظ على هذه المحاولة الفرنسية الثانية أنها رفعت من مستوى تمثيلها بإيفاد الوزير الأول، كما وسعت من دائرة النقاش، إذ ضمت شرائح أخرى كانت ترى فيها أنها تمثل

(1) شعباني، محمد. "مهزلة المهازل". صدى الجبال. الجزائر، العدد. 2. ص. 2.

(2) بلغيث، محمد الأمين. تاريخ الجزائر المعاصر. ط1. الجزائر: دار البلاغ، 2001م. ص. 204.

(3) عبد الحميد نجاح. المرجع السابق. ص. 225.

(4) بن بكير، يوسف الحاج السعيد. المرجع السابق. ص. 515.

(5) عبد الحميد نجاح. المرجع السابق. ص. 225.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

منطقة ميزاب، مما يؤكد حكمنا السابق على اللقاء الأول حين اعتبرناه مجرد جس للنفض، بل يبدو وكأنه مقدمة لهذا اللقاء إذا ما لاحظنا عدد المدعوين إليه مقارنة باللقاء الأول.

رغم رفض أعيان ميزاب المشروع الفرنسي إلا أن الاتصالات الفرنسية لم تتوقف ومحاولاتهم لم تعرف الكلل، حيث عقدت عدة اجتماعات سرية وعلنية مع الأعيان طوال سنة 1960م، وأمام هذا الوضع شعر ببيوض بالخوف من الوضع القائم إزاء هذه المحاولات الفرنسية فقام في صيف 1960م بعدة اتصالات مع عدة شخصيات صحراوية ليشعرها بخطورة الوضع حيث اتصل بالقائد العيد في ورقلة وأحمد التيجاني شيخ الطريقة التيجانية في توقرت⁽¹⁾. ولم يكن شعوره -أي ببيوض- بالخطر الكاذب إذ سرعان ما بدأت النتائج في الظهور وذلك من خلال رد سلطات الاحتلال الفرنسي التي أقدمت على زرع الفتنة بين المالكية الاباضية في 13 أوت 1961م، والتي خطط الفرنسيون لفصولها بإتقان⁽²⁾، حيث كلفت أحد عملائها بتدنيس جامع ورقلة وإحراق التهمة بالميزابيين⁽³⁾.

إضافة إلى محاولة الحكومة الفرنسية إغراء أعيان ميزاب والتوارق كان لها مشروع آخر اشمل وأكبر والذي تجسد في محاولة إنشاء جمهورية صحراوية مستقلة. فمنذ اعتلاء ديغول السلطة في فرنسا بدأ يناور بعد أن جرب كل الأساليب العسكرية للقضاء على الثورة، حيث بعث برسالة واضحة للمسؤولين الفرنسيين مفادها بأن الحل العسكري لن يزيد الطين إلا بلة. وفي إطار الحرب النفسية التي تشن أثناء الحروب والتي تستهدف المقاتلين والشعب والتي تظهر آثارها على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بنشر إشاعة مفادها أن وفدا صحراويا قام بزيارة باريس وطالب بقيام جمهورية، وماهي إلا مقدمة لنشر فكرة الشخصية الصحراوية المتميزة وتسويق هذه الفكرة عبر وسائل أعلامها لأغراض

(1) - ببيوض؛ إبراهيم. أعمال في الثورة. غرداية: جمعية التراث، 1990م. ص. 34.

(2) بن بكير، يوسف الحاج السعيد. المرجع السابق. ص. 216.

(3) درواز، الهادي. العقيد محمد شعباني الأمل والألم. الجزائر: دار هومة، 2009م. ص. 67.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

خادمة لمشروعها التي هي بصدد القيام به (1)، حيث نشرت جريدة "الليبراسيون" الاستعمارية إشاعة خبر اتصال وفد ميزاب بالسلطات العليا في باريس مطالبا بإقامة جمهورية صحراوية (2). وذلك في إطار تقسيم الجزائر. وللقيام بمشروعها بأكمل وجه بعد فشلها مع الأعيان لجأت فرنسا إلى شخصية حمزة بوبكر، حيث كان يدعي سيطرته على الإقليم الممتد من ورقلة إلى توات (3). لهذا كلف بعرض مشروع إقامة الجمهورية الصحراوية (4). وقد اعتمد الفرنسيون على نفوذه الروحي المؤثر في بعض مناطق الجنوب لمضادة موقف الشيخ بيوض (5)، لذا وفرت له الإمكانيات التي تساعده على القيام بعمله إذ أول ما قام به وبمساعدة مكاتب لصاص أن شرع في الترويج ووزع فكرة الشخصية والهوية الصحراوية المتميزة، وبتواطؤ منه ظهر أناس يقولون أنهم صحراويون وليسوا جزائريين (6)، وقد عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي بإثارة أطماع حمزة بوبكر بأن توليه إمارة هذه المملكة أو بعبارة أخرى إمارة الصحراء (7)، حيث قام بجولات للحصول على تأييد ودعم أعيان المناطق الصحراوية المحلية، فاجتمع فعلا بالشخصيات الصحراوية للمرة الأولى في مدينة الأغواط، ثم اجتمع مرة ثانية في سانت أوجين بضواحي الجزائر العاصمة (8)، لكن الشخصيات الصحراوية وبرغم كل عروض حمزة بوبكر سواء كانت وعود أو تهديدات إلا أنها رفضت المشروع وعارضت كل فكرة لتجزئة الوطن (9)، إذ أنه لما قام قام بزيارة إلى منطقة الهقار واجتمع بأعيانها لم يخرج اللقاء بنتيجة؛ كما قام حتى بزيارة إلى

(1) عباس، محمد. نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار القصة للنشر، 2007م. ص. 811.

(2) أبو العلا، محمد سليمان. صفحات من الكفاح خاص بالشيخ بيوض والاستعمار الفرنسي في الجزائر. ط1. جمعية التراث. 2012م. ص. 205.

(3) يحي، جلال. تاريخ المغرب الكبير. ج3. بيروت: دار النهضة العربية، 1981م. ص. 191.

(4) ملاح، عمار. محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954. المرجع السابق. ص. 215.

(5) حمو، بن محمد عيسى النوري. دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا. مج 4. قسنطينة: دار البعث، (د.س.ط). ص. 97.

(6) عباس، محمد. نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962. المرجع السابق. ص. 350.

(7) نفسه. ص. 811.

(8) بيوض، إبراهيم. المصدر السابق. ص. 50، 51.

(9) مجموعة باحثين: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية. المرجع السابق. ص. 51.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

النيجر رفقة ماكس لوجان في 04 ديسمبر 1961م⁽¹⁾، لكنه لم يتمكن من خلالها من إقناع رئيسها النيجري "حماي ديوري" بمساعدته على قيام الجمهورية الصحراوية بعد ادعائه انه ممثل الصحراويين⁽²⁾. كما لم يستطع افتتاح موافقة الأعيان حتى بعد جمعهم في خريف 1960م في جلسة مغلقة في ورقلة حضرها النواب المسلمون والنصارى في المجلس العمالي، حيث كانت آراء النواب تحمل الرفض ضمناً وتبعد عنهم المسؤولية، ومثال تلك الردود ما قاله الشيخ بيوض في رده على استشارات حمزة بوبكر حول موضوع فصل الصحراء بعد ما عرض عليهم ما جرى بينه وبين ديغول من مشاورات⁽³⁾: «...إن فرنسا لم تكن تستشيرنا يوم فصلت أجزاء من الشمال... فهي تصل وتفصل وتتحكم كما تريد، بل أكثر من هذا كنا نطلب أشياء من حقنا ونرفع أصواتنا فلا تسمعنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي... فإذا أرادت فرنسا لن تستشير فلتستشر صاحب الحق وهو الشعب الجزائري كله... لا أنت أيها الرئيس، ولا أنا، ولا احد من النواب يملك أكثر من بطاقة استفتاء يليقها في الصندوق يوم الاستفتاء...».

في اتجاه آخر، ومن المحاولات الليأسة التي لجأت إليها فرنسا لتحقيق مشروعها في الصحراء، تقديم الدعم العسكري والمادي لقوات العميل بلونيس*، الجناح العسكري لحركة مصالي الحاج.

الذي انتقل إلى الولاية السادسة بعد فراره من منطقة القبائل سنة 1956م⁽⁴⁾.

(6) بن بكير، يوسف الحاج السعيد. المرجع السابق. ص. 217.

(7) ناصر، محمد صالح. الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض مصلحا وزعيما. الجزائر: مكتبة الريام، (د.س.ط). ص. 187.

(3) بيوض، إبراهيم. المصدر السابق. ص. 35-36.

* ولد محمد بن لونيس في مدينة برج أم نايل ولاية بومرداس حاليا، من عائلة ثرية، وكان في بادئ الأمر بارزا في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم حركة انتصار للحريات الديمقراطية وعضوا في مجلس بلدية برج أم نايل في الوقت ذاته، وفي سنة 1947م ادخل السجن في برج أم نايل، وهناك لاحظ عليه زملاؤه في السجن بأنه ربط علاقة وثيقة برئيس البلدية الفرنسي الذي كان يتردد عليه من حين لآخر، وكان من نتائج هذه العلاقة عزله عن بقية المساجين، في غرفة منفردة، مزودة بكل المرافق، وسمح لزوجته وأفراد أسرته بزيارته في كل وقت، وبعد خروجه من السجن، انتقل إلى فرنسا، حيث بقي هناك حتى اندلاع الثورة التحريرية فعاد إلى ارض الوطن، وكون باسم مصالي الحاج جيشا أطلق عليه اسم جيش التحرير.

(2) بوجمعة، زينب. الحركات المناوئة للثورة حركة بلونيس نموذجا. اطروحة مكملة لنيل شهادة ليسانس، قسم التاريخ. جامعة

الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012م. ص. 29.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

تمركزت حركة بلونيس في المثلث المتكون من الجلفة وبوسعادة وقصر الشلالة (أنظر الملحق رقم 03، ولقد دارت بين قواته وقوات جيش التحرير معارك عديدة⁽¹⁾، كانت جبال مئاعة وتامسة مسرحا لها⁽²⁾. ففي إحدى المعارك بين الطرفين انهزمت قوات بلونيس حيث خلفت 65 قتيلًا و 18 أسيرا وحوالي 100 من الخيول والمئات من الأسلحة والذخيرة وبعض الأموال⁽³⁾، تلقى فيها مساعدات عسكرية ومادية من طرف السلطات الفرنسية التي تواطأ معها منذ سنة 1957م⁽⁴⁾.

قضي على بلونيس من قبل الجيش الإستعماري بعدما اكتشف هذا الأخير المناورة التكتيكية لبلونيس، والتي تستهدف جلب أكبر قدر ممكن من المساعدات العسكرية والمالية الفرنسية ثم استخدامها من أجل تحرير البلاد بعد التخلص من جبهة التحرير الوطني، وقد اكتشف ذلك عندما رفض بلونيس التحرك في نفس المسار الذي حدده له الجيش الفرنسي، كما أنه رفض الإنضمام إلى " لجنة السلام العليا " التي أنشأها غلاة المعمرين بعد إنقلاب 13 ماي 1958م. في حين جبهة التحرير الوطني تقول أنها هي التي قامت بتصفية بلونيس بعد تنفيذ حكم الإعدام عليه⁽⁵⁾.

و بعد فشل المساعي المشبوهة من اجل بتر الصحراء عن شمالها فكر الاستعمار في استعمال وسيلة أخرى، و تشمل هذه الخطة مرحلتين، تتمثل مرحلتها الأولى في ممارسة الضغط المالي على التجار الجزائريين من أصول صحراوية المستقرين بالشمال، خاصة

(1) بن زروال، جمعة. الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقعها من الثورة 1954-1962م، اطروحة مكملة لنيل شهادة ماجستير. قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2002-2003م. ص. 77.

(2) عباس، محمد. نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962. المرجع السابق. ص. 412.

(1) اجيرون، شارل روبرير. تاريخ الجزائر المعاصرة. تر: قوة عيسى عصفور. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1982م، ص. 169.

(3) بوجمعة، زينب. المرجع السابق. ص. 29.

(4) لونيسي، رابح. تحولات الحركة المصالية وتفسيرها، أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة 24-25 أفريل 2005م. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007م. ص. 142، 143.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

الميزابيين منهم، أما المرحلة الثانية لهذه الخطة فتقتضي بتحطيم و تدمير أولئك التجار بالقنابل البلاستيكية⁽¹⁾ وفعلا جرت الخطة كما رسمت واصدرت الاوامر للمحاكم للتنفيذ، ثم دمرت المتاجر حتى بلغت 90 محلا بالعاصمة وفي الجنوب نزعت السلطة الاستعمارية الى القمع المباشر فقد نقل مالا يقل عن 1500 عامل من العمال في قطاع البترول في منطقة ورقلة للمحتشدات بالشمال الجزائري .

و على صعيد آخر قامت بضرب الوحدة الترابية من خلال فك عناصر الشعب الجزائري ومن اجل هذا المسعى عمدت إلى بث روح الفتنة و الفرقة وإحياء النعرات الطائفية بين أبناء الشعب لتكريس وجودها الاستعماري⁽²⁾، إلا انه كان للشيخ إبراهيم بيوض دورا حاسما في إجهاض هذه المؤامرة التي ظن المستعمرون أنها أنجع وسيلة لحمل الجزائريين سكان الصحراء على قبول مشروع الفصل، فقام بتوجيه وأرشاد الناس مباشرة وعبر الأشرطة المسموعة، كشفت خيوط المكيدة التي دبرها على حد قوله "أعداء الجزائر و أعداء استقلال الجزائر" * .

المطلب الثالث : الصحراء في المفاوضات الجزائرية - الفرنسية .

يعتبر تصريح ديغول يوم 14 جوان 1960م عن حق الجزائريين في تقرير المصير واحترام اختيارهم، دعوة واضحة للحكومة الجزائرية المؤقتة لفتح المحادثات بين الطرفين. فإجابة على هذا التصريح حيث قال⁽³⁾: « نحن في انتظاركم هنا للبحث معهم عن نتيجة مشرفة

(1) بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952م-1962م. المرجع السابق. ص. 190.

(2) نفسه. ص. 191.

* يقول الشيخ بيوض إبراهيم في مذكراته: " كرد فعل لموقفنا من قضية فصل الصحراء أشعل المستعمرون وأذئابهم من الانفصاليين فتنة عمياء (...). بتحريض بعض أوباش العرب في ورقلة على السطو على دكاكين الميزابيين وممتلكاتهم و بساتينهم (...). فدعوت السكان كلهم رجالا ونساء (...). نزلت فيها بصواعق محرقة على هؤلاء المجرمين الذين هم كما صرحت به أعداء للجزائر وأعداء لاستقلال الجزائر، ثم أطنبت في الاخوة المؤمنين وفسرت جميع ما جاء في سورة الحجرات مستشهدا بالأحاديث النبوية وأقوال سلف الصالح في ذلك، وقد ماتت الفتنة في مهدها (...). للمزيد أنظر: الشيخ بيوض إبراهيم بن عمر. أعمال في الثورة. المرجع السابق. ص. 45، 46 .

(3) ملاح، عمار. المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962. الجزائر: دار الهدى. 2005. ص.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

للمعارك الجارية وعن مصير الأسلحة ومصير المحاربين وبعد ذلك لم ندخر جهدا لتكون الكلمة للشعب الجزائري». بادرت الحكومة المؤقتة الجزائرية استعدادها للتفاوض⁽¹⁾، حيث انعقد المجلس الوطني للثورة من 10 ديسمبر إلى غاية 20 جانفي 1960م، الذي صوت بالمساندة والموافقة على قرار الحكومة المؤقتة القاضي بقبول المبادرة الفرنسية التي قدمها ديغول، وعين الاختيار على الوزراء الخمسة المعتقلين في فرنسا⁽²⁾، مع بقاء شروط هي:

- الاعتراف بالوحدة الترابية للبلاد بمعنى أن كل فكرة للتقسيم مرفوضة مسبقا.
- الاعتراف بالسيادة الوطنية كاملة غير منقوصة.
- الاعتراف بجهة التحرير الوطني كمثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

لكن الاعتراف بهذه الثوابت لم يكن سهلا، حيث شهدت سلسلة من المفاوضات كما يلي:

1- لقاء لوسارن (Lucern) 20 فيفري 1961 م:

كان اللقاء بلوسارن في سويسرا بواسطة الحكومة الفيدرالية السويسرية الممثلة أساسا في السيد أليفي لونج (Olivier Long)⁽³⁾، الذي اتصل بالسيد الطيب بلحروف ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة بروما، وقدم له رغبة الحكومة الفرنسية في تنظيم لقاء سري بين الطرفين فقبل ذلك بالتعاون مع السيد بومنجل مدير بوزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة⁽⁴⁾. حيث درست عدة مسائل من بينها ضمانات تقرير المصير والهيئة التنفيذية، وتمثيل الأقليات، والمؤسسات المؤقتة. ولقد كان في ذهن الفرنسيين أن كل المباحثات تعني الجزائر الشمالية⁽⁵⁾، حتى أن بومبيدو لما يتكلم على الاستقلال دائما يدخل فقط ثلاثة عشر مقاطعة، ولذلك لم يذكر الوفد

(1) "مؤتمر هام يعقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس". **المجاهد**، 25 جانفي 1960م، العدد. 60. ص. 8-9.

(2) ملاح، عمار: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962. المرجع السابق. ص. 72.

(3) إطار سامي سويسري وسفير، كان وسيطا بين الحكومة الفرنسية وجهة التحرير الوطني. انظر: أوليفي لونج. **الملف السري - اتفاقيات إيفان**. تر: أوداينية خليل. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 م. ص. 203.

(4) بن خليف، عبد الوهاب. **تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال**. ط1. الجزائر: دار طليطلة، 2009 م. ص. 224.

(5) ملاح، عمار. المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962. المرجع السابق. ص. 74.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

الفرنسي "الصحراء" فطرح الجانب الجزائري الموضوع فثارت ثائرة بومبيدو⁽¹⁾، على اعتبار أن الصحراء ستبقى فرنسية مع إمكانية إشراك جميع البلدان المتاخمة لها في استغلال ثرواتها، حيث ادعت فرنسا أنها هي التي خلقتها وستكون دائما لها. ولم يكذب بومبيدو ينتهي من تعليقه حتى أردف السيد بلحروف⁽²⁾، قائلا بكل لباقة وحزم: «إن كذبوا علينا في المدرسة، لأن الجزائر تظهر على الخرائط مع الصحراء بلون واحد هو الوردي».

وعليه ندرك إهتمام فرنسا برؤوس الأموال التي أنفقتها على إستثمار ثروات الصحراء. ولكن هذه المصالح المكتسبة لا يمكن أن تبرر بتر أربعة أخماس التراب الجزائري وسلبها من السيادة الجزائرية. ثم كيف تدعي فرنسا أنها هي أول من اكتشف الصحراء الجزائرية وقد كان يوجد فيها شعب ينتمي إلى الجزائر رفض السياسة الفرنسية في الجنوب وقام بمقاومتها. وتجسد ذلك مثلا في مقاومة أمود. هكذا كانت قضية الصحراء بداية حجر العثر في سير المحادثات والمفاوضات الجزائرية الفرنسية التي تلت لقاء لوسارن الذي آل في النهاية إلى الفشل .

2- لقاء نيوشاتيل (Nieuchâtel) 05 مارس 1961م :

يعد بومبيدو ومعه مقترحات جديدة تتمثل في تغيير طفيف في الموقف الاستعماري. إذ أن ديغول يركز لأول مرة في إلى إمكانية فتح مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة⁽³⁾. حيث تم طرح الجانب الفرنسي فكرة في غاية الخطورة وهي الهدنة التي قال أنه سيتبعها إطلاق سراح الخمسة⁽⁴⁾، مع بقاء قاعدة المرسى الكبير تحت سيادة فرنسا. بينما كان الطرف الجزائري يرغب في الوصول إلى اتفاق لوقف القتال وليست هدنة مؤقتة⁽⁵⁾، كما تم رفض أي

(1) نفسه. ص. 74 .

(2) محمد الشريف، سيدي موسى. قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية. الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: دار القصة، 2009م. ص. 296.

(3) رضا، مالك. مصدر السابق. ص. 132، 133.

(4) بن خدة، بن يوسف: اتفاقيات ايفيان، تع : لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م. ص. 22 .

(5) محمد الشريف سيدي موسى. المرجع السابق. ص. 297.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

مناقشة حول الصحراء من الناحية الجوهري بالصيغة التالية: «إعلان عام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير».

لكن الطرف الفرنسي خلال هذا الاتصال بسويسرا قبل أن تكون جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وتبقى المناقشات حول الصحراء مفتوحة وعليه، كان ذلك إيذانا بفشل المحادثات وتوقفها لأن فرنسا قد أخلت بمبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب الجزائري.

3- مفاوضات إيفيان الأولى (Evian I) 20 ماي - 13 جوان 1961م :

أرسلت الحكومة المؤقتة إلى إيفيان وفدا من 30 شخصا: كريم بلقاسم*، الذي ترأس الوفد، وأحمد فرنسيس*، وزير المالية، وسعد دحلب*، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية ومحمد بن يحي مدير ديوان فرحات عباس، ورضا مالك*، وغيرهم. غير أنه كان من المقرر أن تجري هذه المفاوضات يوم 07 أبريل 1961م وذلك بالاتفاق بين الطرفين الجزائري والفرنسي، لكن أعلن لويس جوكس (Louis Joxe) أنهم سيتفاوضون أيضا مع الحركة الوطنية؛ لم توافق الحكومة المؤقتة على ذلك وردت بأن لا تحضر مفاوضات إيفيان يوم 07 أبريل. لكن في ظل حدوث انقلاب عسكري من بعض الجنرالات الفرنسيين مثل سالان وجوهر وشال وزيلير للإطاحة بحكم ديغول وانقسمت فرنسا إلى مؤيد ومعارض للتفاوض، أدى ذلك إلى التخلي عن إشراك الحركة المصالية أو أي تيار آخر في التفاوض⁽¹⁾، فبدأت المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والجانب

* ولد كريم بلقاسم عام 1922 بقرية تيزرا عيسى بدائرة ذراع الميزان، كان من ضمن المنخرطين للمنظمة الخاصة ومن المساهمين في التحضير لمؤتمر الصومام، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، عين نائبا لفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة. انظر: بورنان، سعيد. شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962. ج3. ط2. الجزائر: دار الأمل، 2004م. ص. 112، 122.

* أحمد فرنسيس طبيب منحدر من غليزان، شارك مع فرحات عباس في إطلاق أصدقاء بيان الحرية وفي إنشاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ثم التحق بجبهة التحرير الوطني. انظر: مالك، رضا. المصدر السابق. ص. 374، 375.

* ولد سعد دحلب عام 1919م في قصر شلالة وانضم إلى حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، اختير عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ في الوقت ذاته، وبعدها أقصي من لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957م عين أمينا عاما لوزارة الشؤون الخارجية المسندة إلى كريم بلقاسم. انظر: نفس المصدر، ص. 374.

(1). - بلحاج، صالح. تاريخ الثورة الجزائرية. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2008م. ص. 374.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

الفرنسي يوم 20 ماي 1961م^(*)، الذي ترأسه لويس جوكس وزير الشؤون الجزائرية⁽¹⁾، حيث أقدمت فرنسا على تحرير نحو 6000 من المعتقلين، وذلك تحسينا للصورة أمام الرأي العام. أما فيما يخص المسائل التي تم مناقشتها بين الطرفين فهي المسائل المعروفة مع عدم تغيير كل من الموقف الفرنسي والموقف الجزائري، فكان الوفد الفرنسي يصر فيما يخص قضية الصحراء على :

- أن الصحراء فرنسية

- أن فرنسا ستحتفظ بقواعد عسكرية لمدة 25 سنة أو 50 سنة وكذلك المنشآت النووية.

حتى أن ماكس لوجان اعتبر أن الصحراء إنجاز فرنسي، فكان موقف الوفد الجزائري المفاوض بأن الجزائر أمة موحدة شعبا ووطنا. وفي هذا الجو يطلب الوفد الفرنسي تعليق المفاوضات في 13 جوان 1961م مع إبقاء الاتصال بينهما، وبقي سعد دحلب في سويسرا إلى يوم 20 جويلية 1961م⁽²⁾.

4- محادثات لوغرين (Lugren) 28 جويلية 1961 م:

سعت جبهة التحرير الوطني في الفترة الواقعة بين تعليق مفاوضات ايفيان إلى انطلاق محادثات لوغران إلى الإتصال بالدول الشقيقة خصوصا التي لها علاقة بالصحراء الإفريقية. فقامت بإيفاد بعثات أي المغرب الأقصى، ليبيا، مالي، غينيا، غانا. حيث تحصلت على دعم هذه الحكومات واعترفت بالصحراء الجزائرية⁽³⁾؛ افتتحت المباحثات بين الطرفين الجزائري والفرنسي في لوغران (فرنسا) القريبة من الحدود السويسرية بطلب جزائري يتمثل في إنهاء مسألة

* ولد رضا مالك عام 1931م في باتنة، عضو مؤسس لاتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين عام 1955م. أصبح مدير جريدة المجاهد. بعد الاستقلال عين سفيراً في يوغوسلافيا وفي فرنسا وفي الاتحاد السوفياتي. وفي عام 1976م شارك في تحرير الميثاق الوطني. شغل عدة مناصب. انظر: نفسه. ص. 377، 378.

(1) بلحاج، صالح. مرجع السابق. ص. 375.

(2) عباس، محمد. نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962. مرجع السابق. ص. 813.

(3) مسعود، سيد علي أحمد. التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961م. الجزائر: دار الحكمة، 2010م. ص.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

الصحراء والإقلاع عن فكرة التقسيم⁽¹⁾، لكن الوفد الفرنسي لم يتردد في المطالبة بتقسيم الجزائر⁽²⁾، في مقابل ذلك رفض الوفد الجزائري ذلك مما أدى إلى فشل المفاوضات مرة أخرى⁽³⁾.

5- محادثات بال الأولى (Bal I) 28-29 أكتوبر 1961م :

توقف المفاوضات ونشاط (O.A.S)*، الإجرامي لم يكن يرضي رغبة الجنرال ديغول في إنهاء حرب الجزائر، وكان عليه أن يتنازل في قضية الصحراء؛ ففي 5 سبتمبر 1961م عقد ندوة صحفية صرح فيها: «فيما يخص الصحراء فلا بد من إعتبار الواقع، فليس هناك جزائري واحد لا يرى أن الصحراء يجب أن تكون جزءا من الجزائر»⁽⁴⁾.

وهو إعتراف من طرفه بالسيادة الجزائرية على الصحراء. وقد توالت التصريحات بين الجانبين في هذا الإتجاه، فكان اللقاء الأول في مدينة بال بسويسرا يومي 28-29 أكتوبر 1961م، مثل الوفد الجزائري كل من محمد يحي ورضا مالك، ومثل الحكومة الفرنسية كل من

(1) ملاح، عمار المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962. المرجع السابق. ص. 78.

(2) الشقيري، أحمد. قصة الثورة الجزائرية. ط1. بيروت: المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 2005م. ص. 193.

(3) إحدادن، زهير. في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962). ط1. الجزائر: مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، 2007م. ص. 87.

* تأسست هذه الحركة سنة 1956م، وبلغ تعدادها في هذه السنة حوالي 14 ألف. أصطلح تسميتها باليد الحمراء والتي شنت عمليات اغتيال واسعة النطاق في مطلع 1957م. انظر: حماميد، حسينة. المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر 1961-1962، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007م. ص. 19.

(4) ملاح، عمار. المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962. المرجع السابق. ص. 79.

* برنو دولوس الساعد الأيمن للويس جوكس، منحدر من عائلة ملكية في الرون. بدأ مهنته قنصلا في فلورنسا عام 1948م عندما اقترح عليه لويس جوكس في ديسمبر 1960م، مركز مدير الجهاز السياسي لوزارة الدولة المكلفة بالجزائر لم يكن يعرف شيئا عن هذا البلد، لكن ذلك لم يمنعه من أن يشعر بأنه معني بالحرب الدائرة هناك. انظر: مالك، رضا. المصدر السابق. ص. 235.

* كلودشاييه هو ابن دبلوماسي في المرحلة التي كان فيها بول كلوديل رئيس بعثة، ولد في الصين، كان ذو طبيعة هادئة، استدعاه لويس جوكس إلى وزارته عندما كان يشغل وظيفة مستشار سياسي للبعثة الفرنسية في الأمم المتحدة، شكل مع برنو دولوس ثنائي ممتاز. انظر: نفسه. ص. 236.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

برنو دولوس (Bruno de Leuse) * ، وكلود شاييه (Claude Chyet) * ، أين تم مناقشة عدة مسائل حول شمولية الاستفتاء وقضية الوحدة الترابية⁽¹⁾، التي كانت الإهتمام الأساسي الذي ركز عليه مندوبا الجزائر الذي رد عليهما: « فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء لا يكون هناك غموض إذا أحدث الإتفاق بيننا على سياسة عامة للتعاون » .

إلا أن الوفد الفرنسي رفض توضيح موقفه حول إستفتاء شامل يطبق على مجموع التراب

الوطني بما في ذلك الصحراء، كما قدمت إقتراحات أخرى نذكر منها :

- محافظة فرنسا على المرافق العسكرية ومتابعة تجاربها الفضائية والنووية .
- على المستوى الإقتصادي تبقى المسألة المسيطرة وهي إستغلال الثروات الصحراوية، فقد كانت فرنسا تريد التأكيد على الحقوق المكتسبة، ومنح رخص التنقيب بالنسبة للنظام المنجمي 80000 كلم² سنويا ولمدة عشر سنوات .

- وكذلك إنشاء هيئة تقنية ثنائية لإستغلال الثروات الكامنة تحت أرض الصحراء⁽²⁾ .

6- محادثات ليروس (Les Rousses) 10-18 فيفري 1962م :

جرى هذا اللقاء السري بروس في أعالي جبال الجورا (Jura) على الحدود الفرنسية السويسرية، حيث مثل الوفد الجزائري كريم بلقاسم، رضا مالك، بن طوبال، محمد يزيد وسعد دحلب؛ بينما الجانب الفرنسي نجد جوكس وغيرهم⁽³⁾، حيث نوقشت كل المواضيع التي بقيت إلى وقت قريب محل خلاف كبير بينهما بما في ذلك قضية الصحراء، حيث كان جوكس قويا في انتزاع بعض الأشياء مثل الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية والمعدنية وفي مقدمتها البترول والغاز⁽⁴⁾، وفي نفس الوقت لأن المرسى الكبير يعتبر موقعا عسكريا استراتيجيا هاما في

(1) ملاح، عمار. المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962. المرجع السابق. ص. 79.

(2) بن خدة، بن يوسف. اتفاقيات ايفيان. المصدر السابق. ص. 29.

(3)- Dahleb, Saad. Mission à compleie. Alger: Editions Dahleb, 2009. p156.

(4) محمد الشريف، سيدي موسى. المرجع السابق. ص. 299.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

البحر المتوسط للصحراء، لكي تواصل الحكومة الفرنسية التجارب النووية وغيرها من الأسلحة خاصة في الصحراء⁽¹⁾.

7- محادثات إيفيان الثانية (Evian II) 7 - 18 مارس 1962م :

افتتحت المفاوضات من جديد يوم 7 مارس 1962م، ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم والوفد الفرنسي برئاسة جوكس⁽²⁾، واللذان وقعا على اتفاقية إيفيان⁽³⁾، لتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بداية منتصف نهار 19 مارس 1962م واستمر إلى غاية 05 جويلية 1962م⁽⁴⁾. حيث تم التوصل إلى وقف إطلاق النار*، والاعتراف بسيادة جبهة التحرير الوطني على كامل التراب الوطني بما فيها الصحراء، و بحق الشعب في تقرير مصيره⁽⁵⁾، واعتراف فرنسا بسيادة الدولة الجزائرية على محافظات الجزائر الخمس عشر بما فيها الصحراء⁽⁶⁾.

نجحت فرنسا في افتكاك تنازلات اقتصادية كبيرة (انظر الملحق رقم 04)، لصالحها⁽⁷⁾، بالرغم من أن الوفد الجزائري كان واعيا لأهمية أي تنازل في الجوانب الاقتصادية والثقافية والعسكرية، وما سيخلفه من أعباء على حساب مسيرة بناء الدولة الجزائرية. إلا أنه وأمام الوضع الراهن اضطروا إلى اتخاذ هذا القرار، لكن مع ذلك دأبت جبهة التحرير الوطني في تفاوضها

(1) الجنيدى، خليفة. حوار حول الثورة. ج3. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986م. ص. 120، 121.

(2) بن خدة، بن يوسف. اتفاقيات إيفيان. المصدر السابق. ص. 37، 38.

(3) دحلب، سعد. المصدر السابق. ص. 160.

(4) بن خليف، عبد الوهاب. تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال. ط1. الجزائر: دار طليطلة . 2009م. ص. 227.

* في 18 مارس ، أعلن بن يوسف بن خدة في خطاب إذاعي من تونس عن حصول إتفاق عام في إيفيان ، وطلب باسم الحكومة المؤقتة بوقف كل العمليات العسكرية في كل التراب الجزائري إبتداء من يوم الإثنين 19 مارس في منتصف النهار . انظر : بن جديد ، الشاذلي: مذكرات الشاذلي بن جديد (1929-1979) . تحرير : عبد العزيز بوباكير . ج1. الجزائر: دار القصة، 2011م . ص . 176 .

(5) آلي، موريس. الجزائر واتفاقيات إيفيان. تر: أحمد بن محمد بكلي. الجزائر: دار القصة للنشر 2008م. ص. 71.

(6) أجيرون. شارل روبيير. المرجع السابق. ص. 182.

(7) Harb , Mohammed: Le FLN mirage et réalité , Paris: jeune Afrique, 1980. p 56 , 57 .

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

في شأن المحروقات على مناقشة الخطوط العريضة ضمانا لمصالح الجزائر ولسير اقتصادها. وتتضمن هذه الخطوط ثلاث نقاط أساسية :

- ضرورة إدخال تعديلات على القانون البترولي الصحراوي ورفع نصيب الدولة الجزائرية.
 - الحق في حصول الجزائر على البترول والغاز بسعر منخفض للاستهلاك، وعلى حرية التسويق إلى الخارج للحصول على العملة الصعبة .
 - إعطاء دول الجوار إمكانية استغلال ثروات الصحراء بأسعار مساعدة لتطوير اقتصادها أو على مساعدات في إطار التضامن الإفريقي .لم تفصل الصحراء عن باقي التراب الجزائري .
- ذلك هو المعنى الحقيقي لإنصار الوحدة الترابية⁽¹⁾ التي تحققت في اتفاقيات ايفيان، وبالتالي تطبيق أهداف الثورة من حيث الاعتراف بالاستقلال التام، والسيادة الكاملة، ووحدة الشعب ووحدة أراضيه⁽²⁾.

اولا : نتائج المفاوضات وانعكاساتها على الصحراء الجزائرية.

من الطبيعي أن لكل موقف في قضية ما يثمر بمجموعة من النتائج، لذا سنتطرق إلى

أهم نتائج وانعكاسات هذه المفاوضات خاصة فيما يتعلق بالقضية الصحراوية الجزائرية كما يلي :

- إن أولى النتائج هي عودة الأمن وزوال الحصار المفروض على الجزائريين في الصحراء ونهاية كامل الملاحقات والعمليات العسكرية بموجب اتفاقية وقف النار الموقع بين الطرفين⁽³⁾ .

- ما ذكره ديغول بوجوب استشارة سكان الصحراء حول مصيرهم وفي ظروف ملائمة لأماكن وجودهم وتنوعهم⁽⁴⁾. وبذلك نجحت التصورات الفرنسية إلى حد كبير فيما يتعلق بإجراءات تقرير تقرير المصير وتحقيق الاستقلال. فديغول أبي التخلي عن استشارات من شأنها أن تُظهر

(1) بن خدة، بن يوسف: اتفاقيات ايفيان. المصدر السابق. ص. 41 .

(2) الصديق، محمد الصالح. أيام خالدة في حياة الجزائر. الجزائر: موفم للنشر، 2007م. ص. 267 .

(3) دحلب، سعد. المصدر السابق. ص. 290 .

(4) مالك رضا. المصدر السابق. ص. 22 .

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

الاستقلال على أنه ممنوح من فرنسا ومطلوب من سكان الجزائر، وليس مفروضا عليه بقوة السلاح. لكن هذا من باب المظاهر فقط، فديغول إنما تمسك به لحفظ ماء الوجه، لأن نقل السلطات إلى الجبهة مباشرة كان من شأنه أن يضيفي على العملية طابع الهزيمة الواضحة ويسيء إلى كبرياء الرئيس الفرنسي. ما يؤكد هذا أن ديغول كان مقتنعا سلفا بنتائج الاستفتاء وباستقلال الجزائر ولو لم يكن متيقنا من ذلك لما أصر على التفاوض مع الجبهة حول مستقبل العلاقات بين البلدين⁽¹⁾.

- استغلال ثروات باطن الأرض في ولايات الواحات والساورة طبقا لتكفل هيئة بالتعاون الفرنسي الجزائري بذلك، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والنظم الخاصة بالتعدين مقابل الدفع بالفرنكات الفرنسية⁽²⁾. فقد دَوّن محلل مختص في السياسة الديغولية -السيد بول ماري دولا غورس- أن⁽³⁾ : « الصحراء بلا شك هي محور المشكل...حيث يتم دفع هذا النفط بالفرنك، وكان هذا أحد العوامل الهامة في الانتعاش المبهر للميزان التجاري وميزان الحسابات الذي افتخرت به الحكومة الفرنسية صوابا منه الإصلاح النقدي في عام 1958م، فلذلك تعلق الأمر بمستقبل السياسة الفرنسية في مجال الطاقة بحيث يصبح النفط الجزائري -الذي يتم دفعه بالفرنك- أهم الموارد لتمويل فرنسا ».

- تعهد الجبهة باحترام الحقوق المكتسبة في المجال النفطي، والاعتراف بصلاحيه الحقوق المنجمية التي منحتها فرنسا بموجب قانون النفط الصحراوي الصادر في نوفمبر 1958م والتزمت بعدم تعديلها⁽⁴⁾.

(1) بلحاج صالح. المرجع السابق. ص. 424 .

(2) بن خدة، بن يوسف. اتفاقيات ايفيان. المصدر السابق. ص. 92، 93.

(3) بلخروبي، عبد المجيد. ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها. تر: العربي بونون. الجزائر: موفم للنشر، 2011م. ص. 216.

(4) بلحاج، صالح. المرجع السابق. ص. 425 .

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

- التنازل لصالح فرنسا على قواعد عسكرية في المرسى الكبير وعين إيكر، رقان⁽¹⁾، ومجموعة المنشآت في كولمب ببشار وحماجير، وذلك لمدة خمس سنوات، كما تستخدم كذلك المحطات الفنية التابعة لها⁽²⁾، وبالتالي كانت البنود العسكرية مُرضية لفرنسا، لا سيما وأن الأمر يتعلق بدولة كان معلوما أنها سوف تأخذ بسياسة عدم الانحياز في علاقاتها الدولية⁽³⁾.

- تضمن الجزائر لأصحاب رخص التعدين استقاداتهم من نظم الامتيازات الذي منحهم لهم الجمهورية الفرنسية قبل وقف إطلاق النار، على أن لا تصدر فرنسا رخصا جديدة. لكن هذه الشركات الفرنسية يمكنها طلب تراخيص وامتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى⁽⁴⁾.

في تقديرنا، لجأت جبهة التحرير الوطني إلى التنازلات الاقتصادية التي قدمتها. وهو عبارة عن سمة أو خلفية سياسية تتقاسمها بدرجات متفاوتة شرائح طبقة البرجوازية الصغيرة التي اضطلعت بقيادة حرب التحرير. مصالح هذه الطبقة تتناقض في الواقع مع الوجود الاستعماري المباشر وليس مع الاستعمار الجديد أو الوجود الامبريالي في بلادها، إلا في حالات معينة. تاريخ الجزائر المستقلة في السنوات اللاحقة أتى بدليل ساطع على ذلك. هذا عن الأسباب السياسية. هناك سبب تقني من المحتمل أن يكون قد ساهم في ترجيح كفة التصورات الفرنسية في المجالات الاقتصادية، وهو نقص التحضير وعدم الإلمام بالمسائل التقنية والقانونية من جانب الطرف الجزائري، وهذا يبين أيضا قلة الاهتمام بجزائر ما بعد الاستقلال⁽⁵⁾.

(1) بن جديد، الشاذلي. المصدر السابق. ص. 172 .

(2) بن جديد، بن يوسف بن جديد. اتفاقيات ايفيان. المصدر السابق. ص. 122.

(3) بلحاج، صالح. المرجع السابق. ص. 425.

(4) بشيري، أحمد. الثورة الجزائرية والجامعة العربية. ط 2. الجزائر: منشورات ثالة، دس. ص. 192.

(5) بلحاج، صالح. المرجع السابق. ص. 428.

الفصل الأول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية

مما تقدم يتبين انه قبل سنة 1956م لجأت الإدارة الفرنسية إلى فرض سياسات متعددة و أساليب مختلفة في الصحراء الجزائرية سعيا منها لتطبيق مخططاتها، بدءا بفرض الحكم العسكري على المناطق الجنوبية. ثم جاء مشروع إفريقيا الصحراوية سنة 1952م ويتضمن إيجاد إدارة موحدة للصحراء الجزائرية يرأسها مندوب سامي عن الجمهورية الفرنسية، ومن بين السياسات الاقتصادية التي أقدمت فرنسا عليها في الصحراء الجزائرية هو مشروع البحر الداخلي، وكان الهدف من ورائه إحداث تعديل في المناخ وبالتالي تغيير الظروف الطبيعية القاسية، مما يسهل عليهم أعمال التوسع والاستغلال الاقتصادي لإمكانيات الصحراء المادية والبشرية، وعمدت اخيرا السلطة الفرنسية لتجسيد خطة فصل الصحراء عن الجزائر سنة 1957م وذلك عن طريق مختلف الجوانب العسكرية الاقتصادية و الدبلوماسية.

مما يتضح لنا جليا خيوط المؤامرة التي تتلخص في إغراق السلطات الفرنسية الصحراء الجزائرية في مستنقع من الأوجال و تعقيد حلها بشبكة من الالتزامات و الاتفاقات الدولية، حتى تمهد للمفاوضات و تتبني على أرضية من الأمر الواقع بإضافة إلى محاولات يائسة لاستقطاب شخصيات نافذة في مجتمعات صحراوية و كسب ودها سعيا وراء استغلال ثقلها الشعبي لتمرير مخططاتها المشبوهة لتأسيس عهد آخر من الاستعمار و لكن بوجه جديد .

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري .

المبحث الاول: النفط في الجزائر .

المطلب الاول: النفط في التل والصحراء

المطلب الثاني: أشغال البحث والتنقيب

المبحث الثاني: النفط في المفاوضات الجزائرية - الفرنسية

المطلب الاول: النفط في إتفاقية إيفيان .

المطلب الثاني: النفط في العلاقات الجزائرية الفرنسية غداة الاستقلال .

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

كان لسلطات الاحتلال الفرنسي أسباب وأهداف سياسية جعلتها تفكر في وضع الصحراء ضمن وضعية خاصة إداريا وسياسيا ، وبالتالي تحقيق أهدافها ومصالحها القريبة والبعيدة المدى، خاصة بعد اكتشافها المعلن للبتروول في الجزائر بداية بالمناطق التلية ثم الصحراوية. ويعودة الاهتمام الفرنسي بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، وحرص السلطة الاستعمارية على إنشاء قواعد عسكرية واقتصادية في الصحراء الجزائرية كان بهدف وضع أسس ثابتة لصناعات حربية حديثة تكون الثروات الطبيعية الصحراوية هي حجرها الأساسي،مرورا بأهمية النفط في المفاوضات. وهذا ما سنراه في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: النفط في الجزائر

يعود تواجد البترول في الجزائر إلى عهد الفينيقيين، إلا أنه لم يكن ظاهراً مثل ما هو عليه الآن، أما اكتشافه حديثاً فقد تعددت الروايات حيث نجد أن مؤسس مدينة حاسي مسعود الرحال "مسعود روابح" (*) تنقل إلى منطقة "الهايشة"، (حي بوعمامة حالياً) في 1917، نظراً لما يتميز به هذا المكان من بيئة ملائمة وتوافر للأشجار ونباتات الرعي والظل الذي يحميه من حرارة الصيف، وبإشراف الحفر بحثاً عن البئر بواسطة قرن حيوان، حسب روايات متعددة . وبوصول النقيب عن الماء إلى عمق محدد، ظهرت مع المياه رائحة وطعم غريبين، ما جعل الرجل يخبر أكثر من شخص بالحادثة، واعتبروها لعنة من الأرض التي أصبحت تفرز ماء أسود وزيتاً غير معروفة، نتيجة لجهلهم بأنه سائل بترول خام . وفي هذا الصدد، نفى أفراد العائلة أن يكون البترول المعروف هو من صعد إلى السطح عند قيام مسعود بالحفر، بل لم يتعد الأمر الوصول إلى عمق معين أظهر بعض الإفرازات الزيتية للنفط الخام. في حين بلغ ذلك مسامع المستعمر الفرنسي آنذاك، والذي سارع إلى عين المكان وقام بأخذ عينات إلى مخبره بباريس، لتكتشف بعدها وتحديداً في عام 1938 عن تواجد ثروة نفطية كبيرة بالمنطقة الجنوبية من الجزائر، لكنها فضلت الاحتفاظ بالسراً طمعا في كسب آبار لتمويل عملياتها العسكرية بإفريقيا، وأثبتت ذلك عدة أقوال تؤكد أن فرنسا بدأت في التنقيب عام 1953، واكتشفت أول بئر نفطي حقيقي في يوم 16 نوفمبر 1956، على بعد 800 م من البئر القديمة التي اكتشفها مسعود.

* تعود حكاية أسرة روابح، المنحدرين من عرش الشعانبة من فرقة أولاد بلقاسم في المنطقة، إلى حدود عام 1670 تاريخ

استقرار الجد الأول والمدعو عميرة بمنطقة حفر بها بئرا يسمى "بطين"، "المصدر" حالياً، والتي تبعد 30 كلم عن غورد الباغل، حسب تصريح السيد محمد روابح، حفيد مكتشف حاسي مسعود. وكان ابن عميرة الحاج يرث عن والده صنعة حفر آبار السقي للابل والأغنام، والتعمير بمحاذاتها وتسهيل مهمة البدو الرحل، وهو ما سهل له نقلها إلى ابنه مسعود الذي أبصر الحياة ذات يوم من سنة 1875 بضواحي ورفلة، حيث نشأ وترعرع على رعي وتربية المواشي ككل غلمان المنطقة بمنطقة واد نساء، وله 15 ولداً بينهم 5 إناث. للمزيد أنظر: <http://www.djazair.com/elkhabar/271863>

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

المطلب الاول: النفط في التل والصحراء

اولا: التل الجزائري:

يعد حقل عين الزفت بحوض في واد الشلف هو اول ما اكتشف في هذا المجال بالجزائر، و ذلك في سنة 1890م. ثم تلا ذلك ما لاحظه كل من (سترابون STRABON) و (ليون افريكان LEON AFRICAIN) الى وجود دلائل في منطقة الشلف السفلي الى الشرق من وهران. ولقد شرع في اشغال الحفر و التنقيب هناك عن البترول عام 1913 في غليزان⁽¹⁾ من طرف الشركات الفرنسية مما سمح باكتشاف النفط في منطقة تريبورت جنوب غرب غليزان في حدود 1915م.

ان امثال هذه الاكتشافات، وان لم تكن على سبيل الصدفة، لم تحظ بما تستحقه من البحث و التنقيب، اذ كانت دلائل وجود النفط فيها تظهر على سطح الارض، دون الحاجة الى تحسسها بوسائل اخرى، ولا تنتظر الا اشغال الحفر. ومما يؤكد ذلك هي الاسماء التي اطلقها السكان على هذه المناطق لما انكشف مضمونها على السطح مثل عين الزفت، ووادي القطران، ولقد كانت الشركات المستغلة نفسها ضعيفة وقليلة الوسائل، و يمكن ان نذكر منها: شركة بترول تلييونات^(*)، التي شرعت في الابحاث منذ سنة 1932.

واذا كانت "المجموعة البترولية لخدمة الابحاث للحكومة العامة في الجزائر" قد تخلت عن اعمال التنقيب، فان مرد ذلك لما كانت تتطوي عليه من ضئيل الاقتناع و الحماس اضافة الى عدم توفر ما يكفي من الوسائل و الامكانيات. واذا كان من تفسير لهذا الفشل في الاستغلال البترولي فانه لا يمكن اغفال احد امرين:

(1) زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة: القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري . الدنمارك: مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة ،مجلة إلكترونية .دس.ص.49.

* قدر إنتاجها حوالي 30 طن في ظرف 30 سنة للمزيد أنظر: بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع سابق. ص. 40 .

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

أولاً: ان عملية البحث قد تركزت على الجزء الشمالي من القطر الجزائري، وعلى الخصوص في حوض وادي الشلف اين دلائل ود النفط بادية على السطح ولم تبذل من اجل اسغلاله جهود كبيرة، ومرد ذلك الى ضعف الدوافع و الوسائل. ومن جهة اخرى لم يكن التفكير واردا لاستغلال الصحراء بسبب واحد هو ان الاستعمار لم يكن لديه اهتمام مطلقا بهذه الاقاليم المقفرة، و اكتفى باستغلال الاراضي الشمالية الغنية الخصبة.

ثانياً: ان الاعتقاد كان سائدا ان بناء صناعة بترولية في الجزائر لا يكون في صالح السلطة الاستعمارية. وبالرغم من ان المعمرين كان يمقدورهم حيازة اراض كبيرة و التحكم فيها من اجل الحصول على الثروة باستغلال اليد العاملة المحلية الرخيصة، الا انهم يرون ان استغلال الارض بالفلاحة تتطلب استثمارا اقل كلفة مع قوة المردود⁽¹⁾.

ولقد عملت سلطة الاستعمار التي كانت قوية لحد انها كانت تؤثر على القرارات المركزية في باريس على الإبقاء على هذا الوضع و المحافظة عليه ما لم تجد مصلحة لتغييره، و بالنظر الى الأهمية الحيوية للبتروال التي برزت اثناء الحرب، ولما لم يكن في الاراضي الفرنسية ما يشير الى وجود البترول، وجدت السلطة الفرنسية نفسها ملزمة بالبحث عنه في مستعمراتها. والجزائر بحكم دلائل وجود البترول في الماضي فقد اعطت بالتالي ارضية واعدة للبحث، حيث استؤنفت الأبحاث من جديد سنة 1941م في شمال البلاد دائما، لكن الابحاث هذه المرة كانت منتظمة وبارادة اقوى، ومع ذلك فان النتائج لم تكن مشجعة. وتواصلت الابحاث و الاشغال الى سنة 1949م حيث توجت باكتشاف حقل وادي القطران، من قبل شركة البترول لـ أومال (AUMALE)⁽²⁾، التي تفرعت عن المجموعة الجزائرية للبحث والاستغلال البترولي

(1) نفسه. ص. 41.

(2) سور الغزلان حاليا.

* النفط المستخرج من هذا البئر هو من عينة ممتازة، أما عمقه فيتراوح بين 230 م و 600 م.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

(CAREP) على عمق قريب^(*)، ولقد كان هذا الحقل معروفا منذ زمن طويل فكان سكان المنطقة يلاحظون بقعا من الزيت على وجه الأرض⁽¹⁾.

ولقد اظهرت ح ع 2 الطبيعة الاستراتيجية للبترو، وأثبتت أن امتلاك البترول يشكل الاداة الفعالة لاثبات القوة الاقتصادية والعسكرية، مما دفع السلطة الفرنسية من خلال تجربتها الى قناعة انها لا يمكن أن تدع ارصدها تحت رحمة المساهمة الوحيدة للشركة الفرنسية للبترو (C.F.P) من اجل استغلال حقوق الشرق الأوسط في اطار شركة بترول العراق . ومنذ ذلك الحين ظهرت أهمية المناطق الصحراوية وبشكل فجائي في هذا المجال بالرغم من العقلية السائدة التي لا تشجع العمل والاستثمار هناك.

ثانيا: النفط في الصحراء الجزائرية.

اتجهت أنظار الحكومة الفرنسية بعد الح ع 2 صوب الصحراء الجزائرية بشكل أكثر جدية وبإمكانيات تكنولوجية ومالية كبيرة، لعلها تجد ضالتها "النفط" فيها، بالرجوع إلى استغلال المناطق الصحراوية من طرف المستثمر الفرنسي نجد أسبابا أدت إلى ذلك منها:- الحصيلة الضئيلة والانخفاض المستمر في إنتاج المناطق التلية، وتزايد الطلب عليه (البترو) في الحرب العالمية الأولى.

- الدلائل على إمكانية وجوده هناك منذ العشرينيات من القرن 20 حسب ملاحظات بعض المختصين.

- معاناة فرنسا في توفير احتياجاتها من النفط حيث كان اعتمادها على مصادر خارجية.

- إعادة إعمار ما ضربته الح ع 2 والسعي لنهوض باقتصادها.

- الضغط على ميزان المدفوعات الفرنسي بسبب تسديد أثمان ما تحتاجه من النفط و مشتقاته بالعملات الاجنبية الصعبة.

(1) بن عمر، الحاج موسى، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع سابق. ص. 42.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

عليه فقد أصبحت الصحراء الجزائرية أملا أن تجد فيها منابع للنفط لتسد بعض من عطشها⁽¹⁾ ولهذا أدركت فرنسا أن مصالحها تتحتم عليها الاتجاه صوب مستعمراتها في إفريقيا، وكانت الجزائر في مقدمة المناطق التي شهدت هذا النشاط الجديد، ومما شجع فرنسا كثيرا قرب الجزائر التي كانت الطبقة السياسية تعدها جزءا من فرنسا وأن أمان النفط المتوقع العثور عليه ستدفع بالفرنك الفرنسي الأمر الذي يعني توفير مبالغ ضخمة من العملات الصعبة، لذلك بدت الجزائر في نظر الكثير من المهتمين بشؤون الطاقة من الفرنسيين مكانا أكرأ منا وأوفر اطمئنانا من أي منطقة أخرى⁽²⁾.

ومن اجل استحضر الارتباط التاريخي بين البترول و الصحراء الجزائرية، يجدر بنا الرجوع الى سنة 1929م منذ كشف الجيولوجي (كيليان KILLIAN) عن الوجود المحتمل للمحروقات في الصحراء. غير أن تصريحه لم يؤخذ بعين الاعتبار لان مصالح استعمارية قوية وقفت دون انتشاره، فضربت بجدار الصمت على أعماله. إلا انه في دراسة جغرافية الصحراء قام بها (ايميل غوتي E..GOTIER) أكد فيها أن هذه المساحة الشاسعة من الممكن أن تصبح مصدرا هائلا للرخاء. وسوف نجد فيها كميات هائلة من البترول في يوم ما. و هكذا ففي أكتوبر 1945م، وبعد ستة أشهر من انتهاء ح ع 2 أعلنت الحكومة الفرنسية عن تأسيس مكتب الأبحاث البترولية (B.R.P)، وقد أوكلت لهذه الهيئة الجديدة مهمة تحضير و تسيير برنامج شامل يغطي التراب الفرنسي وباقي ما يسمى بالاتحاد الفرنسي. وتسمح الصيغة المرنة لهذا المكتب بممارسة نشاطه بطرق متعددة، سواء بأعمال بحث مباشرة أو بإنشاء شركات للبحث و التنقيب⁽³⁾.

(1) أسامة صاحب منعم. الاضواء الاقتصادية العاة للجزائر في ظل الاداة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن

النفط قبل الاستقلال. مجلة مركز بابل لدراسات الانسانية، المجلد 4. العدد 3 مجلة إلكترونية، دس. ص. 230.

http://www.bcchj.com/papers/bchcj_paper_2015_31216446.pdf

(2) نفسه. ص. 230.

(3) بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع سابق. ص. 46.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

ولقد ساهم مكتب الأبحاث البترولية في سنة 1946 في انشاء الشركة الوطنية للأبحاث البترولية في الجزائر (S.N.REPAL) بالاشتراك مع الحكومة العامة في الجزائر، وفي اطار السياسة الاستعمارية لاقطار الشمال الافريقي، انشأت حكومة باريس سنة 1950 ما سمي مناطق التنظيم الصناعي في افريقيا (Z.O.I.A) حيث شمل هذا التنظيم منطقتين في الجزائر منطقة التنظيم الصناعي الأول، وغطت أقصى الغرب الجزائري واقصى الشرق المغربي، و الجزء الشمالي الغربي من الصحراء، اما منطقة التنظيم الصناعي الثانية فتضم اقصى الشرق الجزائري واقصى الغرب التونسي، و الجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية .

ومما يرمي اليه هذا التنظيم، هو استدارك ما لوحظ من قبل من تشتت الإمكانيات المادية و البشرية المجندة لاستغلال الصحراء الشاسعة، و العمل على تركيز هذه الجهود في بعض الأقاليم التي تزخر بثرواتها الثمينة و المتنوعة .

وتعتبر سنة 1952م بداية انطلاق البحث النفطي في الصحراء، وذلك بتوزيع اول دفعة من التراخيص غطت مساحة 600.000 كلم²، استنادت منها اربع شركات بترولية، ودعما لهذا الاتجاه الى الاستثمار في الجنوب الجزائري، اولت السلطات الاستعمارية عناية متميزة بالبلديات الصحراوية منذ سنة 1952م، وخصصت لها اغلفة مالية تعد معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، بعدما كانت الميزانية المخصصة لأقاليم الجنوب في مجملها قبل سنة 1947م بما فيها الموارد الجبائية شيئاً غير معقول.

وكانت الحكومة العامة في الجزائر قد أنفقت للسنة المالية 1953/52م أكثر من مليارين وربع مليار فرنك قديم من ميزانيتها الاستثنائية من اجل تجهيز أقاليم بالجنوب فضلا عن ميزانيتها العادية التي بلغت مليارا ونصف^(*).

(*) حيث نجد المبالغ المالية التي صرفت فلقد تحصلت كولب بشار على 170 مليون فرنك فرنسي ،وبلدية غرداية على 150 مليون ف.ف. وتلقت وقله 52 مليون ف.ف. وأجار 17 مليون ف.ف. ف. أنظر: بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع سابق. ص. 49.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

ولقد ارتفعت ميزانية السنة المالية 1954/53 للجزائر الى اكثر من 76 مليارا ونصفا من الفرنكات لتقارب في السنة المالية الموالية ما مقداره 130 مليار (*) .

ومنذ أن تعززت افتراضات المسوح الأولية بشأن امكانية وجود حقول البترول والغاز توالت عدة شركات البحث و التنقيب و الاستغلال في الصحراء، ولقد تأكدت هذه الافتراضات سنة 1954م بوجود الغاز في منطقة عين صالح.

وبعد أن أظهرت النتائج بوادر النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث البترولية في مستعمراتها، وخصصتها ابتداء من 1955م للأبحاث التمهيدية و التنقيب في الصحراء.

المطلب الثاني: أشغال البحث والتنقيب

لقد كانت أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول عام 1913م في الاقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية التي ظلت تتبع أطماعها الاستغلالية، وتابعت بذلك أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من قسنطينة والعلمة وعين فكرون و سيدي عيش ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف.

أما في منطقة الشلف فقد إنتهت هناك بالعثور على حقلين للنفط هما وادي فويطريني: واد القطران: الواقع بالقرب من منطقة سور الغزلان بولاية المسيلة على بعد 100 كم جنوب الجزائر العاصمة في عام 1948م وقد كان هذا الحقل معروفا لدى سكان المنطقة حيث كانوا يستخدمون زيت الطافي على سطح الأرض للاستعمالات الطبية، وبدأ هذا الحقل بالإنتاج عام 1949م أي بعد عام من اكتشافه وبمعدل 84 ألف طن سنويا، أما الحقل الثاني هو حقل جبل العنق الواقع على الحدود التونسية وقد تم إكتشافه عام 1960م، ومع ذلك فإن هذه الجهود مجتمعة لم تمكن فرنسا إلا من تغطية 6,58 % من إحتياجاتها النفطية حتى عام 1956م

* ارتفعت ميزانية سنة 1947 لأقاليم الجنوب متضمنة الموارد الجبائية وكذا النفقات المدنية حوالي 480 مليون ف. ف من الموارد مقابل 450 مليون ف. ف من النفقات. انظر: نفسه. ص. 49.

(1) للإشارة فإن قينة الفرنك قد تغيرت سنة 1953م عما كانت عليه سنة 1947.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

تاريخ توفيق أول إستثمار نفطي في الشمال الجزائري⁽¹⁾، والجدول يوضح الانتاج النفطي لحقل وادي القطران وحقل جبل العنق.

العام	إنتاج حقل وادي القطران	إنتاج جبل العنق	المجموع
1949	300	-	300
1950	3700	-	3700
1951	7360	-	7360
1952	46030	-	46030
1953	84400	-	84400
1954	75760	-	75760
1955	57617	-	57617
1956	33537	-	33537
1957	13140	-	13140
1958	3190	-	3190
1959	3740	-	3740
1960	4249	350	4599
1961	3510	4392	7902
1962	5181	5003	10184

والجدول يوضح الانتاج النفطي لحقل وادي القطران وحقل جبل العنق في المنطقة الشمالية للجزائر 1949-1962م⁽²⁾.

ونتيجة للانخفاض المستمر في إنتاج المناطق الشمالية رغم كل الجهود المبذولة فقد اتجه الاهتمام الفرنسي وبكل قوة إلى اقتحام الصحراء الجزائرية، لاسيما بعد وجود دلائل على إمكانية وجود النفط فيها حسب ملاحظات بعض المختصين الجيولوجيين، في القرن العشرين خاصة، كيليان "Killian" ومونشكوف "Monchikof" الذين أنجزا أعمالا أولية تشير

(1) ل. ف، فاسور. النفط في العالم. تر: عدنان نجا. بيروت: منشورات عويدات، 1961. ص. 161، 171.

(2) أسامة صاحب منعم. مرجع سابق. ص. 231.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

إلى احتمال وجود النفط في الصحراء غير أن السلطات الفرنسية لم تتابع ذلك النشاط آنذاك.

وفي سنة 1946م اكتشفت شركة بترول "الصور" الفرنسية أول حقل بترولي في "قطرني" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952م، و منذ تلك الفترة أدركت فرنسا والشركات الأجنبية(*)، أنه لا بد من استغلال الثروات البترولية للجزائر، و سعت للحصول على امتيازات للبحث و التنقيب. و بالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة من الإكتشافات بدأت بحقل "إيجلي" عام 1945 و "حاسي مسعود" سنة 1956 المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية -الجزائر- و الشركة الأهلية للتنقيب عن بترول الجزائر و إستغلاله -ريبال- و نظرا لأهمية الحقل صرحت فرنسا أنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الإستغناء عن بترول الشرق الأوسط . و من الحقول أيضا عجيبة، تقنورين و وزارزتين التي اكتشفتها شركة البحث عن البترول الصحراء وإستغلاله، و يصنف بترول جميع هذه الحقول من النوع الجيد الذي تتخضع نسبة الكبريت فيه. صاغت فرنسا أهدافها الإستعمارية و الإستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت بإسم قانون البترول الجزائري رقم 1111/85 في 1958/11/22 و شمل مايلي:

- وضع نظام للإمتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.

- حساب الضريبة و الأرباح على أساس الأسعار الفعلية و هي ما تصح به الشركات وتقل بحوالي 20% عن الأسعار المعلنة.

- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.

- خصم 27,5% من إنتاج البترول تحت بند " صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

لقد كانت أشغال البحث والتنقيب لا تستهوي المستثمرين الخواص حيث كانت مكلفة جدا وغير مضمونة النتائج. من أجل ذلك تكلفت الحكومة الفرنسية بدعمها وتمويلها، غير أن

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

الطرق الكلاسيكية للاستثمار لم تعد قادرة على تحويل السيولة النقدية الخاصة إلى الخزينة العمومية لم يكن للشركات البترولية دليل لبنية شمال الصحراء لما شرعت في أبحاثها، بل كان هذا الدليل نتاج تلك الابحاث. والمعلوم أن الدليل أو الخريطة يسمح بفهم أحسن لتطور البحث البترولي من حيث التحديد الجغرافي⁽¹⁾.

ولقد كانت الشركة الوطنية للأبحاث واستغلال البترول في الجزائر (SN .REPAL) منذ سنة 1942 مهتمة بالمسوح الجزائرية في الصحراء. وابتداء من سنة 1949 شرعت هذه الشركة في جس النبض وإجراء دراسات على مدى واسع في الصحراء الشمالية. وفي سنة 1951 أجرت تجارب محدودة بلغت إلى حد استعمال الهزات الارتدادية. ولقد قدم المعهد البترولي الصحراوي إلى العاملين في الميدان النفطي منذ انطلاقه سنة 1952م خدمات طبوغرافية وجيولوجية معتبرة رغم الوسائل المحدودة.

وتعتبر الفترة الممتدة من 1952 إلى 1956 هي مرحلة الاستغلال المنظم، حيث إن مكتب الأبحاث البترولية B.R.P وهي وكالة حكومية فرنسية، قامت لأول مرة في عام 1952 بعملية حفر استكشافية في منطقة مزاب ولكن المحاولة كانت فاشلة⁽²⁾. كثفت أشغالها الاستطلاعية خاصة في المناطق الصعبة من حيث التضاريس، ولقد كان منوطا بهذا المكتب أيضا وضع برنامج شامل للبحث والتنقيب في مجال النفط في جميع المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، وإنشاء شركات للعمل في كمجال النفطي مع المساهمة في تمويلها وإعطاءها تسهيلات مشجعة لها وفي هذا الإطار كان لهذا المكتب المبادرة لإنشاء عدة شركات استثمار في مساهمات تختلف نسبتها بين شركة وأخرى.

* من بين هذه الشركات: الشركة الوطنية للبحث و إستغلال بترول الجزائر "السينريال"، شركة أبحاث و إستغلال بترول الصحراء " الكرابيس"، و هما شركتان فرنسيتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة 327 كلم² بالإضافة إلى شركات أمريكية و بريطانية و إيطالية.

(1) الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون إلى دوغول. المجاهد، 10\10\1961، ع 93. ص. 8. وثيقة ماكس لوجون

وزير الصحراء السابق {

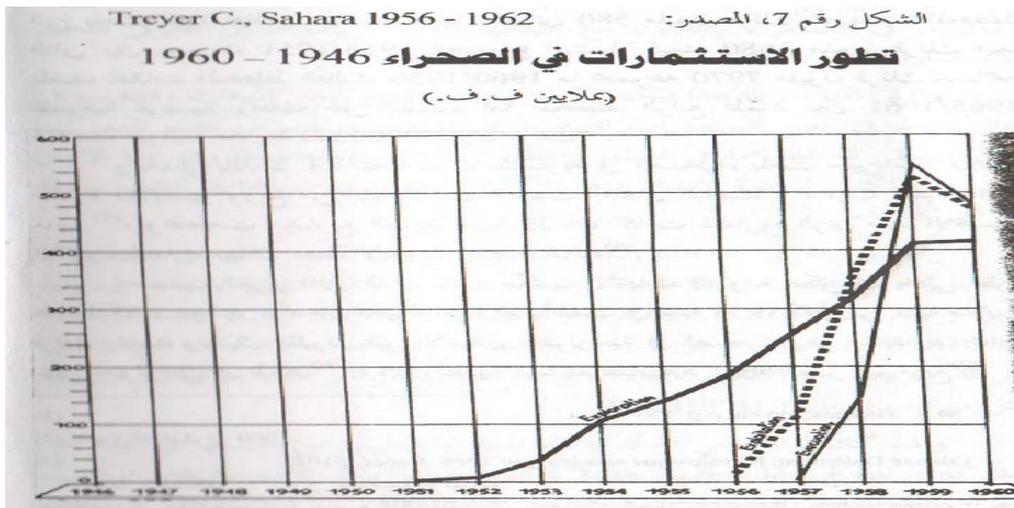
(2) Malti , Hocin . Histoire secreete du pétrole algérien. Paris :la découverte,2010.p15 .

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

لقد دأب مكتب الأبحاث البترولية خلال عشرية سنة على تحقيق أربعة مخططات خماسية للاستثمار في الصحراء، حيث غطى الأول فترة 1946\1950 التي بلغت فيها نفقات الاستثمار ما يساوي 580 مليون فرنك، وامتد المخطط الثاني بين سنوات 1951\1955 بمجموع استثمار قيمته 1680 مليون فرنك فيما بلغت نفقات المخطط الثالث 1956\1960 ما مجموعه 7970 مليون فرنك بمساهمة عمومية فرنسية زادت عن الثلث، أما المخطط الرابع الممتد بين 1961\1965 فكانت ميزانيته مقاربة لـ 9000 مليون فرنك. (أنظر الشكلين 1 و2).

ومع ذلك تبقى المسوح الجغرافية والجيولوجية رغم ما تتطلبه من تكاليف لا تشكل إلا قسما ضئيلا من النفقات البترولية العامة. ومثال ذلك مصاريف الشركات الوطنية للأبحاث واستغلال البترول في الجزائر التي تدخل في هذا الإطار، والتي بلغت مليوني فرنك قديم سنة 1947، ولم تتعد 79 مليون فرنك - وهو الرقم القياسي المسجل سنة 1954 - ليبدأ الرقم في الانخفاض مسجلا 30 مليون فرنك فرنسي سنة 1957.

الشكل 01: منحى يوضح تطور الاستثمارات في الصحراء 1946-1960



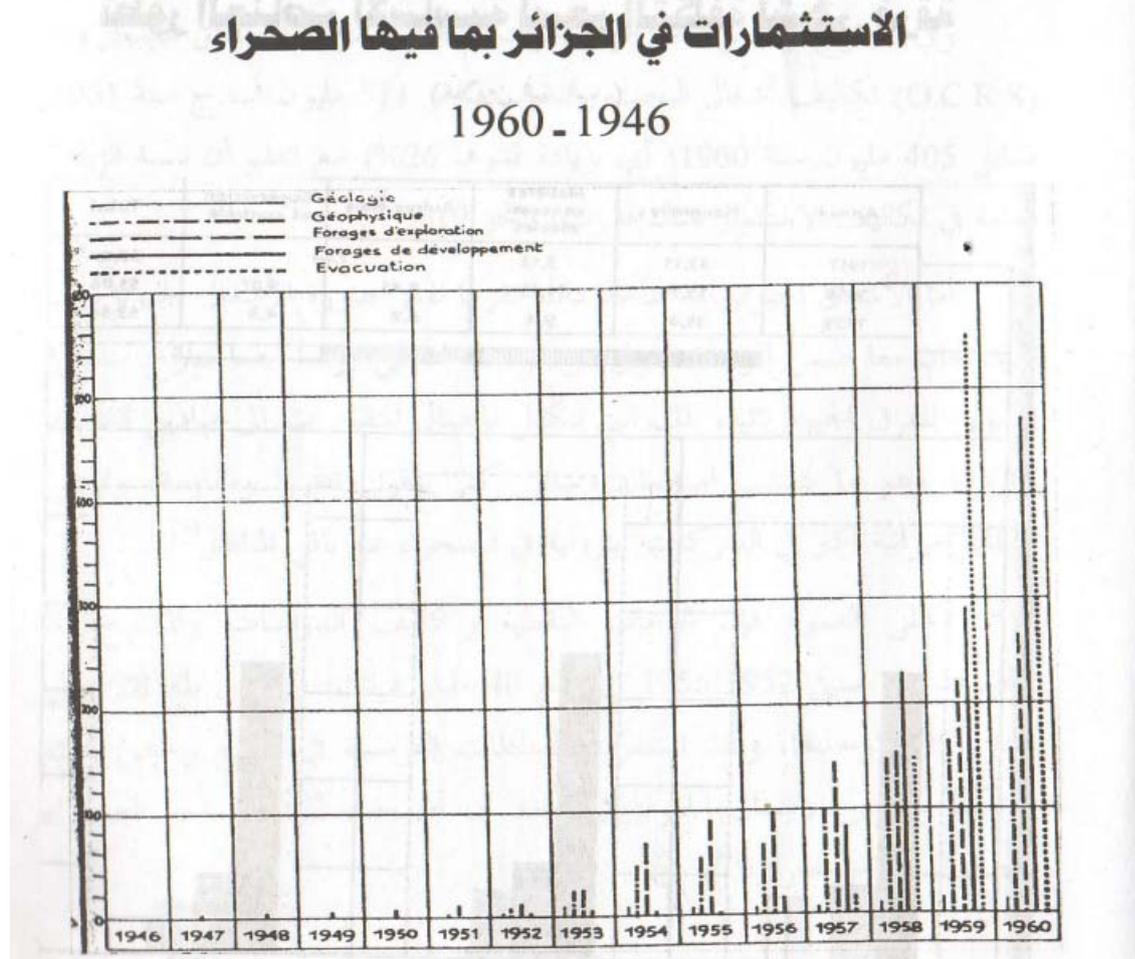
المرجع: بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع سابق.

ص. 72.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

الشكل 02 مخطط بالأعمدة يوضح الاستثمارات في الجزائر بما فيها الصحراء 1946-1960

الشكل رقم 8، المصدر: Treyer C., Sahara 1956 - 1962



المرجع: نفسه. ص. 73.

ومن أجل تطوير تقنيات البحث ووسائله فقد خصصت الصناعة البترولية جهودا هامة للبحث العلمي في المجال النفطي وتكوين الإطارات الفنية، وذلك عن طريق الشركات المعنية أو عن طريق المؤسسات المتخصصة مثل المعهد الفرنسي للبترول.

لقد كان أول حفر للشركة الوطنية للبحث والاستغلال البترول في الجزائر (SN .REPAL) في منطقة بريان(*) سنة 1952. أما الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

(CFPA) فقد كانت أول بداية لها في منطقة لقليلة (المنيعية) سنة 1953. وفي ديسمبر من نفس السنة شرعت شركة الأبحاث البترولية في الصحراء (CREPS) في الحفر في منطقة برقا جنوب عين صالح، في حين كانت بداية شركة بترول الجزائر (CPA) من تيميمون في السنة الموالية.

حاسي مسعود سنة 1956:

بدأت أولى الدراسات الجيولوجية لباطن الصحراء من طرف شركات النفط أوائل الخمسينيات، قامت جمعية SN Repal(A) باكتشاف في شهر جوان من العام 1956 بحاسي مسعود، أكبر حقل نفط في الجزائر، مهندسو الجيولوجيا الفرنسيون كانوا محظوظين فقد وصلوا إلى عمق 3300 متر بعد عمل دام قرابة الثلاثة أشهر دون توقف قبل أن يقرروا وقف في حفر بئر MD1 الذي أصبح فيما بعد البئر الاكتشاف.

ما إن عثر على النفط حتى بدأ سباق نقل معدات الحفر والأنابيب وكل المستلزمات لإنشاء محطات لاستغلال النفط. قسم الحقل إلى وكالتين: حاسي مسعود شمال تحت تصرف CFP(A) وحاسي مسعود جنوب تحت تصرف SN Repal، مقابل 49% من الفوائد لكل منهما. كما قاموا أيضا بنقل كل المعدات اللازمة لبناء قاعدتين للعيش لصالح العاملين في التنقيب و سميت Irana القاعدة التابعة لـ SN Repal و سميت Maison-Verte القاعدة التابعة لـ CFP(A)⁽¹⁾.

قدر عدد الآبار المحفورة 110 بئرا حتى سنة 1958 حسب إحصائيات مكتب الأبحاث البترولية (BRP)، أما نسبة الآبار التي تدر إما بترولا كان أم غازا بـ 21%، علما أن عدد آلات الحفر حتى سنة 1958 بلغ 130 آلة يمتلك مكتب الأبحاث البترولية قرابة ثلثها، وواصلت أشغال الحفر والتنقيب هذه عشر شركات حتى سنة 1962 (انظر الشكل 03). وتبلغ

* بريان إحدى بلديات ولاية غرداية ، تقع في الطريق الوطني الجزائري رقم 1 ، تبعد عن الجزائر العاصمة بـ: 550 كلم، وعن مقر ولاية غرداية بـ: 43 كلم، وعن مدينة القرارة بـ: 73 كلم. انظر <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(1) Malti , Hocin . **Histoire secrete du pétrole algérien**.p15.17.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

التكاليف بآلة متوسطة من 68 مليون فرنك⁽¹⁾ إلى 191 مليون ف، وبعد أن أظهرت النتائج الأولية بوادر النجاح ابتداء من ظهور مؤشرات الأولى في ماي 1953 بمنطقة الريان جندت فرنسا منذ 1955 ثلث نفقاتها الموجهة للأبحاث البترولية في كل مستعمراتها ومحمياتها للأبحاث التمهيدية للحفر في الصحراء، ولقد وزعت رخص الاستغلال في بادئ الأمر إلى شركات أربع⁽²⁾ هي:

❖ الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلال البترول في الجزائر (S.N .R.E.P.A.L)

❖ الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (C.F P A).

❖ شركة أبحاث واستغلال البترول في الصحراء (CREPS).

❖ شركة بترول الجزائر (C.P.A).

ولقد كانت الشركتان الأوليان من مساهمة فرنسية خالصة، فيما كانت للشركتين الأخريين مساهمات أجنبية.

أولى براميل النفط الجزائري تصل إلى فرنسا.

في ديسمبر من عام 1957، وصلت إلى ميناء عنابة أولى براميل النفط القادمة من حاسي مسعود عبر ما سمي بالأنبوب الطفل على طول 180 كلم رابطا الحقل بتقريت، ثم من هناك بواسطة صهاريج السكك الحديدية إلى المحطات البحرية. وقد استخدم هذا النمط من النقل حتى ديسمبر من عام 1959 و هو العام الذي تم فيه ربط حوض الحمراء شمال حاسي مسعود ببجاية بأنبوب طوله 660 كم تابعة لشركة النفط للتسيير (SOPEG). في الوقت نفسه شرع في إنشاء أنبوب جديد يربط بين عين أمناس (Fort-Polignac) بالميناء التونسي (La Skhirra) والذي من خلاله سيتم تحويل إنتاج حقل الجلع. انتهى من إنشاء هذا الأنبوب البالغ

(1) بن عمر، الحاج موسى. الساسية النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع سابق. ص. 83.

(2) أنيسة، بومدين. الامتياز في النظام البترولي القديم. الشعب ع 27\02\1994. ص.8.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

طوله 780 كم والتابع شركة نقل النفط بالصحراء (Trapsa) في شهر أكتوبر من عام 1960⁽¹⁾.

شكل 03: جدول يوضح أعمال حفر بترولية وغازية

الشكل رقم 6، المصدر: Treyer C., Sahara 1956 - 1962

أشغال حفر بترولية وغازية
(بالأمتار المحفورة)

SOCIETES	1961	1962
C.E.P.	41.389	13.197
C.F.P.A.	40.207	28.401
C.O.P.E.F.A.	6.789	5.741
C.R.E.P.S.	111.429	80.829
El Paso	-	7.137
Eurairep	6.116	1.421
Sinclair	-	12.048
S.N.P.A.	9.974	13.385
S.N.R.E.P.A.L.	43.782	33.516
S.S.R.P.	-	2.502
Total	259.686	198.126

بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع سابق. ص. 80.

لم يكن اختيار مسار هذه الأنابيب بناء على معايير اقتصادية بل سياسية. ففي الواقع عين أمناس كانت أقرب للسواحل الليبية منها إلى التونسية. وبالمثل فإن حود الحمراء هي أقرب إلى خليج قابس منه إلى بجاية مع وجود ميزة إضافية وهي تفادي عبور جبال الأطلس.

(1) Malti , Hocin . Histoire secrete du pétrole algérien.p.17.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

السلطات أرادت أن يكون معظم المسار على الأراضي الجزائرية باعتبارها فرنسية أو إذا اقتضى الأمر على الأراضي التونسية.

أما بالنسبة للغاز، فمرة أخرى SN Repal لحساب الجمعية مع CFP(A) هي التي اكتشفت في نوفمبر من عام 1956، الحقل الضخم بحاسي الرمل والذي يمون ليومنا هذا المنازل الفرنسية، فضلا عن العديد من الزبائن في جميع أنحاء أوروبا. لنقل هذا الغاز تم انشاء أنبوب بطول 450 كم بسعة 3 مليار متر مكعب في السنة ليمد مصنع التميع Camel (Compagnie algérienne du methane liquide) (الشركة الجزائرية للغاز المميع) بأرزيو والذي بدوره يمد بقرورات الغاز المميع الزبونين الوحيديين آنذاك سنة 1962 وهما Gaz de France و British Gas Council.

أما في مناطق أخرى من الصحراء، شركات فرنسية أخرى كانت حاضرة ومرتبطة أحيانا بشركات أجنبية بنسب فوائد قليلة باستثناء شركة النفط الجزائري (CPA) أين شركة (Royal Dutch Shell) رويال داتش شل كان لها الأغلبية في الشراكة. عند استقلال الجزائر في عام 1962، حوالي خمسة عشر شركة مستغلة لثلاثين حقل كانت موجودة في الجزائر وأنتجت في تلك السنة ما يزيد عن 20 مليون طن⁽¹⁾.

المبحث الثاني: النفط في المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

محادثات بال الثانية (Bal II) 09 نوفمبر 1961م : لقاءات أخرى قبل لقاء ليروس-لقاء دحلب وجوكس الاول والثاني.

تم اللقاء بين المندوبين أنفسهم، حيث كانت بداية التقارب حول العديد من القضايا، إذ كانت تريد الحكومة المؤقتة أن يكون القانون النفطي من اختصاص الدولة الجزائرية، وكذا منح الرخص المتعلقة بالنتقيب والاستغلال، وأن توجر قاعدة المرسى الكبير بعقد قابل للتجديد،

⁽¹⁾ Ibid. P.18.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

وتتوقف التجارب النووية وغيرها من القضايا. لكن مازالت خلافات حول الصحراء وآجال الوجود العسكري ومقوماته .

المطلب الأول: النفط في اتفاقيات إيفيان (EVIAN).

كما هو متوقع أفردت "اتفاقيات إيفيان"، اتفاقية خاصة بكيفية استغلال الثروات الطبيعية الموجودة في باطن الصحراء الجزائرية اشغلت على عدة التزامات، منها تعهد الجزائر بضمان جميع الحقوق النفطية التي اكتسبت قبل استفتاء تقرير المصير، وعليه فإن جميع عقد امتيازات النفط وإنتاجه ونقله تبقى خاضعة للأحكام "قانون البترول الصحراوي" أيا كانت الطبيعة القانونية لتلك الامتيازات وأي كانت عائدة الأموال بامتئاعها عن إتخاذ أي قرار إجراء من شأنه أن يضع عقبة أمام ممارسة تلك الحقوق المكتسبة أو يزيد من الأعباء المترتبة عليها، بالمقابل تعهدت فرنسا لاستثمار ثروات الصحراء عن طريق "الهيئة الصحراوية على أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين فرنسا والجزائر، كما نصت الاتفاقية على أن مجلس إدارة الهيئة المذكورة يكون بالتساوي بين فرنسا والجزائر، كما أعطت الهيئة المذكورة الحق بالمراقبة الإدارية على الشركات النفطية العاملة بالجزائر، وأن يؤخذ رأيها بشأن كل القراءات الإستراتيجية والتنظيمية الخاصة بمجل العمليات النفطية المختلفة في الصحراء⁽¹⁾.

أعطيت الاتفاقية امتيازاً معيناً للشركات النفطية الفرنسية، إذ أعطيت تلك الشركات حق الأولوية في الحصول على عقود الامتيازات إبان الست سنوات الأولى من عمر نفاذ الاتفاقية إذ ما تساوي عروضها مع عروض الشركات الأخرى، فضلاً عن ذلك بينت "اتفاقية إيفيان" الخاصة بـنفط الصحراء الجزائرية الفرنسي أن دفع أثمان البترول المصدر لفرنسا أو لمنطقة

(1) سليمان، عاطف. معركة البترول في الجزائر وسيادة الدولة على الثروات الطبيعية. نفط العرب". مجلة العدد5، 1970.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

الفرنك هو بالفرنك الفرنسي، على أن يتم حسم الخلافات إذا ما نشبت بين الحكومة الجزائرية والشركات النفطية العاملة في الصحراء بالرجوع إلى محكمة تحكيم دولية⁽¹⁾.

الواضح جدا أن إتفاقية ايفيان التي اعترفت بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الجزائري ألزمت الجزائر على الاستمرار بالعمل بقانون البترول الصحراوي الذي حد بشكل كبير من نشاط الحكومة الجزائرية الهادفة إلى تأكيد سيطرتها على مواردها الطبيعية وأهمها النفط. الجدول يوضح تطور الإنتاج النفطي في الصحراء الجزائرية بين عامي 1957-1962

السنة	المنطقة الوسطى و الشمالية من الصحراء	الصحراء الشرقية	(المجموع بألف طن)
1957	507	203	800
1958	41801	705	42506
1959	125801	2006	127807
1960	669906	192702	862608
1961	669908	6699005	1369003
1962	1010903	1057101	2068004

مرجع: أسامة صاحب منعم . مرجع سابق . ص. 230 .

اتفاقيات ايفيان 1962: و لعل أهم المسائل البترولية التي تضمنتها إتفاقية ايفيان هي:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.
- إستثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.
- إعتقاد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.
- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في منازعات البترولية^(*).

⁽¹⁾ معوض، نازلي . العلاقات بين الجزائر وفرنسا "من إتفاقيات ايفيان إلى تأميم المحروقات. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام. 1978. ص. 155، 157.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

أن هذه الإتفاقية لم تحمل الجديد معها، ذلك أن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق و أهم ما حدث بعد الإتفاقية و تحديدا في 13 ديسمبر 1963 هو إنشاء الشركة الوطنية للبتترول "سونطراك"⁽¹⁾.

كانت الثورة الجزائرية عشية الاستقلال تولي أهمية قصوى لقطاع النفط باعتباره ضمانا للتنمية الاقتصادية للبلاد، كما كان تامين استمرار تسويق النفط الجزائري في السوق العالمية من الاعتبارات الحيوية و الضرورية للاقتصاد الوطني مستقبلا، اذ لم يكن اذ ذاك من مجال تسويقه إلا إلى السوق الفرنسية خاصة و السوق الأوروبية الغربية على العموم، اذا علمنا ان السوق الاشتراكية تكفي حاجياتها و تصدر الفائض، وأن السوق الأمريكية مكتفية ذاتيا، ولم تكن تسلك سياسة الاحتفاظ باحتياطياتها لاستيراد كميات من السوق الخارجية

لقد كان الرأس المال الفرنسي مسيطرا على الصناعة البترولية الجزائرية عشية الاستقلال بحيث يمتلك حوالي 75% من المساحة التي تغطيها الرخص الموزعة للتقيب و حوالي 93% من احتياطي البترول الثابت، كما كانت تسيطر على أكثر من ثلثي إنتاج البترول الجزائري⁽²⁾. و لقد كان الوفد الجزائري المفاوض يراهن على انتزاع السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة و تتمثل في وحدة الشعب الجزائري و ترابه الوطني، ورغم أن الوفد المفاوض الجزائري - ممثلا في جبهة التحرير الوطني- كان واعيا بأهمية أي تنازل في الجوانب الاقتصادية و الثقافية و العسكرية، وما ستخلفه من أعباء على حساب مسيرة بناء الدولة الجزائرية، إلا انه يواجه خيارين لا منجى من التنازل عن احدهما .

(1) عبد الله، حسين. البترول العربي "دراسة إقتصادية و سياسية". القاهرة : دار النهضة، 2003. ص. 122.

* قبل الإستقلال كانت هذه المنازعات البترولية يتم الفصل و الحكم فيها من خلال أعلى هيئة قضائية وهي مجلس الدولة الفرنسي.

(2) بن عمر، الحاج موسى . السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962 . ص . 213.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

ومع ذلك دأبت جبهة التحرير الوطني في تفاوضها في شأن المحروقات على مناقشة الخطوط العريضة ضمانا لمصالح الجزائر و لسيير اقتصادها. و تتضمن هذه الخطوط ثلاث نقاط أساسية:

1- ضرورة إدخال تعديلات على القانون البترولي الصحراوي (عقود الشركات النفطية و توزيع رخص البحث و الاستغلال و تحديد نسب الارباح و الرسوم) و رفع نصيب الدولة الجزائرية.

2- الحق في حصول الجزائر على البترول و الغاز بسعر منخفض للاستهلاك، و على حرية التسويق إلى الخارج للحصول على العملة الصعبة.

3- إعطاء دول الجوار إمكانية استغلال ثروات الصحراء بأسعار مساعدة لتطوير اقتصادها او على شكل مساعدات في إطار التضامن الإفريقي⁽¹⁾.

ومعلوم إن حالة الاقتصاد في الجزائر عشية الاستقلال كانت تعاني تدهورا شديدا بعد ما يقارب من ثماني سنوات من الحرب المدمرة. و الأهم من ذلك إن البنية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر كانت تحمل بصمات واضحة و أثارا عميقة للعهد الاستعماري الذي استمر أكثر من قرن و ثلث و قد عمل الاستعمار طيلة هذه الفترة على إدارة اقتصاديات هذا القطر الإفريقي على نحو يخدم الاحتياجات و المصالح الفرنسية .

و تعتبر اتفاقيات ايفيان الأساس القانوني الخاص الذي أسندت إليه العلاقات الدولية بين الجزائر في ظل الاستقلال و فرنسا، ولو على المستوى النظري المجرد.

و لقد شكلت المبادئ و الأحكام التي تضمنتها حقل ألغام خطير سارت إليه العلاقات الثنائية بين فرنسا و الجزائر بعد الاستقلال، ذلك إن اغلب المسائل التي تناولتها اتفاقيات ايفيان أصبحت بعد الاستقلال مشكلات حقيقية في طريق السير الطبيعي للعلاقات بين البلدين .

(1) نفسه. ص. 214.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

و إذا كانت الاتفاقيات الثلاثة الأولى تخص الفترة الانتقالية ابتداء من 19/03/1962، فإن الرابعة منها كانت بخصوص حقوق الأقلية الأوروبية في الجزائر.

وتنص الاتفاقية الخامسة في هذه الوثيقة على الامتيازات العسكرية في الجزائر، و موجبها تستاجر فرنسا قاعدة المرسى الكبير لمدة خمس عشرة سنة قابلة للتجديد، و يدخل في حكمها المطارات و باقي المنشآت العسكرية التي تقوم حول هذه القاعدة، كما تبقى تحت المراقبة الفرنسية موقع محددة في الصحراء الجزائرية لمدة خمس سنوات أهمها بمنطقة بشار و رقان.

أما الاتفاقية السادسة فتخص التعاون المالي والاقتصادي بين البلدين حيث التزمت فرنسا بموجبها بمساعدات مالية بقدر حجم مصالحها في الجزائر، وتشمل هذه المساعدات التعويضات التي تدفع للأوروبيين مقابل ما ينجز عن تطبيق قانون الإصلاح لفلاحي⁽¹⁾.

و لقد أثارت المسائل النقدية جدلا كبيرا و مناقشات حادة بين الطرفين، قبل أن يتوصل فيها إلى اتفاق بالنظر إلى ما تكتسي هذه المسائل من أهمية في موضوع السيادة الوطنية فيما يتعلق بسياسيتها الخارجية و المعاملات و المبادلات التجارية الدولية، و ماهية العملة التي يتم بها التعامل بين الجزائر و باقي الدول سواء تلك التابعة لمنطقة الفرنك أو غيرها من دول العالم⁽²⁾.

وفي المجال الاقتصادي دائما تنص الاتفاقية السابعة على كيفية استغلال النفط الجزائري و باقي المعادن في الصحراء. و بموجبها، وخلال مدة ست سنوات تكون الأولوية للشركات الفرنسية في الحصول على رخص التنقيب إذا تساوت عروضها مع الشركات الأخرى. و تستمر صلاحيات الرخص التي منحتها الدولة الفرنسية قبل الاستقلال، كما يستمر العمل بالقانون البترولي الصحراوي الذي وضع في عهد الاستعمار.

و نتيجة لإصرار الطرف الجزائري في المفاوضات على المشاركة الجزائرية إداريا و تقنيا في القطاع البترولي الى جانب اقتسام الأرباح، نصت الاتفاقية على تأسيس هيئة تقنية مستقلة

(1) بن خدة، بن يوسف. اتفاقيات إيفيان. مرجع سابق. ص. 105,107.

(2) بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. ص. 215.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

لها شخصيتها المعنوية تحظى بتمويل مشترك و تعنى بوضع مشاريع علمية من اجل استثمار الصحراء و صيانة المنشآت البترولية و أنابيب النقل.

و لقد التزمت الحكومة الفرنسية بموجب الاتفاقية التاسعة بوضعها خبراتها الفنية تحت تصرف الدولة الجزائرية الفتية⁽¹⁾.

من خلال بنود اتفاقية ايفيان يظهر جليا أن اللاعتبار النفطي الحصة الكبرى في الحسابات السياسية تجاه الجزائر عند الاستقلال، حتى غدت " رائحة البترول تتبعث من العلاقات الجزائرية الفرنسية " على حد تعبير بعض عناصر المعارضة الفرنسية.

وفي الواقع فقد ظل النفط هو أهم المحاور التي تحرك التعاون الثنائي مثلما توجب النزاع بين الدولتين الجزائرية و الفرنسية منذ فجر الاستقلال.

ولقد كان الجنرال ديغول يرمي من خلال سياسته البترولية إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى بشأن المستقبل الاقتصادي و السياسي الفرنسي و يراهن على أن يصبح بلده في عداد كبار الدول المنتجة للبترول، على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا.

وبالتالي و ضع حد للتبعية الفرنسية نحو هذين البلدين خاصة فيما يتعلق بهذه المادة الحيوية و الإستراتيجية التي يعول عليها بنسبة لا تقل عن 80 % في تحريك دواليب الحياة العصرية في فرنسا. و ذلك في إطار لا يتعدى المصالح الجيوستراتيجية لأوروبا الغربية و الكتلة الرأسمالية عموما.

أما الرأي العام في الفرنسي فكان بشطريه الرسمي و الشعبي متراوحا بين أربعة اتجاهات:

1- ارتياح لتثبيت المصالح الفرنسية، مع اخذ الواقع بعين الاعتبار، فأما المصالح الفرنسية فتتمثل في حرية استثمار البترول، و حرية التصرف في بعض المواقع الإستراتيجية في البر و البحر و الجو، و التمتع بحق التنقل بينها، و إما الواقع المأخوذ بعين الاعتبار فهو ما

(1) بن خدة، بن يوسف. اتفاقيات إيفيان. مرجع سابق. ص. 110، 112 .

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

عبر عنه ديغول بقوله : " إن كل جزائري كان يؤمن بان الصحراء يجب ان تعد جزءا من الجزائر"⁽¹⁾.

2- التشكيك في تنفيذ الاتفاقات المبرمة، والقلق على مصير أوروبي الجزائر و ضمان حقوقهم.

3- اعتبار الاتفاقيات " استسلاما دون هزيمة ".

4- تعاطف أقلية من الفرنسيين مع الجزائر، و عرض خدماتهم لبناء الدولة الفتية.

و بقدر ما تنوعت و جهات النظر الفرنسية نحو هذه الاتفاقيات، كانت كذلك بخصوص الطرف الجزائري، حيث ان البعض أبدى أفصح آيات الترحيب و الرضي على محتوى الاتفاقيات، و أعرب البعض الآخر عن عدم " الإمكان لأبدع مما كان " من نتائج المفاوضات، في حين عبر الطرف الممثل للتيار المتحمس عن كون هذه الاتفاقيات مجرد تسليم و خضوع للرجعية الفرنسية .

و حسب بعض الدراسات فان الطرف الوسط من بين هذه المواقف كان قد تبناه الرئيس بن بلة، فقد ركز على الثمن الاقتصادي والتنازلات الاستراتيجية التي قدمتها الحكومة المؤقتة من اجل ابرام الاتفاقيات. وأكد في خطابه بمؤتمر جبهة التحرير في افريل 1962 " أن السلام الذي تم التوصل إليه في ايفيان و القائم على توفيقات سيقود إلى جمود الثورة إذا لم يعد النظر في هذا الاتفاق بما يتفق مع المصلحة الوطنية " ⁽²⁾.

وإذا كان الرئيس بن يوسف بن خده يعتبر هذه الاتفاقيات نصرا أكيدا للشعب الجزائري، فان العقيد هواري بومدين قائد الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ممثلا للتيار المتحمس يعتبرها هزيمة للثورة الجزائرية .

و خلاصة القول فان الجزائريين و الفرنسيين على حد سواء لم يكونوا يعتبرون أن هذه الاتفاقيات تشكل نهاية الصراع الطويل بين الجزائر و فرنسا، بل كانت في نظرهم مجرد تغيير

(1) ديغول، شارل. مرجع سابق. ص. 138.

(2) بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. ص. 218.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

تكتيكي لأساليب و أدوات الصراع، فمن التهديدات العسكرية و الانتقام المسلح إلى المناورات الدبلوماسية الملتوية والإندازات غير المباشرة والمساومات المحرجة من الجانب الجزائري. وبدلا من الحملات البوليسية والغارات الانتقامية يسلك الطرف الفرنسي طرق التهديدات الاقتصادية وتخفيض حجم المساعدات المالية للجزائر.

المطلب الثاني: النفط في العلاقات الجزائرية الفرنسية غداة الاستقلال :

- اتفاق جويلية 1965: لقد مثلت هذه الإتفاقية تعاون جزائري فرنسي و شملت على:
- رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% وصلت خلال سنتي 1968 و 1969 إلى حوالي 54% و 55% على الترتيب.
- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة إستثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث.
- إلغاء نسب الاستهلاك و وضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (S.N.RI BAL) الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%.
- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها.
- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

وقد ساهمت هذه الإتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار إتفاقية 1965م⁽¹⁾.

و ما تجدر الإشارة إليه أنه مع إفتقار شركة سوناطراك لوسائل الحفر والتنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك، وهو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة "ألفور" تمتلك فيها شركة سوناطراك 51% بينما بقيت 49% لشركة الجنوب الشرقية

(1) مالطي، حسين. النفط الأحمر. تر: مصطفى جنيدي. دن بلد: دار مارينو، 1997. ص. 126، 135.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

للتقيب الأمريكية "sedco" وبنفس النسبة إمتلكت سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها: ألجيو، ألسترا، ألريف، ألكور... الخ.

بالرغم من ان نجاح فرنسا أي تفاوضها للحصول على موقع ممتاز في عمليات استكشاف النفط و استغلاله⁽¹⁾ _ وقد فسر اذ ذاك على انها استطاعت اقامة علاقة خاصة على حساب الانجليز والامريكان _ الا ان بعض الأوساط في فرنسا ترى ان الجزائر هي التي كانت في الحقيقة بحاجة الى مثل هذه العلاقة وفي ذلك الوقت بالضبط، ذلك ان الجزائر غداة الاستقلال لم تكن تستهوي شركات النفط العالمية سواء من الناحية السياسية او من الناحية الاقتصادية.

وعليه، فقد كانت استراتيجية الجزائر المفضلة هي رغبتها في ان يظل نفطها يعامل على غرار النفط في منطقة الفرنك، و بذلك يضمن الدخول في السوق الفرنسية حيث تفرض قيود على التكرير و التسويق بشكل عام، و قيود على أنشطة الشركات العالمية بشكل خاص، ويمنح ذلك الفرصة الكافية لبيع النفط الجزائري بأسعار تزيد عن المعدل السائد في السوق آنذاك.

وعلاوة على ذلك كان على الشركات البترولية الدولية العاملة في فرنسا أن تستخدم نسب مئوية من النفط الجزائري، مما يشكل لها حافزا على الاستثمار في الموارد البترولية الجزائرية. وكان المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) في جوان 1962م قد صادق في اجتماعه بطرابلس الليبية على ضرورة إعداد مخطط يضع الثروات المعدنية والطاقوية الجزائرية تحت تسيير و تصرف الدولة الجزائرية. ولقد تجسد هذا التوجه سنة 1963م بتنصيب هيئات وقع على عاتقها مراقبة هذا القطاع.

وفي هذا الإطار تم وضع جهازين هاميين يتعلق الأول بإنشاء الشركة الوطنية للمحروقات (سوناطراك)، بموجب مرسوم رقم 491-63 لـ 1963/12/31 لتتكفل أساسا بنقل و تسويق المحروقات^(*). ويتعلق الثاني بانجاز خط الأنابيب الممتد بين حوض الحمراء وارزيو من قبل الشركة الانجليزية (C.J.B) وبتمويل كويتي. وقد سمح هذا المشروع القاعدي للجزائر بالدخول بقوة في مسلسل العمليات النفطية.

(1) شارل ديغول. مرجع سابق. ص. 140.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

وعلى المستوى السياسي فان جلسات المؤتمر الثالث لجبهة التحرير الوطني في افريل 1964م كرسست بعمق توجهات برنامج طرابلس في هذا الشأن حيث ذكرت توصيات هذا المؤتمر بان تأميم الثروات المنجمية و الطاقوية هو هدف طويل المدى.

ومن اجل تسوية المسائل التي تمس قطاع المحروقات و التنمية الصناعية في الجزائر جاء الاتفاق الجزائري الفرنسي في 1965/07/29 الذي سجل تقدما محسوسا اذا ما قورن باتفاقيات ايفيان عشية الاستقلال، ولقد اعتبر " اتفاق الجزائر" نموذجا حيث ان هذه الوثيقة رفعت العلاقات البترولية إلى مستوى الدول.

ولابد من الإشارة إلى أن التناقضات الجانبية التي كانت بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والإرادة الملحة لدي غول من اجل الاستقلال الطاقوي من جهة أخرى شكلت ثقلا في إمضاء هذا الاتفاق الذي بموجبه تمكنت الجزائر من زيادة حصيلتها الجبائية⁽¹⁾.

غير انه لم يلبث أن اظهر محدوديته و خاصة عشية 1970، التي تعتبر سنة إعادة النظر و المراجعة.

ولقد زادت التناقضات مع المصالح الفرنسية حدة عندما ظهرت المؤشرات الأولى لنجاح الاستراتيجية البترولية الجزائرية التي مست المصالح البترولية غير الفرنسية، ففي حرب الأيام الستة في الشرق الأوسط في جوان 1967 بين العرب و " اسرائيل"، تولدت وضعية مساعدة تمكنت الجزائر من استغلالها في محاولتها مراقبة بعض المصالح الانجلوسكسونية في الجزائر.

وفي هذا الشأن بادرت الجزائر- في إطار استعمال سلاح النفط العربي- إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، و أوقفت تدفق الغاز و البترول إلى هذا البلد و الى بريطانيا، ووضعت الشركات البترولية الأمريكية تحت الحراسة مثلما مست الشركات الانجلوسكسونية الأخرى.

*بهذا الصدد تم توسيع صلاحيات شركة سونطراك إلى البحث والتنقيب عن المحروقات وتحويلها بموجب مرسوم رقم 296-63 الصادر في 1966/09/22 وبهذا أصبحت تمارس كل عمليات القطاع . أنظر بن عمر، الحاج موسى . السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962 . مرجع سابق . ص . 220.

(1) تتراوح الحصيلة الجبائية من 53 % إلى 55 % المنصوص عليه في القانون الصحراوي ل1958. نفسه. ص . 220.

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

و تجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تندرج في إطار العمل على استعادة القدرة على التحكم في الاقتصاد الوطني، تلك الجهود التي توجت بتأميم المحروقات في 24 فيفري 1971. وفي هذه السياق جاءت تأميمات المناجم التي أعقبتها ضغوط الشركات الأوروبية المؤممة و خاصة منها الفرنسية و البلجيكية بمنع الزبائن التقليديين من إبرام عقود استيراد مع الجزائر، ثم جاءت تأميمات ربيع و صيف 1969 لحوالي 40 شركة أجنبية كانت تعمل في قطاعات صناعية مختلفة من كيميائية و ميكانيكية و كهربائية و مواد البناء و غيرها(*) .

وبموجب قرار 30 أوت 1967 الذي يقضي باحتكار سوناطراك بتوزيعه المواد البترولية، أصبحت الشركة الجزائرية للمحروقات مؤسسة قوية لنشر الرخاء وتعميم الخير بعمليات توزيع واسعة للطاقة والمواد البترولية.

إن هذه الإجراءات التي شملت الميدان الاقتصادي عموما والقطاع النفطي على وجه الخصوص غداة الاستقلال تعد بمثابة استمرار طبيعي لنشاط الثوري الذي انطلق في نوفمبر 1954 والقاضي بتحرير الجزائر من كل أشكال الاستعمار والهيمنة، فإذا كانت الحرب الملتهبة بين فرنسا والجزائر قد وضعت أوزارها بالحصول على الاستقلال السياسي وإتفاق وقف إطلاق النار في مارس 1962، فإن الحرب الباردة انطلقت بقوة وحماس من أجل استكمال هذا الاستقلال في الوجه الاقتصادي .

ولقد حرصت جبهة التحرير الوطني في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية على التركيز على مسائل السيادة الوطنية ووحدة الشعب والتراب باعتبارها الضمانة الأكيدة لأية مراجعة أو تصحيح قد يتخذ مستقبلا في مسائل الأخرى العسكرية والاقتصادية والثقافية وهو ما حدث في السنوات الأولى من الاستقلال في المجالين والاقتصادي العسكري، ولم تزل المسألة الثقافية في

(*) و هكذا مست اجراءات استعادة الاستقلال الاقتصادي مصالح شركات متعددة الجنسيات امثال: (اينيفر Univer) و (لافارج Lafarge) و (ليزيور Lesieur) و (رون بولينو Rhone poleno) و غيرها .

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري

الجزائر عاجزة عن التحرر من المجال المغناطيسي الفرنسي بعد مرور ما يقارب نصف قرن من الاستقلال .

ورغم أن الخطاب الرسمي الجزائري غداة الاستقلال كان ليقول من أهمية إتفاقيات إيفيان باعتبارها تكرر السيادة المنقوصة وتقف دون تقدم مسيرة الثورة؛ إلا أن من الإنصاف القول إن هذه الاتفاقيات شكلت قاعدة لاستمرار المفاوضات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال في إطار يضمن السيادة الكاملة للمفاوض الجزائري ولقراره المستقل⁽¹⁾.

إن الأشغال والاكتشافات في ميدان المحروقات منذ مطلع الخمسينيات سواء في الشمال أو بالمناطق الصحراوية كان له أثر في تغيير السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر و نلمس ذلك في زيادة اهتمامها بالصحراء، فبعد أن وجدت أن ما في الشمال لا يكفي لإعمار و إنعاش اقتصادها الذي أصيب بالتصدع و الاهتزاز منذ نهاية ح ع 2، هذا ما شكل حافزا قويا لفرنسا لبذل الجهود الكبرى من اجل اكتشاف النفط في مستعمراتها و خاصة الصحراء الجزائرية.

¹ ابن عمر، الحاج موسى . السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962 .مرجع سابق . ص .222.

وفي خضم ذلك التغير المفصلي في الاقتصاد الجزائري ظهرت الثروة النفطية الجزائرية وبكميات تجارية مهمة في النصف الأول من القرن العشرين وهو ما كانت فرنسا تقتقد وجوده في أرضها ما زادها تمسكا بالجزائر، بالتزامن مع تصاعد الحركة الوطنية التي تبلورت في ثورة عارمة منها منذ عام 1954 مما حدا بالسلطات الفرنسية إلى فتح الأبواب أمام الشركات النفطية العالمية للمساهمة في البحث والتنقيب عن النفط الجزائري الذي تركز وجوده في الصحراء الجزائرية بإيجاد ما عرف بـ "القانون البترول الصحراوي عام 1958 الذي نظم عمليات الاستثمار النفطي في الجزائر

ولما كانت كل المشاريع الفرنسية التي حاولت بها فصل الصحراء عن الجزائر نصيبها الفشل لتمسك قادة ثورة الجزائر بالصحراء كجزء مهم من التراب الوطني لاسيما في مفاوضات الاستقلال التي ابتدأت عام 1961، فارتضت فرنسا بدلا عن ذلك بتكريس هيمنتها على النفط ضمن نصوص " اتفاقيات ايفيان" عام 1962 التي منحت الاستقلال للجزائر وبدورها أجلت معركتها النفطية بعد تثبيت دائم الاستقلال .

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

المبحث الاول: المنجزات القاعدية

المطلب الاول: الطرق و السكك الحديدية .

المطلب الثاني: وسائل الاتصال والمطارات .

المبحث الثاني: التأطير المؤسساتي

المطلب الاول: منظمة المشتركة للمناطق الصحراوية .

المطلب الثاني: وزارة الصحراء .

المطلب الثالث: مكتب الاستثمار في إفريقيا .

لتحرك أي دولة في اتجاه ما، لابد أن يكون لها خلفيات هي التي تدفعها إلى إتباع سلوك معين أو تبني تلك الإستراتيجية دون سواها من أجل تحقيق أهدافها المنشودة. أو بعبارة أخرى إن سياسات الدول لا تأتي عرضاً أو اعتباطاً أو ضربة حظ بل هناك ميكانيزمات تحركها وتوجهها نحو الهدف المرجو بلوغه وبالنسبة لفرنسا برز ذلك في إيجاد تأطير مؤسساتي وسعيها لوضع منجزات قاعدية بقدر يضمن الاستغلال الأمثل والفعال لخيرات وثروات الصحراء وبالتالي ينجم عنها تغيير شامل للسياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية مستعملة كل الوسائل لتحقيق أهدافها . وهذا ما سنتعرض له من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الاول: المنجزات القاعدية.

المطلب الاول: الطرق و السكك الحديدية.

أولاً: الطرق.

لقد كانت المواصلات البرية، الطرق تحديدا حتى نهاية الح ع 2، تمتد عبر ثلاث محاور من الشمال حتى أبواب الصحراء، فنجد في الشرق طريق قسنطينة - بسكرة المعبد الذي أتم في أواخر الح ع 2 ليصل إلى ورقلة عبر تقرت. وفي الوسط يمتد طريق الجزائر - الاغواط المعبد عبر مسافة تبلغ 450 كلم، فيما يمتد في الغرب طريق وهران - بوقطب (240 كلم شمال بشار)⁽¹⁾، ومن هذه الواحات: ورقلة والأغواط و بشار، تنطلق مسالك عابرة لصحراء من الشمال إلى الجنوب إضافة إلى مسالك أخرى تقدر ب12000 كلم، وغداة إكتشاف المحروقات في جبل برقبا بعين صالح، في إيجلي و حاسي مسعود، هبت مديرية الاشغال العمومية بالحكومة العامة بإنجاز شبكة طق يبلغ طولها 1200 كلم لتسهيل عملية النقل والاستثمار على محورين اثنين⁽²⁾.

ينطلق محور الشرق من حقول إيجلي فالعقرب مرورا بحاسي بلقيور وقاسي الطويل وحاسي مسعود ثم الوادي تقرت ليصل إلى بسكرة متجها نحو الشمال، فيما ينطلق محور الوسط من حاسي مسعود ثم ورقلة وغرداية ثم الاغواط في إتجاه الجزائر كما وصلت غرداية بطريق طولها 270 كلم نحو المنيعية ثم عين صالح جنوبا، وكان لهذه الشبكة دور في حيوية وحركية عدد من مدن الواحات مثل تقرت وورقلة وغرداية والوادي، التي إستقادت من العبور من وإلى مناطق الاشغال وحقول المحروقات، فأصبحت مراكز هامة اقتصاديا تقدم خدمات وتوفر البضائع والسلع.

(1)Piarre, cornet. **Du merage au meracle, Petrole saharien**. Paris : Nouvelle Edition Latine, 1960. P. 201.

(2) بن عمر، الحاج موسى. **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية...** مرجع السابق. ص. 56.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

أما في محور الغرب فقد تم إنجاز طريق معبد ليصل المنطقة العسكرية والاقتصادية كولب بشار بمنطقة توات و أدرار و قورارة، فأصبح طول شبكة الطرق حوالي 2500 كلم دون إضافة المسالك التي تم توسيعها أو ترميمها^(*).

ثانيا: السكك الحديدية.

وكانت نظرة فرنسا للصحراء الجزائرية نظرة مخزون اقتصادي وأمني واستراتيجي يؤمن مستقبلها في القارة السمراء، ولإنجاح هذا المسعى اهتمت فرنسا بمشروع مد السكة الحديدية بين أقاليم الشمال والجنوب، ففي سنة 1853م مدت خط حديدي يمتد من الجزائر إلى بوسعادة مرورا بورقلة وعين صالح إلى غاية مدينة تمنراست باقتراح من كاباني (Kapany)، ويتفرع عن هذا الخط خطوط ثانوية تربطها بمدينة طرابلس وتمتد إلى غاية مدينة تونس. وفي سنة 1858م درس المهندس الفرنسي أدولف دوتشيل (Adolf Daponchil) إمكانية ربط المستعمرات الفرنسية بخط سكة حديدية عابرة للصحراء، وهو نفس الاهتمام الذي أبداه الضابط باربو (Barbo)⁽¹⁾.

كانت خلاصة هذه المشاريع كلها في النصف الأول من القرن الحالي وضع النواة الأساسية لثلاثة خطوط حديدية إلى الجنوب الجزائري وأعماق الصحراء مخترقة لشمال الإفريقي من تونس شرقا إلى المغرب غربا وهي: (انظر الملحق رقم 05).

الخط الأول : يمتد من مدينة قسنطينة إلى ورقلة عبر بسكرة و تقرت.

الخط الثاني: يمتد من مدينة البليدة إلى الجلفة عبر المدية .

(*) توزع الطرق كالاتي: 1200 كلم هي طرق معبدة، 2880 كلم هي مسافة المسالك والطرق الرديئة، ويبلغ إجمال الحمولة يتم نقلها سنويا حوالي 560000 طن من السلع والبضائع المختلفة، بترولية، عسكرية، غذائية، بضائع الاشغال العمومية و آلات الحفر انظر:

plan de constantin 1959-1963 rapprt **Delegation generale du gouvernement en algerie,**

genral, juin 1960,p,p136-142

(1) مريوش، احمد. مرجع السابق. ص . 119.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

الخط الثالث: يمتد من المحمية إلى بني عباس عبر سعيدة وبشار (1).

في سنة 1891م عمدت فرنسا أيضا إلى تشييد الحصون المنيعة والمراكز العسكرية (2) في أعماق الصحراء، وذلك لمواجهة سلسلة الاغتيالات للأوروبيين في الصحراء من طرف التوارق عقب قتلهم لفلاتيرز ورفقائه (3).

وقد بقيت إنجازات السكك الحديدية بداية القرن على حالها، فنجد الثلاثة للخطوط الحديدية المتجهة من الشمال إلى الجنوب، ففي الغرب يمتد الخط الحديدي بين سعيدة وبشار الذي تم إنجازه سنة 1906م بهدف استغلال مناجم الفحم، وفي الوسط يمتد خط الجزائر_الجلفة وهو خط ضيق ذو استعمال محدود، وفي الشرق نجد الخط الحديدي قسنطينة _ بسكرة الذي جرى إنجازه سنة 1941م ثم وصل بخط ضيق نحو تقرت، ثم وسع بعدئذ لنقل النفط نحو بجاية (انظر: الملحق رقم 3).

ولقد قامت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بدراسة الموضوع القديم للخط الحديدي "العابر للصحراء (*)" دراسة تتسم بالجدة والاستقلال أخذة بعين الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية القائمة ولقد أفضت الدراسة إلى محدودية جدوى المشروع اقتصاديا وسياسيا حيث إن الحركة التجارية في الصحراء ضئيلة وتقليدية كما أن الأقطار المجاورة المعنية في طريقها إلى الإنعقاد، من سوء حظ سكان الصحراء أن قضي بإغلاق ملف هذا المشروع لان الاعتبارات الاجتماعية و الإنسانية ليس لها حيز ضمن دراسات سلطات الاستعمارية. وفي مجال السكة الحديدية دائما، ومن أجل استغلال مناجم الحديد بالجنوب الغربي الجزائري في منطقة غار جبيلات، وضع مشروعان لخطين حديدين، وذلك طبقا للدراسات التي جرت

(1) بوعزيز، يحي. مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية. مرجع السابق. ص. 80، 81.

(2) مياسي، إبراهيم. توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري. مرجع السابق. ص. 105.

(3) بوعزيز، يحي. مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية. مرجع السابق. ص. 70.

(*) و هو مايسمى "Le transaharien" أو "Mediterranee-Niger"، وكان يرمي إلى وصل الخط الحديدي "ميناء التمروس بشار العبادلة" قرابة 535 كلم بخط آخر سينجر فيما بعد من بشار عبر عين تاسيت نحو النجير بحوالي 1871 كلم يتفرع بعد ذلك في اتجاهين: إتجاه غربي نحو سيقو sigou 1014 كلم وإتجاه جنوبي نحو قاو Gao 146 كلم، ونيامي 317 كلم. أنظر: الحاج موسى، بن عمر. مرجع سابق. ص. 57.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

تحت إشراف مكتب المجموعات الصناعية الإفريقية، ومكتب الأبحاث المنجمية في الجزائر، والسكك الحديدية المغربية و قد أفضت هذه الدراسات⁽¹⁾ إلى:

المشروع الأول يصل نتدوف بالعبادلة نحو بحر النيجر (Le mer Niger) بمسافة 700 كلم مرورا ببعض الدروب الوعرة.

المشروع الثاني: يتجه على العكس نحو دراع إلى الشمال وتكون السكة الحديدية ممتدة قبل ذلك في خط مستقيم تقريبا على منطقة الرق في اتجاه الزاوية الشمالية الشرقية للصحراء الغربية على طريق دراع.

أما الآخر فيمر عبر مسافة الضفة الشمالية لدراع ليصل إلى لافاليز (LaValaise) شمال شرق كاب دراع، غير أن هذا الخط يتطلب عملا فنيا إضافيا بسبب كثرة الأودية ولكن دون الحاجة إلى حفر نفق ويمتد خط جبيلات _ كاب دراع عبر طول 555 كلم.

تلك هي الخيارات التي توجه المشروع نحو الشمال، أما الخيار المطروح باتجاه الجنوب انطلقا من جبيلات فهو صوب ميناء إتيان (Port-Etienne).

إن هذه المشاريع التي تطل قطاع النقل كانت بدافع حل إشكالية نقل المعادن، وخاصة تلك التي تم الكشف عنها في منطقة غار جبيلات، والتي تخص مناجم (أنظر الملحق رقم 06) الحديد بما تتراوح تقديرات احتياطية بين مليار إلى ستة ملايين طن بإمكانية إنتاج سنوي تتراوح من 10 إلى 20 مليون طن^(*).

المطلب الثاني: وسائل الاتصال والمطارات.

أولا: وسائل الاتصال.

ابتداء من 1958 ومن أجل إعطاء دفع لاستغلال وتطوير المناطق الصحراوية، أعطيت الإشارة لإنشاء وتطوير شبكة الاتصالات الهاتفية والتلغراف لتقريب المناطق الصحراوية بعضها من بعض، ومن العواصم العمالية داخل الجزائر ومن العاصمة الفرنسية باريس.

⁽¹⁾ بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع سابق. ص. 59.

(*) المستعمرة الإسبانية سابقا.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

واعتبارا للأبعاد التي أخذتها الحرب التحريرية في الجزائر، ونظرا إلى شساعة المساحة الصحراوية وما يتطلبه من أعباء مالية من أجل إنشاء شبكة الأسلاك الهاتفية، ومسايرة للتطور التقني في هذا المجال، لجأت السلطات الفرنسية إلى تأسيس شبكة هيرتزية ديكامترية وذلك بنصب محطات إرسال و إستقبال في كل 200 أو 300 كلم، ومن دون أن تستهلك هذه المحطات قدرا من الطاقة فإنها تكفل اتصالا دائما للقواعد النفطية بمصالحها بالشمال الجزائري وبفرنسا، إضافة إلى ما استغادت به الشركات الراسية بالصحراء من شبكات خاصة من أجهزة الراديو من شأنها أن تكفل لها الاتصال بين فرق البحث المتنقلة وقواعدها المركزية من جهة ثانية، وبين هذه القواعد وعواصم العمالات الثلاث وباريس من جهة أخرى⁽¹⁾. وبناء على ما سبق فقد تم تصميم وإنجاز هذه الشبكة من الاتصالات الهيرتزية، وربط المناطق الصحراوية بها على النحو التالي:

❖ خط قسنطينة _ تقرت _ ورقلة _ حاسي مسعود.

❖ خط الجزائر _ الاغواط _ غرداية _ ورقلة.

❖ خط وهران _ كولمب بشار.

وفي مجال الداخل المجال الصحراوي تم نسج شبكة لا سلكية تربط أطراف الصحراء ببعضها، وقد تم تشكيلها كالاتي:

❖ كولمب بشار _ بني عباس _ تميمون.

❖ حاسي مسعود _ فورفلاتر _ إين أمناس.

❖ غرداية _ المنيعَة _ تميمون _ عين صالح.

(*) تقدر نسبة الحديد في هذا الحقل ب 55_65 % مع نسبة 1 % من الفسفور، ويمكن تسويق هذا الحديد في أوروبا C.A.F بين 8_10 % أقل من الحديد السويسري "D" kurina إلى 59%. ويمكن منافسة حديد منجم لوران في السوق الألمانية. أنظر: بن عمر، الحاج موسى. مرجع سابق. ص. 60.

(1) نفسه. ص. 64.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

وعلى غرار ذلك فقد تم وصل كل المنطقتين النفطيتين حاسي مسعود و حاسي الرمل على التوالي بحاسي القاسي و غرداية، كما شرع في بناء شبكة هاتيفية في مختلف الواحات تمكن ابتداء من خريف 1959 من الاتصال بباريس مباشرة من ورقلة (انظر الملحق رقم 07).
ثانيا: المطارات.

أما المطارات فاستجابة للحاجة الملحة لتطبيق برنامج تطوير و استغلال المناطق الصحراوية، جاءت عملية إنشاء المطارات ابتداء من عام 1952م تلبية لمقتضيات نقل الآلات والمعدات و فرق البحث والمؤن. ومعلوم أن إنجاز المطارات هو خير الحلول نظرا لسرعة إنجازها وقلة كلفتها نسبيا مقابل تعبيد طريق بري صحراوي يتكلف الكلم الواحد منه 10 إلى 25 مليون فرنك فرنسي قديم، أو خط حديدي⁽¹⁾.

وبناء على ذلك كله تم توزيع عدد معتبر من مطارات على مناطق الاستكشاف عبر الصحراء ويقدر عددها ب100 مطار منها 20 ذو أرضية واسعة وهي كلها تابعة للشركات البترولية التي استفادت من رخص التنقيب إضافة إلى مطارات أخرى ذات الاستعمال العام وهو ما مجموعه 26 مطارا. وانطلاقا من هذه المطارات مدت جسور جوية باتجاه المدن التلية الرئيسية، الجزائر، وهران وقسنطينة، وكذا على باريس، وكانت الجزائر تمتلك بنية تحتية للطيران متواضعة، جاء مشروع تطويرها استجابة لاحتياجات مختلفة. ويمكن أن نصنف المواصلات الجوية إلى ثلاث أنواع:

الاول: المواصلات الجوية بين الجزائر من جهة والبلدان الاوربية من جهة ثانية، ففي 1959 تقلع حوالي 100 طائرة من مطار الجزائر وحوالي 40 طائرة من مطار وهران، وعدد مماثل من المطارات الثلاثة للشرق الجزائري (*).

الثاني: المواصلات الجوية نحو الصحراء وتكتسي هذه الخطوط التي تربط الصحراء بمختلف الجهات أهمية بالغة لدى السلطات الفرنسية لتقديم خدمات يومية منتظمة وذلك عبر رحلات

(1) نفسه. ص. 62.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

لاسراب الطائرات الثقيلة لنقل العتاد الصناعي والمؤن بالإضافة إلى العاملين في الحقول البترولية والغازية.

الثالث: المواصلات الجوية الرابطة بين حوالي 20 مدينة جزائرية ومغربية في تونس والمغرب. وحسب البرنامج الخماسي الذي اعتمده الامانة العامة للطيران المدني والتجاري الفرنسي (S .G.A.C.C) بالاتفاق مع المصالح المعنية في الجزائر، والدوائر العسكرية، فإن أشغال للتوسعة برمجت للمطارات الجهوية الثلاثة، وتهيئة المطار الجديد عين الباي بقسنطينة، وبناء مطار آخر جديد في بجاية حيث إن موقعه القديم لا يسمح بالمد الكافي لأرضياته، إضافة إلى أشغال مختلف لتطوير المطارات الداخلية الأخرى. وتدخل هذه المشاريع ضمن ميزانية الأمانة العامة للطيران المدني والتجاري في جزئها الأكبر، وقد قدر غلاف هذه الاستثمارات ب 200 مليون فرنك جديد.

المبحث الثاني: التأطير المؤسساتي.

المطلب الاول :منظمة المشتركة للمناطق الصحراوية(O.C.R.S).

بموجب قانون 57/27 في 10/01/1957م⁽¹⁾، والذي يحتوي على اثنا عشر مادة(أنظر الملحق رقم08).أنشئت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (L'Organisation Commune des Régions Sahariennes)، باقتراح من السيد هوفوي بوانيي (Hauphouet Boigny) الذي قدمه بدوره إلى مجلس الوزراء بعدما تم عرضه على المجلس الوطني ومجلس الجمهورية أين تمت المصادقة عليه في 10 جانفي 1957م⁽²⁾، حيث يتحدد دور هذه المنظمة في استغلال واستثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية، والترقية

(*) ومطارات هم : مطار عنابة، مطار بجاية، ومطار قسنطينة.

(1) بن عمر، الحاج موسى. السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية . لمرجع السابق. ص. 7.

(2) شافو، رضوان . الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري (ورقلة نمونجا 1844م-1962م) ، اطروحة مقدمة

لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ. الجزائر: جامعة الجزائر ، 2012-2013م. ص. 332،333.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

الاجتماعية للمناطق الصحراوية⁽¹⁾ التابعة لفرنسا وتحت نفوذها: صحراء الجزائر، صحراء موريتانيا، صحراء مالي، النيجر والتشاد⁽²⁾، ثم جرى تجميع الأراضي المفصولة ويوضع لها من طرف واحد نظام أساسي يجعل منها إقليما وطنيا فرنسي⁽³⁾. هذا تمهيدا لفصل الصحراء في حالة اضطرار فرنسا إلى الاعتراف باستقلال الجزائر عبر التفاوض مع جبهة التحرير الوطني⁽⁴⁾.

بعد التغييرات التي حدثت في إدارة الأقاليم الفرنسية التي أصبحت بموجب قانون 1958م أعضاء في المجموعة، تم إدخال إصلاحات على النظام الداخلي للمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية بموجب الأمر الصادر في 04 فيفري 1959م والمرسوم الصادر في 21 مارس من نفس السنة، تم إخضاع إنضمام الدول إلى المنظمة بمعاهدة تبرم بين الحكومة الفرنسية والدول المهتمة وتم توسيع المشروع ليشمل بلدان شمال إفريقيا (ليبيا، تونس، المغرب)^(*)، وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاقيتين فقط الأولى مع النيجر في 08 ماي 1959م والثانية مع تشاد في 14 سبتمبر 1959م⁽⁵⁾، تقضي بضم مناطقيهما الصحراوية إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S) (انظر ملحق رقم 09).

أما تركيب المنظمة المشتركة الجغرافي والمكون في جزئه المركزي من الصحراء الجزائرية مضاف إليه قطع من صحاري الدول المجاورة كما يلي⁽⁶⁾:

(1) سعيدوني، بشير. "الصحراء الجزائرية بين رغبة الفرنسيين في الاحتفاظ بها وإصرار الجزائريين على عدم التنازل عنها"، الجزائر: مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2012م. ص. 347.

(2) Chikh , Slimane. L'Algérie porte de l'Afrique. Alger : Editions Casbah, 1999, p. 121.

(3) ليجاوي، محمد. مصدر السابق. ص. 316.

(4) عمار ملاح : محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2004م ، ص 213 .

(*) عرضت فرنسا على تونس والمغرب وليبيا، ورفضت ذلك جملة وتفصيلا بحجة انه يتناقض مع روح التضامن مع الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي التي تم إقرارها في مؤتمر طنجة . انظر: معمر العايب : مؤتمر طنجة المغربي دراسة تحليلية تقييمية ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010م ، ص 199.

(5) Slimane Chikh ,Op cit , p p .121-122.

(6) Treyer, Claud. Sahara 1956-1962. Paris: les belles lettres,1966. P. 83 .

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

- البلدية المختلطة لملحقة كولمب بشار، وجزء من ملحقة البيض الواقع جنوب جبال القصور ، والبلديات الأهلية ، وملحقات الساورة وتينفورارين وتوات وتندوف والأجزاء الصحراوية لدوائر قوندام وتومبوكتو وغاو .

- الأجزاء الصحراوية للبلديات المختلطة للأغواط والجلفة، وكذا البلديات الأهلية وملحقات غرداية والمنيعية و ورقلة، والبلديات المختلطة لتقوت والوادي، والبلديات المختلطة وملحقات تيديكلت و اجار و الهقار.

- الجزء الشمالي لإقليم تاهوا و أغاداس، والتي تضم مجموع فروع منطقة بيلما، وكذا منطقة بوركو وايندي وتبستي.

ظل من الأهداف العليا للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية هو الاحتفاظ بوحدة الصحراء الكبرى، على الرغم من استقلال الدول الإفريقية التي تعتبر الصحراء جزء من ترابها⁽¹⁾. حيث حاولت أن تجعل الصحراء الجزائرية بمثابة أرض مشاعة، وهو ما يعني حق استغلالها من طرف فرنسا والدول المتاخمة للجزائر⁽²⁾، حيث أعلنت المنظمة أن هدفها يرمي إلى استغلال موارد الصحراء لفائدة⁽³⁾:

1. الصحراويين .

2. الأقطار المتاخمة للصحراء.

3. لصالح الاقتصاد الفرنسي.

كان منظويا لهذه المنظمة نظريا أن تتخذ جميع الوسائل الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للسكان وذلك بالتنسيق مع برامج الدراسات والأبحاث الضرورية للتنمية ضمن مخطط

(1) Ibid. P.78 .

(2) الزبيري، محمد العربي. كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007م. ص. 227.

(3) بن عمر، الحاج موسى. بتروال الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر. الجزائر: وزارة الثقافة، 2008م. ص. 129.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

التحديث والتجهيز⁽¹⁾، كما يتعين عليها كذلك إعداد وانجاز مخطط للهياكل القاعدية خاصة في المجالات التالية وكنموذج على ذلك ويمكننا استعراض انجازات المنظمة كالتالي :

أولاً: التنمية الاقتصادية .

-1- في مجال الاستثمار والصناعة البترولية والكيمائية: حيث أصدرت في شأن ذلك مجموعة من القوانين ترمي إلى تشجيع وإنشاء المؤسسات الصناعية بالمناطق الصحراوية، كما قدمت مجموعة من التسهيلات المالية والجمركية لتحقيق ذلك. ففي 31 ديسمبر 1959م تم إنشاء الصندوق الصحراوي للتضامن (C.S.S)، الذي يشرف على توزيع العائدات البترولية على العمالات والبلديات بهدف تنميتها، كما أشرفت المنظمة في 19 نوفمبر 1959م على تدشين أول أنبوب لحمل البترول من حوض الحمراء إلى بجاية يبلغ قطره 60سم وطوله 662كلم² به أربع محطات للضخ بطاقة تبلغ 15,3 مليون من الأطنان في السنة. وفي شهر أوت 1961م تم إنشاء محطة للطاقة الشمسية تابعة لمعهد الطاقة الشمسية بجامعة الجزائر في ثلاث أماكن، إحداهما في المنطقة الصناعية، واثنان في قطاع التطور الريفي لبلدية المخادمة.

-2- في مجال النقل: سارعت السلطة الاستعمارية إلى وضع برنامج لانجاز شبكة جديدة للطرق والمواصلات والنقل الحضري سنة 1958م بإشراف المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بهدف تخفيف تكاليف النقل، وتسريع وتيرة البحث والتنقيب عن البترول في المناطق، فمن بين الطرق التي تم إنجازها الطريق المزفت يربط بين ورقلة وحاسي مسعود. أما فيما يخص النقل الجوي فقد صدر مرسوم بتاريخ 20 نوفمبر 1958م متعلق بتهيئة البنية التحتية لإنشاء مطارات في المناطق الصحراوية.

(1) نفسه. ص. 124.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

-3- **في مجال الاتصالات** : عمدت المنظمة إلى إنشاء شبكة اتصالات هيرتزية تربط بين مختلف جهات الوطن بشماله وجنوبه وشرقه وغربه، وذلك وفقا لثلاثة محاور رئيسية وهي كالتالي:

- المحور الأول: يشمل الجزائر، الأغواط، غرداية، ورقلة.

- المحور الثاني: يشمل قسنطينة، بسكرة، تقرت، ورقلة، حاسي مسعود، عين أمناس.

- المحور الثالث: يشمل وهران، بشار، تميمون، أدرار، عين صالح، تمنراست⁽¹⁾.

-4- **في مجال الري** : في إطار استكمال المنظمة لبرنامجها الاقتصادي لمعرفة كميات الثروة المائية الجوفية من اجل استغلالها واستخدامها فيما يخدم المصالح الاستعمارية، وفي هذا الصدد شرعت المنظمة ما بين 1959م و1960م في حملة لحفر 13 بئر على طبقة ميوبليوسان مجهزة بمضخات، بالإضافة إلى أنه في شهر ماي 1961م تم انجاز بئرين:الأول كان على مستوى منطقة الحذب على طبقة الأبيان عمقه 1340م أما الثاني فكان على مستوى حاسي بن عبد الله على عمق 1380م.

-5- **في مجال الفلاحة والزراعة** : بناء على المادة الأولى من قانون إنشاء المنظمة، والتي تهدف إلى العمل على تطوير الاقتصاد بالمناطق الصحراوية، اتخذت المنظمة عدة إجراءات بغية تطوير وتنمية الفلاحة والزراعة الصحراوية، وذلك باستصلاح الأراضي الزراعية، وتهنئتها ليتم توزيعها على الفلاحين مثل إعادة إنعاش غابات النخيل بمنطقة بني ثور والمخادمة وتوزيع تجهيزات فلاحية لصالح فلاحي هذه المنطقة الأخيرة.

ب- التنمية الاجتماعية:

-1- **في مجال السكن والتعمير** : في إطار المخطط العمراني التتموي بالمناطق الصحراوية وبناء على مرسوم صدر في 19 فيفري 1958م، أوكلت المنظمة مهمة تطبيق هذا المخطط إلى شركة معدات البنية التحتية الصحراوية (S.E.L. I.S)، والشركة القومية للبحث واستغلال

(1) شافو، رضوان. مرجع السابق. ص. 333، 337.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

البترول في الجزائر (S.N.Repal)، وعليه شرعت هذه الشركات منذ 1958م ببناء العديد من السكنات الاجتماعية والوظيفية وتهيئتها بتقنات وغرداية وبسكرة وادي مية و ورقلة.

2- في مجال الصحة: من أجل تحسين المستوى الصحي وترقية الحياة الاجتماعية بالمناطق الصحراوية، أصدرت السلطة الاستعمارية في 27 ماي 1961م قانونا خاص بالتنمية الاجتماعية بعمالتي الواحات والساورة، ففي ورقلة مثلا تم فتح مستشفى لطب العيون⁽¹⁾.

أمام هذه الانجازات يبدو لنا أن المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية جاءت فعلا للتنمية الاقتصادية والترقية الاجتماعية للصحراء الجزائرية، بل في نظر السلطة الاستعمارية امتداد للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية في الشمال مثل مصانع عنابة وأرزويو، ومشروع قسنطينة⁽²⁾، غير أن الشيء المؤكد والعارف بخفايا السياسة الاستعمارية بالمناطق الصحراوية يرى أن هذه الانجازات في حقيقتها هي لخدمة الاقتصاد والمجتمع الفرنسي على حساب سكان المجتمع الصحراوي⁽³⁾

وهو ما سعت جبهة التحرير الوطني إلى التأكيد عليه في جريدة المجاهد^(*)، حيث ذكرت أن هذه المنظمة ما هي إلا وكالة دولية لنهب الصحراء واستغلالها و إفريقيا⁽⁴⁾، بل إن هذه المشاريع وضعت اللبنة الأولى في طريق مشروع فصل الصحراء⁽⁵⁾.

(1) نفسه. ص. 337 ، 340.

(2) أهداف الاستعمار في الصحراء، المجاهد، العدد 98، 19 جوان 1961م، ص4.

(3) "L'O.C.R.S , dernière base de manœuvre du colonialisme Français", EL-Moujahid, n° 66, vol 3 , 20 Juin 1960,p p.133-135.

(*) جريدة المجاهد ظهرت في جوان 1956 م وكانت تصدر في مدينة الجزائر وتطبع على آلة الرونيو على شكل كراس . وكان توزيعها محدودا وظهرها غير منتظم نظرا للظروف القاسية والوضع الثوري الموجود في الجزائر. ويمكن تقسيم تطور هذه الجريدة إلى ثلاث مراحل إبان الثورة التحريرية وهي : المرحلة العاصمية (من جوان 1956 إلى جانفي 1957م) مقرها الجزائر العاصمة . المرحلة المغربية (جويلية 1957م إلى سبتمبر 1957م) مقرها مدينة تيطوان المغربية . المرحلة التونسية (من نوفمبر 1957 إلى غاية 19 مارس 1962م) . انظر : إبراهيم لونيبي : "جريدة المجاهد " ، مجلة الرؤية ، العدد 3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر ، 1997م، ص209.

(4) "la question du Sahara " , EL-Moujahid, n° 86, vol 3, 1 Novembre 1961,p p.606-608.

(2) " أهداف الاستعمار في الصحراء " ، المجاهد ، المصدر السابق، ص4.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

أما فيما يخص هيكل المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية فهي كالتالي :

01- لجنة عليا : يتحدد دورها في ضبط وتنسيق برامج العمل المشتركة ، ويشرف عليها مندوب عام يعينه مجلس الوزراء ، ويساعد المندوب هيئة تقنية للإدارة في انجاز البرامج وتحديد شروط تطبيقها . تتوزع مقاعد اللجنة العليا بالتساوي بين ممثلي المجالس الدستورية الفرنسية وممثلين لسكان المناطق الصحراوية (1).

02- المجالس الدستورية : تتكون من ستة عشر عضوا نصفهم نواب بالمجلس الوطني الفرنسي وأربعة يمثلون مجلس الشيوخ وعضوان من مجلس الاتحاد الفرنسي وآخران عن المجلس الاقتصادي ، كما يمثل سكان المناطق الصحراوية ستة عشر عضو كذلك نصفهم يمثل مناطق الصحراء الجزائرية ويتقاسم نصفهم الآخر مناطق صحراء موريتانيا والنيجر ومالي وتشاد بعضوين لكل منطقة² .

03- اللجنة التقنية : تتشكل من أربعة عشر عضو بمرسوم من مجلس الوزراء الفرنسي إضافة إلى الضابط العام. يمثل الإدارة الفرنسية ستة أعضاء ينوبون كل من وزارة المستعمرات الفرنسية والوزارة المكلفة بالجزائر بعضوين لكلتيهما وبعضو واحد لكل من وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية ووزارة الصناعة (3).

بالنظر إلى الهيكلة المتنوعة يمكن ملاحظة السيطرة الفرنسية على دواليب الأمور في هذه المنظمة ، وأيضا تبرز النوايا الحقيقية المنشأة من أجلها ، وهي بداية التصرف في هذه الصحراء بعيدا عن باقي أجزاء الجزائر ، وتمييزها بإجراءات فعلية تمنحها صيغة أخرى ، وحتى هذه الصيغة يهيمن عليها الفرنسيون وبالتالي فالنتيجة معروفة سلفا.

(3) Treyer, Claud. Op. cit . p. 84.

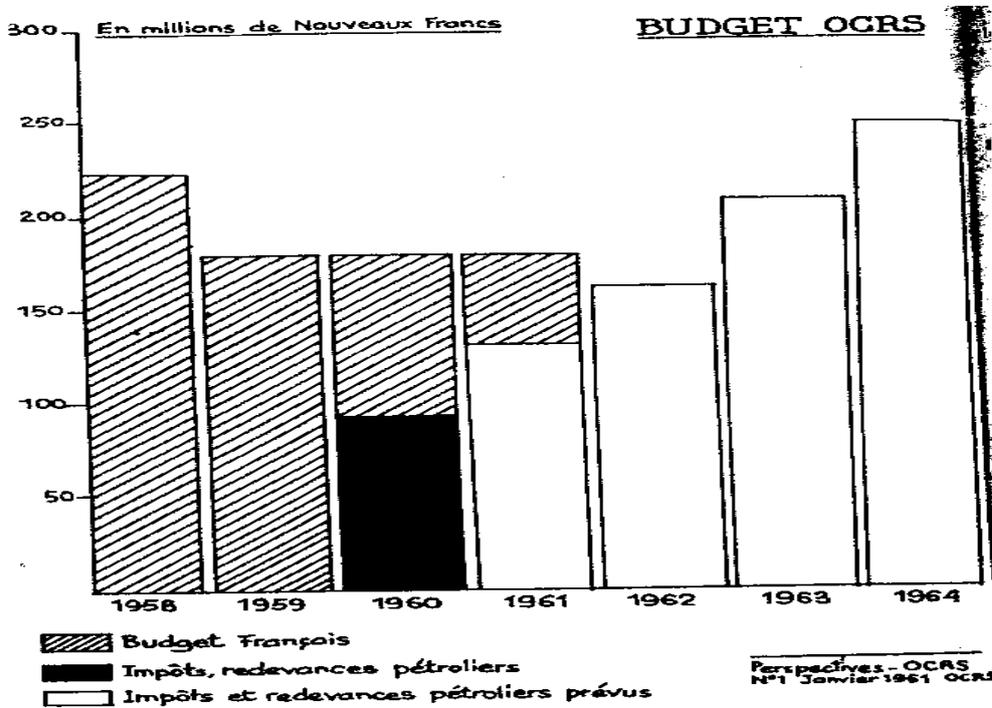
(2) الحاج موسى بن عمر : بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 126-127.

(3)Treyer, Claud. Op.cit . p. 84.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

أما عن الميزانية التي تتمتع بها المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، (انظر الشكل) فهي تتمتع بالشخصية المعنوية والمادية ، كما تستفيد المنظمة من المساعدة التقنية والمالية للهيئات المركزية الفرنسية ، ومن خدمات تنظيم المجموعات الصناعات الإفريقية ، والصندوق المركزي للمستعمرات، وكذلك من خدمات كل الهيئات النقدية والمالية الأخرى التي تدخل ضمن اختصاص وعمل المنظمة (1).

مدرج تكراري، يوضح ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية .



المرجع : الحاج موسى بن عمر : السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962،

المرجع السابق ، ص 120.

أما ميزانية هذه المنظمة ومواردها المالية فهي الميزانية الفرنسية بشكل رئيسي ما بين 1958م و1961م، حيث كانت في سنة 1958م تبلغ ستة وخمسين (56) مليون فرنك جديد، وارتفعت مباشرة في العام الموالي إلى مائتا وثمانية (208) مليون فرنك جديد لتصل سنة

(1) الحاج موسى بن عمر : السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، المرجع السابق ، ص 119.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

1961م إلى ألفين وثمانمائة وخمسة وخمسين (2855) مليون فرنك جديد ، وهذا يرجع إلى العائدات البترولية التي صارت تدر أموالا تساهم في الميزانية (1).

بالرغم من أن المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية تتدرج في إطار اقتصادي واجتماعي وينحصر مجال اهتمامها في البناء القاعدي ، فإنها سرعان ما أخذت طابعا سياسيا ، فبعد خمسة أشهر من إنشائها أحدث منصب وزير الصحراء في الحكومة المركزية بباريس وأصبح هو نفسه المفوض العام للمنظمة الناشئة (2) .

لا يمكن فهم الإستراتيجية التي اعتمدها الدولة الفرنسية في إدارة الحرب في الجزائر خلال الفترة ما بين 1959 و 1962 ولا فهم التطورات اللاحقة للعلاقات الفرانكو-جزائرية إلا من خلال دراسة كل من الآثارين القانونيين اللذان أنشئا لخدمة هذه الإستراتيجية. كان هناك أولا إنشاء المنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للصحراء من خلال المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء (O CRS) في يناير من عام 1957 وجعل منها منطقة مستقلة تحت وصاية مباشرة من فرنسا. ثم في نوفمبر 1958 كان هناك تكوين القانون الأساسي لتسيير عمليات البترول في الصحراء (قانون النفط الصحراوي CPS). الملاحظ أن هذه التسميات تستعمل فقط كلمة الصحراء دون الجزائر وهذا ما يبين الاتجاه الانفصالي المؤثر في هذه القرارات. حتى أن المسؤولين الفرنسيين كثيرا ما كانوا يستعملون المصطلح الغريب "شمال الجزائر" للدلالة على شمال البلاد. كان هناك في أذهانهم جزائران.

منذ عام 1902، كانت الصحراء مقسمة إلى أربع مقاطعات للجنوب الجزائري، مسيرة باسم فرنسا من قبل الحاكم العام للجزائر. بعد اكتشافات النفط الأولى، العديد من المسيرين وأعضاء البرلمان الفرنسي وكذلك متخصصين في الصحراء، قدروا بأن الوضع السياسي والإداري لم يعد مناسب لتسييره، لاستكشافه ولتطويره. ولتعزيز الوجود الفرنسي، كان من

(1) مجموعة باحثين. فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية. مرجع السابق. ص. 56.

(2) بن عمر، الحاج موسى. السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائري. مرجع السابق. ص. 8.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

الواجب عدم اعتبار المنطقة كجنوب الجزائر فكانت فكرة إنشاء مؤسسة ذات ميزانية خاصة ووسائل مخصصة لتكون مسؤولة على إدارة كل الصحراء، حتى خارج حدودها الجزائرية. كانت للصحراء، علاوة على ذلك، أهمية إستراتيجية عسكرية. ففي قمة هرم الجيش وفي بعض الجهات من قطاع الدفاع في ذلك الوقت، يعتقد البعض أنه سيكون لها أهمية عسكرية كبيرة في حال حرب عالمية محتملة: كانوا يعتقدون بأن هذا الفضاء الصحراوي الهائل سيشكل قاعدة خلفية للبحوث والتجارب لعمليات الجيش الفرنسي. وجود قواعد حماقير، رقان، IN-Ekker وبشار(التي لم يكشف عنها إلا لاحقا).

المطلب الثاني: وزارة الصحراء.

هي وزارة مستحدثة، وكما يدل اسمها فإنها تعنى بشؤون الصحراء وكل التطورات المتعلقة بها، وهي تمثل أو تجسد تطويرا للإستراتيجية الفرنسية، والتي أنشأت بقرار من مجلس الوزراء الفرنسي (*) في 13 جوان 1957م⁽¹⁾،

والذي صدر في الجريد الرسمية الفرنسية بتاريخ 5 نوفمبر 1957م يلحق فيه المقاطعات الصحراوية بفرنسا مباشرة⁽²⁾، وعلى رأس هذه الوزارة وزير، حيث أول من قام بهذه المهمة هو ماكس لوجان (*). وهذا الإجراء يمثل خطوة في طريق تحقيق الخطة الفرنسية الهادفة لفصل

(*) أنشأت هذه الوزارة بقرار من مجلس الوزراء الذي يرأسه بورجيس مونوري، وأوكلت إلى ماكس لوجان. انظر : مجموعة باحثين : فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 100.

(1) Médard, Frédéric. « **le Sahara 1957- 1962 mutation administrative économique et sociologique** ». Lyon , 20-22 juin 2006 , , ENS LSH , 2007 ,

http://ens-web.ens-lsh.fr/colloques/France-Algérie/communication_php3_id-article_245

(2) " أهداف الاستعمار في الصحراء ". المجاهد . مصدر السابق. ص. 7.

(*) ماكس لوجان : عضو الفرع الفرنسي الأمامي الاشتراكي (S.F.I.O) والذي كان يشغل منصب كاتب دولة للقوات المسلحة المكلف بالشؤون الجزائرية وذلك منذ 16 فيفري 1956م ، وبهذه الصفة عرف بمواقفه العدوانية وجرائمه النكراء اتجاه الجزائريين والثورة الجزائرية كعملية اختطاف الطائرة التي تقل الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956م ، وعضويته في اللجنة المصغرة لدعم إسرائيل بالأسلحة في إطار العدوان الثلاثي على مصر يوم 29 أكتوبر 1956م ، وإدارته لعمليات إنشاء الخطوط الشائكة المكهربة تحت إشراف وزير الدفاع اندريه موريس في جوان 1957م. انظر : مجموعة باحثين: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 100.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

الصحراء⁽¹⁾، إذ يعتبر هذا الوزير سكان الصحراء مواطنين فرنسيين حيث قال في تقرير له ما يلي⁽²⁾ :

«...les populations Sahariens qui n'ont pas été soumises sont devenues françaises et sont découvertes, mais véritablement restées fidèles ...je considère les Sahariens comme des citoyens français qui doivent participer à l'administration de leurs affaire»

كلام يعبر عن وجهة نظر سواء أكان الأمر صحيحا أم لا، ولم يكتف وزير الصحراء ماكس لوجان بتطبيق هذه السياسة بل انه تجاوزها إلى البحث عن مبررات تاريخية تعتمد للتدليل على أن الصحراء كانت أرضا خالية قبل اكتشافها من طرف فرنسا، والتي أصبحت بذلك المالك الشرعي لها⁽³⁾. ومنه فإنها لا تعتبرها قطعة من الجزائر بل قطعة من الأراضي الفرنسية ما دام يشرف على شؤونها وزير خاص في الحكومة الفرنسية⁽⁴⁾، مما يسهل تحقيق العديد من طموحات إدارة الاحتلال الفرنسي المستقبلية وخاصة الاقتصادية منها⁽⁵⁾

فلقد كانت تعني هذه الوزارة بشؤون متعددة والتي تضمنت تحت مسؤوليتها مديرية فرعية للمالية ومصالحة للمستخدمين والشؤون الإدارية ، ومصالحة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومصالحة للشؤون الصحراوية ومراقبة عامة للأمن⁽⁶⁾ ، وقد شملت كل مصلحة على ما يلي :

⁽¹⁾ قداش، محفوظ . حكايات نارية شهادات حول الثورة التحريرية . تر: محمد المعراجي. الجزائر: موفم للنشر، 2011م. ص. 187.

⁽²⁾ مجموعة باحثين. فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية. مرجع السابق. ص. 102، 103.

⁽³⁾ الزبيري، محمد العربي. ديغول... والصحراء . الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الشمال. مرجع السابق. ص. 193.

⁽⁴⁾ مجموعة باحثين. فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية . مرجع السابق. ص. 49.

⁽⁵⁾ Cherles, De Gaulle . Extraits pour l'avenir. Paris: Edition Berger Levraut et Librairie Plon, 1973.p. 115,116.

⁽⁶⁾ ابن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع السابق. ص. 119، 121.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

01- مصلحة المالية و بها عدة دوائر هي:

أ- دائرة التنظيم والدراسات المالية : والتي تتكفل بانجاز كل الدراسات ذات العلاقة بالمسائل المالية بالتنسيق مع المصالح المعنية ، ومن هذه المسائل نذكر الخزينة ، القرض ،... ، كما تعنى بالإجراءات اللازمة لدفع وتطوير تلك الدراسات ، ودراسة مستقبل الإصلاح المالي المحلي ، والمشاركة في وضع الميزانيات للمجموعات المحلية.

ب- دائرة الميزانية والمحاسبة والعتاد : وهي بدورها تتكفل بتحضير مشروع ميزانية الصحراء وتوجيه تنفيذ الميزانية وضمان تسيير عتاد وبنيات الإدارة المركزية للصحراء ، وكذا انجاز الأبحاث واخذ الإجراءات الخاصة بصرف النفقات العمومية المتضمنة في ميزانية الصحراء بالتنسيق مع وزارة المالية في حكومة باريس.

ج- دائرة الشؤون الجبائية والعقارية : وعهدت إليها في حدود صلاحيتها معالجة كل المسائل التي تدخل في اختصاصها، وتسيير المستخدمين في مناطق الصحراء في إدارات المالية ، وتوجيه ومراقبة سير المصالح المحلية⁽¹⁾.

02- مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبها عدة دوائر هي:

أ- دائرة الشؤون الاجتماعية : التي كلفت بمعالجة قضايا التربية والتعليم العام والتقني، والبناءات المدرسية والمراكز الصحراوية للتربية والتكوين، وبالشباب والرياضة والصحة العمومية، وبالزراعة والريف، وبالمساعدة الاجتماعية والسكن.

ب- دائرة الشؤون الاقتصادية : والتي تشغل بالصناعات التقليدية والتجارة ، والأسعار والتموين ، وبالبريد ، وبكل الأمور الاقتصادية.

ج- دائرة الحماية الاجتماعية والعمل: وتعالج مسائل شروط وظروف العمل والتأمين والتشغيل والرواتب وطب العمل والضمان الاجتماعي والمنح العائلية⁽²⁾.

(1) Treyer, Claud. Op.cit . p . 75,76.

(2) بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع السابق. ص. 121، 122.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

تعمل هذه الوزارة في كل المجالات الاقتصادية كالتجارة والصناعة والأسعار وغيرها، والاجتماعية كالتعليم والتكوين والشباب والرياضة والصحة والعمل والمنح العائلية وغيرها، بالتنسيق مع وزارة المالية، والحكومة الفرنسية، والمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، ولجنة تقنية مكونة من ثمانية (08) أعضاء⁽¹⁾ يمثلون الوزارات التالية : الدفاع والخارجية والمالية والمناجم والعمل والوزير المقيم ووزير التعاون، وتسعة (09) أعضاء مهمتهم معالجة المشاكل التقنية والصناعية والاجتماعية⁽²⁾.

تبرز الأهمية التي أولتها للصحراء خاصة فيما يتعلق بإشراك العديد من الوزارات، غير أنها لم تتمكن من العناية بالبرامج التي وضعتها كما تدعي، لأنها لم تشذ عن بقية مؤسسات الاحتلال الفرنسي، فعلى سبيل المثال قطاع الشبيبة والرياضة الذي تدعي العناية به لم تحرك فيه ساكنا لأنه كان سيشكل نوعا من الحركية والاحتكاك الذي ينجم عنه وعي في أوساط الشباب، بل على العكس كانت تمنع هكذا نشاطات في الصحراء، فأين ما ادعته من اهتمام بالشؤون الصحراوية كافة وما ادعاه وزير الصحراء في تقريره ؟. لكن الملاحظ في ذلك هو هيمنة الشأن الاقتصادي على هذه الوزارة والذي يدفعنا إلى التساؤل عن مصادر تمويل هذه الوزارة ؟

ونظرا لعدد الهيئات والوزارات المنسقة معها فان مصادر تمويل خزينتها (انظر الملحق رقم 10) هي:

01-الخزينة الفرنسية: حيث بلغت سنة 1958م حوالي مئة وخمسة وستون (165) مليون فرنك وأربع مائة وثلاثة وستون (463) مليون فرنك سنة 1959م، وثلاث مائة وإحدى عشر (311) مليون فرنك سنة 1960م، ومائتين وخمسة وسبعون (275) مليون فرنك سنة 1961م⁽³⁾، وفي هاتين السنتين الأخيرتين يبرز انخفاض في مساهمة التمويل المركزي، إلا

(1) مجموعة باحثين . فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية . مرجع السابق . ص. 49.

(2) بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع السابق. ص. 121، 122.

(1)Treyer, Claud. Op.cit . p 87.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

أن العائدات البترولية عوضت النقص حيث وصلت مساهمتها سنة 1961م حوالي مائة وخمسة وعشرون (125) مليون فرنك.

02- ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية : فلقد ارتفعت هذه الميزانية من سنة 1958م إلى 1961م بأكثر من خمسة أضعاف، حيث كانت تبلغ ستة وخمسين (56) مليون فرنك، لترتفع مباشرة في العام الموالي إلى مائتين وثمانية (208) مليون فرنك، لتصل سنة 1961م إلى أكثر من مائتان وخمسة وثمانون (285) مليون فرنك (1).

03- الصندوق الصحراوي للتضامن، وميزانية مكتب الاستثمار الإفريقي في إفريقيا (B.I.A) : فلقد ساهم الصندوق الصحراوي للتضامن في سنتي 1960م و 1961م بمبلغ يقترب كلاهما من عشرين (20) مليون فرنك، في حين ساهم مكتب الاستثمار الإفريقي بمبالغ تقدر بثلاثة ونصف (3.5) مليون فرنك سنة 1958م، لتصل إلى تقريبا تسعة (9) ملايين فرنك سنة 1961م (2).

المطلب الثالث: مكتب الاستثمار في إفريقيا

شعر الفرنسيون بأهمية الصحراء الإستراتيجية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية(*)، فبدأوا يضعون الخطط والمشاريع لإقامة قواعد عسكرية تحمي ظهر أوروبا الغربية . فإن الصحراء أفضل مكان تهرب إليه أوروبا وخاصة فرنسا مصانعها الحربية وإمكاناتها العسكرية ، وتتخذة قاعدة هجوم على المعسكر الاشتراكي، وتمنح لأوروبا في هذه الحالة إمكانية الانسحاب والمناورة الاستراتيجية اللتين كانتا تقتقدهما في أراضيها. كل ذلك دفع بالإدارة الفرنسية إلى تأسيس المكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية، الذي وضع مركزا هاما له أطلق عليه اسم مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي (3).

(1) بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع السابق. ص. 122.

(2) بن عمر، الحاج موسى. بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر. مرجع السابق. ص.

123.

(3) الملي، محمد. المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب. ط2. لبنان: دار الكلمة للنشر، 1983م. ص 67.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

ومن هذا المنظور الاستراتيجي قد حققت نوعا من التوازن في الدفاع ، ومنه نقول أن الصحراء الجزائرية كانت في نظر الفرنسيين وبخاصة العسكريين منهم بمثابة المفتاح للدخول إلى عمق إفريقيا وفي نفس الوقت مفتاح الدفاع عن أوروبا الغربية وحوض البحر الأبيض المتوسط. لذا قام الاستعمار الفرنسي بوضع برنامج لإقامة قواعد عسكرية اقتصادية في إفريقيا، ولقد أطلق على هذا التنظيم اسم مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي.

إن هذا التنظيم الصناعي الإفريقي (Zone d'Organisme Industriel Africain) في حقيقة الأمر يهدف إلى إرساء أسس ثابتة لصناعات حربية حديثة مثل صناعة الصواريخ بمختلف أنواعها وصناعة الأسلحة والمتفجرات وكل ما يتطلبه بناء جيش عصري لمواجهة الزحف الشيوعي وتكون الموارد الإفريقية هي حجرها الأساسي⁽¹⁾، وإخفاء الهدف الحقيقي من وراء هذه القواعد العسكرية اختيار لها غطاء اقتصادي وهو "تطوير الصناعات في البلدان الإفريقية"، حيث تم اختيار مراكز التنظيم الصناعي الإفريقي في المناطق التالية⁽²⁾ :

- المنطقة 01: وتمتد من نواحي كولمب بشار في الجنوب الغربي الجزائري، وتشمل أقصى الغرب الجزائري، وأقصى الشرق المغربي، والجزء الشمالي الغربي من الصحراء الجزائرية.
- المنطقة 02: وتغطي نواحي الكويف وجبل العنق، نص تصميمها على إدماج جزء من التراب التونسي، وأقصى الشرق الجزائري، والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية.
- أما المنطقة الثالثة فقد اختير لها غينيا، بينما اختيرت مدغشقر مقرا للمنطقة الرابعة⁽³⁾.

ما يؤكد الطابع العسكري لهذه المناطق رغم مظهرها الاقتصادي هو إنشاء ما يسمى بالمكتب الإفريقي للدراسات والإشغال الصناعية العسكرية⁽⁴⁾، والذي هو مرتبط بمناطق التنظيم الصناعي الإفريقي ، حيث ينص القانون الأساسي لهذا المكتب على تدخل الجيش الفرنسي في

(1) "الخفايا العسكرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء" . المجاهد . العدد 102 . 14 اوت 1961م . ص 8.

(2) Treyer, Claud. Op.cit. p. 39.

(3) الملي، محمد . المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب . مرجع السابق . ص . 67 .

(4) الحداد، سعاد . "أحلام ديغول في الصحراء الجزائرية" . مجلة الراصد . العدد 01 . الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2002م . ص . 18 .

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

بناء ومراقبة كل المعامل التي تبنى بهذه المناطق لصالح الصناعات الحربية (1)، وبناء على هذا كلف سلاح المهندسين التابع للجيش الفرنسي ببناء قسم أساسي من هذه المعامل وتحقيق شطرها الأهم. وبالنظر إلى أن البلاد التي اختيرت لتشملها مناطق التنظيم (*) الصناعي الإفريقي أحرزت على استقلالها تحت ضغط الثورة الجزائرية ومنها تونس والمغرب وباقي دول المجموعة ، فلقد تقلص هذا البرنامج لينحصر ويتركز في الصحراء الجزائرية (2)، التي ستكون هي القاعدة العسكرية التي تمون أوروبا بالعتاد الحربي، نظرا لأهمية الصحراء الجزائرية كفضاء يتوفر على كل شروط الحرب العصرية من ملاجئ للطائرات ومراكز القيادة ومخازن الذخائر والعتاد ،وكذا إقامة صناعات حربية ثقيلة اعتمادا على ما تتوفر به من ثروات معدنية وبتروولية (3).

بناء على ذلك تحولت الصحراء الجزائرية ومنطقة بشار ورقان على الخصوص، إلى قاعدة حربية ضخمة تجري فيها كل التجارب الحربية العصرية كالسلاح النووي والصواريخ، معلنة على طموحاتها العسكرية التي تعتبرها مشروعة، والتي أعلنها صراحة الجنرال دوغول في إحدى خطاباته عن رغبة فرنسا في أن تصبح قوة عسكرية تملك القوة النووية، لذا فإن من أخطر الإجراءات العملية العسكرية التي أقدمت عليها فرنسا في الصحراء الجزائرية هو إنشاء

(1) مجموعة باحثين . التجارب النووية الفرنسية في الجزائر دراسات وبحوث وشهادات. ط1. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2000م. ص. 23.

(*) لقد برزت هذه الأهمية غداة الحرب العالمية الثانية حتى احتلت أولوية الاهتمامات لدى المؤسسة العسكرية الفرنسية ، حيث تبين للحلفاء من خلال المعارك التي دارت رحاها بينهم وبين دول المحور في صحراء ليبيا الأهمية الإستراتيجية للصحراء الإفريقية بالنظر إلى موقعها الممتاز . ولقد خلصوا إلى نتيجة مفادها أن مالك الصحراء يكون بيده مفاتيح الشمال الإفريقي ومغاليق إفريقيا السوداء ، ومن ثم يستطيع في ذات الوقت التحكم في البوابة الجنوبية لأوروبا. انظر: بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع السابق. ص. 165.

(2) ديهكال الطيب. واقع التجارب النووية الفرنسية وخلفياتها في منطقة عين ايكو. الجزائر: دار القصة للنشر، 2004م. ص. 86.

(3) "الخفايا العسكرية لتشييت الفرنسيين بالصحراء". المجاهد . مصدر السابق . ص. 8.

الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية

مراكز للتجارب النووية والتي تدخل في إطار سباق التسلح⁽¹⁾، الذي ترغب فرنسا أن تكون أحد رواده والذي ترجع جذوره إلى بدايات القرن العشرين⁽²⁾، مختارة الصحراء الجزائرية كرقعة جغرافية خاصة بتجاربها، ضاربة المخاطر الناجمة عن ذلك ضرب الحائط⁽³⁾.

(1) العبودي، عبد الكاظم. "التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة والبيئة". مجلة المصادر. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، العدد 01، 1999م. ص. 183، 184.

(2) بوضرساية، بوعزة. "التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية". الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر. مرجع السابق. ص. 281.

(3) منصور، عمار. "الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية". مجلة الرؤية. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 3، 1997م. ص. 43.

مما سبق ذكره يمكن القول أن العلاقة بين اكتشاف البترول والغاز في سنة 1956م، وبين إنشاء وزارة خاصة بالصحراء وتأسيس المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، ومشروع تأسيس جمهورية صحراوية مستقلة، وفصل الصحراء إداريا عن الجزائر بإنشاء عمالتين وهما الواحات والساورة وربطهما مباشرة بوزارة الصحراء في سنة 1957م، وكل المنجزات القاعدية من طرق وسكك و وسائل الاتصال كان القصد من هذه التعزيزات هو الاحتياط للمستقبل وفصل الصحراء نهائيا عن الشمال في حالة اضطرار الاستعمار الفرنسي الاعتراف باستقلال الجزائر.

إن تثمين مناطق الصحراء الجزائرية بما تضمن من تجهيز قاعدي لتأمين المواصلات و الاتصالات وما اشتمل من انجاز وتطوير لمختلف المشاريع على حساب الأراضي الصحراوية وتسهيل عمليات استثمار و استغلال البترول و الغاز لتزويد السوق الفرنسية و الأوروبية بما تحتاجه من الطاقة لتحريك دواليب اقتصادها، دعم سلطة الاستعمار الفرنسي في الصحراء إضافة الى اطر مؤسساتية لرعاية الخطة الاستعمارية المدروسة، فجات فكرة إنشاء المكتب الصناعي الإفريقي الذي تحول إلى مكتب الاستثمار في إفريقيا منذ 1956، وتأسيس ما سمي بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ووزارة الصحراء التي أكدت الغرض السياسي لهذه الأطراف.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالِح ومطامح

المبحث الاول: مصالِح دول الغربية

- . المطلب الاول :تأمين الاقتصاد الاوروبي .
- . المطلب الثاني : الدفاع الاوروبي المشترك .

المبحث الثاني :مطامح دول الجوار ومواقف أخرى

- . المطلب الاول :تونس وليبيا .
- . المطلب الثاني:مالي والنيجر .
- . المطلب الثالث:المغرب وموريتانيا .

من خلال ما مرّ بنا في الفصول السابقة، ومدى تمسك إدارة الاحتلال الفرنسي بالصحراء الجزائرية وجهودها الاستعمارية في مختلف الميادين، وسبب في ذلك النفط باعتباره شريان الحياة الاقتصادية، سواء لفرنسا أو حتى للدول الغربية مما يعكس تمسكها بالصحراء الجزائرية حتى أنها اتبعت أسلوب آخر ومعركة بوجه جديد " بإغراء دول الجوار"، حول هذا وأكثر سنجدّه من خلال المبحثين التاليين:

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

المبحث الأول: مصالح دول الغربية .

المطلب الأول: تأمين الاقتصاد الأوروبي:

لما أفضت الجهود التي كانت تبذلها السلطات الفرنسية في استثمار ثروات الصحراء إلى نجاح محقق، بدا للفرنسيين في ذلك حل جذري لمشكلاتهم المالية و الاقتصادية و ضمان لأمنهم الطاقوي و الاستراتيجي. وفي مرحلة من مراحل معركتها البترولية، كانت فرنسا تظهر في موقفها من ثروات الصحراء أنها تسعى لتكتسب استقلاليتها من شركات "الكارتل" الغربية السبع للبتروول (*) التي تتحكم في الأسعار العالمية للنفط و عمليات الاستثمار و النقل و التسويق خارج الكتلة الاشتراكية.

غير انه في واقع الأمر لا يمكن اعتبار الخلاف بينها و بين هذه الشركات جذريا، خاصة في ظرف يوجد فيه منافس قوي خارج الكتلة الرأسمالية وهو الاتحاد السوفياتي الذي كانت قدراته النفطية بالأمس القريب لا تذكر، إلا انه وفي ظرف سنوات أصبح قوة يحسب لها حسابها في المجال النفطي، ففي سنة 1950 كان الاتحاد السوفياتي ينتج 38 مليون طن من البترول ليقفز سنة 1960 الى 135 مليون طن، وكان متوقعا ارتفاعه إلى 240 مليون طن بعد 5 سنوات (1).

ويبلغ إنتاج الاتحاد السوفياتي في مطلع الستينيات إلى ثلث الإنتاج الأمريكي من البترول، ومع ذلك استطاعت جمهوريات الإتحاد السوفياتي أن تصدر كميات بترولية هامة خارج الكتلة الاشتراكية وصلت إلى كوبا سنة 1960.

(*) وهي شركة استاندرا أوليل أوف نيو جرسي (أمريكية). شركة سوكوني موبيل (أمريكية). شركة استاندرا أوليل أوف كاليفورنيا (أمريكية). شركة جولف أوليل (أمريكية). شركة تكساس أوليل (أمريكية). شركة روابال دوتش شال (أنجلوهولندية) شركة البترول الانجليزية (إنجليزية) أنظر: الدوري، محمد أحمد. مرجع سابق. ص.

(1) "صحراؤنا في نظر الغرب قاعدة الاستعمار". المجاهد. ع.103، 1961/08/28. ص. 8.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

وبما أن وتيرة الاستهلاك للمواد البترولية في الاتحاد السوفياتي هي اقل من وتيرة الإنتاج لديه فان ذلك كان يشكل ضغطا كبيرا على الكتلة الرأسمالية في السنوات التالية⁽¹⁾، خصوصا في قطاع حساس وحيوي و قاعدي مثل قطاع البترول.

وبظهور هذا الوضع الجديد، وفي وقت بلغت فيه الحرب الباردة أوجها، كان لزاما على كتلة الدول الغربية أن تتجاوز خلافاتها العرضية نحو رسم سياسة مشتركة ترقى إلى مقاومة نفوذ البترول السوفياتي⁽³⁾.

ولقد شكلت أزمة قناة السويس عام 1956م وما تبعها من عدوان ثلاثي على مصر، و إغلاق القناة في وجه الملاحة الدولية بقرار مصري وخاصة ناقلات البترول التي تمون أوروبا الغربية- منعظفا حاسما ليدفع الموقف الأوروبي عامة و الفرنسي على وجه الخصوص إلى النظر في حل ينفذ الاقتصاد البترولي من هذا الانسداد الذي ألزم ناقلات النفط الأوروبية على الطواف حول إفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح، وما خلف ذلك من خسائر النقل الإضافية .

ومما ترتب على هذه الأزمة أيضا، هو النقص الفادح في كميات التموين بالنفط ومشتقاته التي كانت تتوجه من بلدان الشرق الأوسط إلى أوروبا الغربية مما اضطر هذه الدول إلى فرض قيود على توزيع البترول للإغراض الإنتاجية و الاستهلاكية على حد سواء، و بل ذهبت إلى ابعاد من ذلك حيث قيدت استخدام السيارات، و حددت حجم ساعات الإنارة و التدفئة .

بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفضت احتياطات دول أوروبا الغربية من الذهب ومن العملة الصعبة، و ذلك من جراء لجوءها إلى استيراد النفط من أمريكا من جهة، ومما تبع ذلك من ارتفاع سعر هذا النفط من جراء كثرة الطلب عليه من جهة أخرى⁽²⁾.

وراحت حينئذ أفكار تدعوا إلى البحث عن النفط غرب القناة، فكانت إفريقيا الشمالية في مقدمة المناطق المرشحة لذلك، ومما شجع الشركات البترولية على اقتحم هذا الفضاء الجديد هو سيطرة الإدارات الاستعمارية على معظم هذه الأقاليم، فتلاقت بذلك المصالح الاحتكارية مع

(1) البراوي، راشد. مرجع سابق. ص. 39.

(2) نفسه. ص. 16 .

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

المصالح الاستعمارية، و تزوج الاستعمار الجديد مع الاستعمار القديم، وهو ما أنتج تسهيل إجراءات الاستغلال على المستثمرين، ووفر لهم مختلف الامتيازات و المساعدات و الضمانات الأمنية، إضافة إلى ميزة قرب السواحل الإفريقية من الموانئ الأوروبية .

ومن هذه الاعتبارات كلها جاء عزم دول أوروبا الغربية على دفع الصناعة النفطية في مناطق أخرى من العالم بعيدا عن بؤر التوتر و الضغط⁽¹⁾. و لعل الكشوفات النفطية الكبرى التي تمت في الجزائر و ليبيا و نيجيريا و الغابون، و ابتداء من سنة 1956م، تزيد وضوحا للإستراتيجية الأوروبية الجديدة.

نشرت اللجنة الاستشارية للطاقة التابعة للمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (O.E.C.E.) تقريرا في ماي 1956م*، أثار جملة من المسائل مثل قضية التمويل بالنفط و مشكلة الأسعار و الأمن الاقتصادي، تلك المشكلات التي تطرح قضية التبعية المتزايدة التي تعيشها أوروبا من جراء اعتمادها على استيراد المحروقات، ولقد أثبتت أزمة السويس -التي حدثت مباشرة بعد نشر هذا التقرير- ما جاء فيه من مأخذ و مخاوف من مسألة الأمن من التزود بالبتترول من وراء البحار .

ومن الملاحظ أن الفترة التي تناولها هذا التقرير تميزت بانقلاب في الوضعية الاقتصادية فقد توقف نمو الحركة الصناعية بين سنتي 1956م و 1958م في أوروبا بعد أن كان نشطا سنة 1955م، حي أن الطلب العام من الطاقة في أوروبا خلال تلك السنوات لم يطرأ عليه تغيير، إذا ما استثنينا البترول من بين أنواع الطاقة الأخرى المستعملة هناك، الذي سجل ارتفاعا في نسبة التموين من 21% سنة 1955م إلى 30% سنة 1959م. كما أن نسبة الاستهلاك الأوروبي من البترول قد بلغت في هذه السنة أكثر من 150 مليون طن، وهو رقم تضاعف ثلاث مرات على الأقل عما كان عليه سنة 1948م. ولقد سجلت الزيادة في استهلاك النفط

(1) نفسه. ص. 17.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

متوسطا سنويا بلغ 11.3% خلال السنوات العشر الممتدة بين 1949م و 1959م⁽¹⁾، و بذلك تكون أوروبا قد استهلكت حتى هذه السنة (1959م) 20% من مجموع النفط المستعمل في العالم الحر، مقابل 17% قبل أربع سنوات.

غير أن هذا الطلب المتزايد و الملحوظ لم يشكل مصدر قلق أو عائقا أساسيا للاقتصاد الأوروبي، بحيث أمكنت مواجهته بدفع الإنتاج في الشرق الأوسط، فارتفع بذلك من 15.8 مليون طن سنة 1939م إلى 70.1 مليون طن سنة 1949م ليبلغ 226.7 مليون طن سنة 1959م، وارتفعت بالإضافة إلى ذلك تقديرات الاحتياطي الثابت وجوده لمنطقة الشرق الأوسط و أصبحت تشغل المركز الثاني على المستوى العالمي في هذا القطاع⁽²⁾.

من جهة أخرى فقد توقع (موريس لومير Maurice Lemaire) الوزير الفرنسي للتجارة و الصناعة انه إلى جانب نقل الغاز الطبيعي الجزائري غير الأنابيب - الذي سيمكن من تغطية أسواق كل الدول الغربية الست*، مضافا إليها انكلترا - فان بواخر نقل غاز الميثان ستمكن من تموين اليونان و السويد و النرويج، و حتى أيسلندا و بسعر تنافسي، و ذلك باستثمار ضروري يبلغ غلافه 160 مليار فرنك .

وأمام هذه الإمكانيات الضخمة التي يوفرها الغاز الجزائري تحرك (لومير Lemaire) باتجاه المجلس الأوروبي مقترحا عليه إصدار توصية بهذا الشأن، و لقد سعى في هذا الصدد من اجل إنشاء "جمعية وطنية من اجل الدفاع عن الصحراء الفرنسية وتتميتها". لقد تبنت هذه الجمعية مشروعا في هذا الشأن حمل تسمية الغاز الأورو- إفريقي (Eurafrigaz) .

وما تجدر الإشارة إليه أن احتياجات أوروبا في هذه الفترة من البترول كانت في حدود 25 مليون طن، تتوقع السلطات الفرنسية تلبية البترول الجزائري لنصف هذه الاحتياجات في سنة

* كانت اللجنة تحت رئاسة السيد هارولد هاتلي (Hartly Harold) وكان التقرير تحت عنوان "أوروبا أمام الاحتياجات المتزايدة من الطاقة. أنظر: موسى، بن عمر. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع سابق. ص. 160.

(1) الحاج موسى، بن عمر. مرجع نفسه. ص. 161.

(2) الدراوي، راشد. مرجع سابق. ص. 12.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

1960م و تغطيته الطلب كله في سنة 1970م، و مقابل توفير الاحتياجات الأوروبية من البترول تتوقع السلطات الفرنسية كسب عائدات تقدر ب 500 مليون دولار وهو المبلغ الذي يمثل نصف عجز ميزان التجارة الخارجية الفرنسية سنة 1956م، ولم تكن الحكومة الفرنسية هي الوحيدة في الاهتمام ببترول الصحراء، بل كان يسترعي اهتمام معظم دول أوروبا الغربية التي تعتبره ورقة اقتصادية مثلما هي ورقة دبلوماسية و إستراتيجية.

و يتضح من خلال هذه الأرقام أن البترول القادم من إفريقيا، و بالأخص البترول الجزائري قد ساهم بشكل ملحوظ في ارتفاع وتيرة النمو في أوروبا فيما يخص التمويل و الاستهلاك على حد سواء.

و بالرغم من أن بعض الاحتمالات كانت تتوقع ارتفاع الكميات من البترول المستورد إلى أوروبا من الشرق الأوسط و فنزويلا في سنوات الستينيات إلا انه كان من المحتمل أيضا وفقا لمصادر المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي أن التمويل من هذه المناطق سيتضاءل نسبيا بتزايد واردات الشمال الإفريقي و الجزائر بالخصوص من هذه المادة و كذا واردات الاتحاد السوفياتي. غير أن ذات المصادر رأيت أن هذه المناطق الجديدة للتمويل ستتحدد مكانتها في السوق الأوروبية وفقا لطريقة استجابتها لمتطلبات السوق التنافسية للتصدير مع المناطق التقليدية، مثلما ستحددها السياسة النفطية المنتهجة في هذه البلاد (1).

وعلى كل، فانه بالنظر إلى مستوى الطلب من البترول في أوروبا في نهاية الخمسينيات، ساد الاتجاه إلى ضرورة وضع خطوط لأنابيب اكبر قطرا، استجابة للتطور الحاصل في المجال و الذي سيدفع إلى تعديلات في البنية القائمة للنقل البترولي وفي الوسائل التقليدية مما يضمن ازدياد الطلب في استهلاك البترول.

أما الغاز الطبيعي الذي لم يستعمل تماما قبل الحرب الكونية الأخيرة، فانه أصبح يحتل بعد ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا السوفياتية مكانة هامة في الصناعة. ففي الولايات

* وهي ألمانيا الغربية، بلجيكا، وإسبانيا، وهولندا، وفرنسا ولكسمبورغ .

(1) الحاج موسى، بن عمر. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع سابق. 163.

الفصل الرابع:الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

المتحدة الأمريكية بلغ إنتاجه 300 مليون متر مكعب سنة 1959م، إما في الاتحاد السوفياتي فان مخطظه السادس توقع أن يبلغ إنتاجه من الغاز 40 مليون متر مكعب. و يجدر التذكير بأنه مهما تكن مسافة البعد بين موضع الإنتاج و موضع الاستهلاك يبقى الغاز الطبيعي هو المادة الطاقوية الأقل تكلفة، إضافة إلى ميزة النقاء الذي تقتضيه برامج الحفاظ على البيئة.

و بالنظر إلى الحجم الذي تم اكتشافه من الغاز الطبيعي في الصحراء فان بعض الأوساط قد ذهبت إلى القول بان الغاز الطبيعي مرشح إلى تقديم فرص اكبر من الاستثمار من التي يعطيها البترول هناك، أن على مستوى الاقتصاد الفرنسي أو الأوروبي⁽¹⁾. ومع هذا، فان بعض الدول الأوروبية لا تبدي اهتمامها بالمحروقات في الصحراء إلا من اجل تنويع مصادر التموين بالطاقة لديها، إذ أن لكل دولة مصالح تراها في خدمة سياسيتها. و مثالا على ذلك فان اقتصاد ألمانيا الغربية يقوم على التجارة العالمية و المبادلات التجارية، وان استيراد بترول الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية يمكن هذا البلد من ضمان أسواق لبيع منتجاته المصنعة عن طريق التبادل. كما أن استيراده للغاز الطبيعي من صحراء الجزائر يشكل تهديدا حقيقيا لنشاط تجارة الفحم لمنطقة الروهر الألمانية.

ولقد كان الغرض من إشراك فرنسا للبلدان الغربية في مشاريع الاستثمار هو الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية في دفع عملية الاستغلال في الصحراء، و كذا الاستفادة من الخبرات التقنية لهذه البلدان في هذا المجال .

وبالإضافة إلى ذلك فان الثورة الجزائرية بتجاوزها للبعد الفرنسي إلى المجال الأوروبي حتمت على فرنسا إشراك البلدان الغربية في الاستثمار في الصحراء وإيجاد مصالح لهذه البلدان تجعلها تحرص و تدافع عنها، دون التفریط في السيادة الفرنسية على الصحراء، وهذا ما يترتب

(1) نفسه. ص. 164.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

عنه كل أشكال الدعم المالي و السياسي و العسكري، في حربها في الجزائر خدمة للمصالح الأوروبية المشتركة⁽¹⁾.

المطلب الثاني : الدفاع الأوروبي المشترك .

رغم أن العامل الاقتصادي يحتل مكانة هامة في الحسابات الفرنسية و سياساتها، فإن هناك عاملا آخر لا يقل أهمية عنه عندما يتعلق الأمر بالسياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ألا وهو العامل الأمني.

ولقد برزت هذه الأهمية و توضحت معالمها غداة الحرب العالمية الثانية حتى احتلت أولوية الاهتمامات لدى المؤسسة العسكرية الفرنسية التي كان (ديغول De gaulle) على رأسها.

و لقد تبين للحلفاء من خلال الحرب العالمية الثانية و المعارك التي دارت رحاها بينهم و بين دول المحور في صحراء ليبيا الأهمية الإستراتيجية للصحراء الإفريقية، بالنظر إلى موقعها الجغرافي الممتاز بين المحيط الأطلسي و الشرق الأوسط، و بين إفريقيا الشمالية و إفريقيا السوداء. ولقد خلصوا إلى نتيجة مفادها أن مالك الصحراء يكون بيده مفاتيح الشمال الإفريقي و مغاليق إفريقيا السوداء، ومن ثم يستطيع في ذات الوقت التحكم في البوابة الجنوبية لأوروبا.

ولقد تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لموقع الصحراء الجغرافي بعد النتائج التي خلصت إليها دول الحلفاء عشية الحرب الكونية الثانية، وخاصة أثناء جريانها، ثم بعد اندلاع الحرب الباردة بين دول العالم الحر و الاتحاد السوفياتي الذي يمتلك إمكانية تحطيم مصانع أوروبا و مخازنها العسكرية بكل سهولة و في وقت قياسي نظرا لتجمعها في مساحات ضيقة و مراكز أهلة بالسكان، فاقدة لإمكانية الانتشار في فضاءات شاسعة تجعلها - أو على الأقل بعضها منها - في مأمن من الغارات المدمرة⁽²⁾.

ولقد دقت أوروبا الغربية ناقوس الخطر في حالة قيام حرب بينها وبين الاتحاد السوفياتي و عبرت عن خوفها من أن تكون في حصار خائق، فالولايات المتحدة مفصولة عنها بالمحيط

(1) نفسه. ص. 165.

(2) " الخفايا العسكرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء ". المجاهد. ع102، 1961/1408، ص.8،9.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

الأطلسي بمسافة لا تمكنها من استعمال الفضاءات الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى فان مواقع الاستعمار الغربي في القارة الآسيوية منهارا بانتصار (ماوتسي تونغ) في الصين، و بواحد الانتصار الفيتنامي في الهند الصينية، وإرهاصات إرادة التحرر التي تمخض عنها مؤتمر باندونغ، و الانتفاضة النفطية في إيران وغيرها، مما جعل الغرب يفقد كل أوراقه من إمكانية استعمال الفضاءات الآسيوية في حرب محتملة ضد المعسكر الاشتراكي.

و بناء على ذلك انحصر اهتمام الغرب في إفريقيا وأصبحت على هذا الأساس في نظر الغرب مجالا حيويا لا يستطيع الاستغناء عنه، وخاصة الشمال الإفريقي وامتداداته الصحراوية و بذلك وجدت أوروبا الغربية نفسها رهينة هذا الشمال الإفريقي، وان استقلال الأقطار الإفريقية- وخاصة تلك المطلة على البحر المتوسط- يعني استكمال حلقات الطوق الخانق حولها.

ومنذ أن وضعت الحرب العالمية الأخيرة أوزارها، سطر مخطوط الاستعمار الفرنسي برنامجا لإقامة قواعد عسكرية اقتصادية في إفريقيا تحمي ظهر أوروبا الغربية من جهة الجنوب، و تمكن أوروبا من تهريب مصانعها الحربية و إمكانياتها العسكرية إليها، و تتخذها قاعدة هجوم على المعسكر الشيوعي، و ذلك نظرا إلى أن أوروبا لا تصلح أن تكون ميدانا للحرب الحديثة كما اشرنا سابقا، لازدحامها بالسكان، و خلوها من فضاءات شاسعة⁽¹⁾.

ولقد أطلق على هذه المراكز اسم مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي (Z.O.I.A.) واختير إرساؤها في نقاط هي :

- المنطقة الأولى: و تمتد من نواحي كولمب بشار في الجنوب الغربي الجزائري، وتشمل أقصى الغرب الجزائري و أقصى الشرق الغربي، والجزء الشمالي الغربي من الصحراء الجزائرية .

(1) الحاج موسى، بن عمر. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. مرجع سابق. 166.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

- المنطقة الثانية: و تغطي نواحي الكويف و جبل العنق، ونص تصميمها على إدماج جزء من التراب التونسي وأقصى الشرق الجزائري و الجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية .

- المنطقة الثالثة: فقد اختير لها غينيا، بينما مدغشقر مقرا للمنطقة الرابعة . وإخفاء الهدف الحقيقي من وراء هذه القواعد العسكرية اختير لها غطاء اقتصادي وهو "تطوير الصناعات في البلدان الإفريقية" مثلما يظهر ذلك من اسم المناطق الأربع سالفة الذكر، غير إن هذا التنظيم في حقيقة الأمر يهدف إلى إرساء أسس ثابتة لصناعات حربية حديثة مثل صناعة الصواريخ بمختلف أنواعها وصناعة الأسلحة والمتفجرات الكلاسيكية وكل ما يتطلبه بناء جيش عصري لمواجهة الزحف الشيوعي، وتكون الموارد الإفريقية هي حجرها الأساسي (1).

ومما يؤكد الطابع العسكري لهذه المناطق رغم مظهرها الاقتصادي هو إنشاء ما يسمى بالمكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية، الذي هو مرتبط بمناطق التنظيم الصناعي الإفريقي، و ينص القانون الأساسي لهذا المكتب على تدخل الجيش الفرنسي في بناء و مراقبة كل المعامل التي تبنى بهذه المناطق. و بناءا على هذا كلف سلاح المهندسين التابع للجيش الفرنسي ببناء قسم أساسي من هذه المعامل و تحقيق شرطها الأهم.

وبناء على ذلك تحولت الصحراء الجزائرية منطقة بشار ورقان على الخصوص إلى قاعدة حربية ضخمة تجري فيها كل التجارب الحربية العصرية كالسلاح النووي والصواريخ.

(1) "الخفايا العسكرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء". المجاهد. مرجع سابق. ص 8.

* كان هذا في خطابه الذي حدد فيه إجراء استفتاء تقرير المصير على العمالات ال12، مستثنيا بذلك عمالتي الواحات والساورة الصحراويتين، حيث قال >> فإني أتعهد إن بقيت حيا وأستجلب الوطن أن أطلب من جهة إلى الجزائريين في عمالاتهم الاثني عشر أن يعبروا عما يريدونه في آخر الأمر، وإن أطلب من الفرنسيين من جهة أخرى أن يصادقوا على ذلك الاختيار<<. أنظر: المجاهد. ع. 1959/10/05، ص.8.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

ولقد استمرت فرنسا في تطوير إستراتيجياتها العسكرية خلال الخمسينات، إلى أن توجت بتفجير القنبلة الذرية في فيفري 1960م، ولم تتردد من اعتبار الصحراء ترابا فرنسيا منذ أن تأكدت أن الثورة الجزائرية لن تقبل بأصناف الحلول و السيادة المنقوصة.

ومن هذا المنظور، وحسب المجلة الإخبارية العسكرية في عدد مارس 1959م، فان فرنسا وجدت نفسها في وضعية ممتازة نظرا لاتساع الصحراء وقربها النسبي من "الوطن الأم" فرنسا وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على تطور الدفاع الفرنسي. وهذا ما جعل الخبراء العسكريين الفرنسيين يعتقدون بدون أدنى شك انتماء الصحراء إلى السيادة الفرنسية، وهو أيضا مما يفسر سبب فصل دي غول منذ 16 سبتمبر 1959م الصحراء عن مجال تقرير المصير في الجزائر*.

ولقد أدركت الدول الاستعمارية أن رياح التحرر لا يمكن صدها عن إفريقيا بصفة دائمة وأن من انفع لها التفكير في شكل جديد من الاستعمار يتلاءم مع روح المصير ومقتضيات القانون الدولي و التصريح العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بمنحها الاستقلال السياسي لمستعمراتها و احتفاظها في نفس الوقت بالمصالح الاقتصادية و العسكرية.

غير أن تجذر الديناميكية التحررية في إفريقيا، و تطور وعي الشعوب الإفريقية بحقيقة الاستعمار الجديد، و اتجاه الحركة الإفريقية نحو الثورة و الإنعتاق تأسيا بالثورة الجزائرية التي تعد مثلها الأعلى، جعلت الاستعمار لا يطمئن إلى مستقبل وجوده في إفريقيا خصوصا مع وجود ثورة مثل الثورة الجزائرية في عمقها و شمولها. وهنا وجد الاستعمار الغربي انه أمام حلين اثنين من اجل ضمان بقائه في إفريقيا (1).

- أولا: أما العمل على إجهاض الثورة الجزائرية، و تحويلها عن أهدافها الأصلية و استعمال كل الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية وضغوط الأقطار المجاورة حتى تتحول إلى قوة سياسية مهادة للاستعمار، وهو ما ينعته بمصطلحات مهذبة مثل

(1) " الخفايا العسكرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء". المجاهد. مرجع سابق. ص. 8.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

الاعتدال والتفهم والنضج، والصلاحيات لمؤهلات ومسؤوليات الدولة، وتصبح بذلك الجزائر نموذجا للأفارقة في الطيبة والانصياع.

- ثانيا: أو فصل صحراء الجزائر.

- أو وإعلانها ترابا فرنسيا أو بسيادة مشتركة فرنسية جزائرية حتى يكون لفرنسا من ورائها الغرب حق التصرف المباشر، ومن ثم تفقد الأجيال القادمة حق المطالبة بالصحراء نهائيا، ولقد أثبتت التجارب الماضية للاستعمار استحالة الحل الأول فانصرف إلى تطبيق الحل الثاني.

المبحث الثاني: مطامح دول الجوار.

بين مطامح دول ومواقف أخرى نجد

المطلب الأول: تونس وليبيا .

أولا: تونس.

بحكم تزايد نشاط الثورة الجزائرية في قاعدة تونس و الخلاف السياسي المستفحل مع بورقيبة لم تستقر أحوال العلاقات الجزائرية التونسية على صفاء تام، ومثلت مرحلة التراجع عن مقررات طنجة بداية لتأجج علاقات حركة ثورية لاجئة فوق أراضي بلد يشيد استقلاله الفتي، قد هددت بعض الأزمات العلاقات من أساسها، وتسببت في كثير من التوترات شعرت بها الثورة الجزائرية خاصة عندما ضربت في الظهر بعقد تونس لاتفاقية إيجلي ومطالبتها بتعديل حدودها الصحراوية، و خلال أزمته أكتوبر 1958م وصيف 1959م تضررت مصالح الثورة، وحدثت بعض المشادات أشرت على دخول العلاقات مرحلة التدهور والمصادمة، وقد كانت تونس بورقيبة، تخشى انعكاسات حرب الجزائر وتهديد إيديولوجية جبهة التحرير الوطني.

1. أزمة إيجلي وتداعياتها.

لقد مثل فشل مؤتمر المهدية دليلا واضحا على تملمص تونس من التزامات مؤتمر طنجة وساعد الحكومة الفرنسية على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغربي

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

وبعد عشرة أيام من انفضاض المؤتمر جرت تونس للتوقيع على اتفاقية تمرير بترول إيجلي التي عدت طعنة لـ جبهة التحرير الوطني في الظهر.

إن سياسة التشدد التي أعلنها ديغول في الجزائر وإجراءاته لتونس دفعت بورقيبة إلى التكيف مع السياسة الجديدة، وانتظار مبادرات ديغول المغربية. وقد منح مؤتمر تونس ديغول مهلة كافية، لإنجاح سياسته في تونس والمغرب حتى يتفرغ لعلاج المشكلة الجزائرية في مرحلة تالية، وكان مضمون رسالة ديغول إلى بورقيبة الوعد بجلاء القوات الفرنسية عن تونس عدا بنزرت. محفزا لاحتواء الموقف التونسي حتى أن بعض الأوساط التونسية كانت تروج إلى أن سياسة ديغول المعلنة بخصوص الجزائر هدفها التمويه وأن الرجل ينوي حل المشكلة بعد إخضاع العسكريين وإقناع المعمرين⁽¹⁾، في ذلك الظرف الموحى بأن حل مشكلة الجزائر بات مؤجلا وأن مقررات طنجة أصبحت في حل. إلتقت بورقيبة لخدمة مصالحه القطرية، كان العرض الاقتصادي مغريا لتونس إذ شمل كراء قاعدة بنزرت ونقل بترول إيجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة حتى أن بورقيبة أكد انه آن الأوان لتشعر تونس بأنها لا تتسول أمام فرنسا وبهذه النظرة الشوفينية أعلنت تونس مصادقتها على اتفاقية 30 جوان 1958م التي تسمح للشركة الفرنسية ب:سترابسا بـ STRAPSA تمرير غاز إيجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس.

لقد كان الإعلان مفاجئا لجبهة التحرير الوطني. وسببا كافيا لتأزم علاقاتها مع تونس ذلك أن هذا السلوك يمثل قطيعة لعلاقة الوفاق السائدة بين الطرفين، وهو انتهاك صريح لقرارات طنجة خاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة المشروع وحذرت الحكومة التونسية من مخاطر التوقيع على هذه الاتفاقية⁽²⁾، إذ رفعت لها مذكرة في

(1) مقلاتي، عبد الله. العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962). اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر: قسم التاريخ و الآثار جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008. ص. 402.

(2) نفسه. ص. 403.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

هذا الشأن في جانفي 1958م وأعقبها بمذكرة أخرى في جوان من السنة نفسها أوضحت فيها الانعكاسات الخطير لتوقيع هذه الاتفاقية والمتمثلة في:

- أن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا التصرف في ثروات الجزائر.

- أن موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعني خرقا فادحا لاتفاقية طنجة.

- أن الشعب الجزائري لا يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه فمقابل استثمار هذا البترول آلاف الضحايا الجزائريين الذي يمثل ضحايا ساقية سيدي يوسف صورة مصغرة عنهم.

- أن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء الإستراتيجية⁽¹⁾.

- أن مشروع الأنبوب هذا من شأنه أن يحقق تعبئة الاحتكارات رؤوس الأموال الأجنبية وراء فرنسا، في نفس الوقت الذي يمنح فيه الحكومة الفرنسية تبرير استمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي.

- أن استغلال بترول إيجلي يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بما يخدم السياسة الاستعمارية ويطيل أمد الحرب.

- أن تعجيل نهاية الحرب يتطلب ظهور المغرب العربي كتلة متضامنة لا تصدع فيها.

و وجهة نظر لجنة التنسيق والتنفيذ هذه أبلغتها لبورقيبة أسبوعا قبل المصادقة على الاتفاقية. و أمام تصلب موقفه وجهت له رسالة علنية بتاريخ 23 جوان 1958م بينت فيها القلق الشديد الذي تشعر به جراء الأنباء المتداولة، بقرب الاتفاق على مشروع أنبوب إيجلي موضحة الأسباب السياسية العميقة وراء مساعي فرنسا لجر تونس نحو هذه الاتفاقية، التي رفضتها ليبيا والمغرب بتوجيه منها⁽²⁾، غير أن تونس أبت تفهم الموقف الجزائري رغم كل هذه التوضيحات مما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تفقد صبرها، ودون جدوى ارتمت المصالح

⁽¹⁾ من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية، المجاهد، العدد 27، 22 جويلية 1958م، ص. 3.

⁽²⁾ مقالاتي، عبد الله. مرجع سابق. ص. 404.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

الوطنية الضيقة لبورقبية في أحضان الاستراتيجية الديغولية الهادفة إلى ضرب التضامن المغربي وفصل الصحراء واعتماد البترول ورقة استراتيجية في حرب الجزائر⁽¹⁾. إن السياسة الديغولية عرفت كيف تستغل المذهب البورقبي في توتير علاقة جبهة التحرير الوطني بالسلطات التونسية، وان إثارة مثل هذه الأزمة كان كفيلا بوضع مقررات طنجة في الظل. فضلا على انها عمقت الخلافات بين النظام التونسي الحريص على صيانة مصالحه القطرية وسيادته الايديولوجية، وبين حركة تحرر ثورية تختلف في طبيعتها وتوجهاتها عن المذهب البورقبي، ولتوضيح أفكار التضامن والوحدة المغربية دعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى اجتماع عاجل للمكتب الدائم للمغرب العربي لدراسة الازمة، وطالبت بتدخل المغرب وليبيا للتحكيم في النزاع^(*).

غير أن جبهة التحرير الوطنية لم تتوان في هذا السلوك ونقده⁽²⁾: «...نحن لا ننازع في أن مد الأنابيب البترولية من تونس سوف تستفيد منه البلاد التونسية بما لا يقل عن مليار فرنك فرنسي سنويا، ولكن نعتقد في أن تونس تستطيع أن تضحي بهذا المليار في سبيل انتصار الجزائر».

وفي بيان صادر بتاريخ 10 جويلية 1958م، أوضحت في رسالتها إلى بورقبية انزعاجها من هذا السلوك التونسي. رغم مساعيها المبذولة وتحذيراتها من هذا التواطؤ المفضوح مع فرنسا. واستغربت التزام تونس بتأمين حماية الخط النفطي في حين أنها أعلنت على الملأ أنها ستفجر أنابيب البترول المارة عبر الأراضي الجزائرية، وأنها ستعارض استثمار النفط الجزائري ما دامت الحرب قائمة، ومن اجل التهديد أكثر قامت لجنة التنسيق

(1) الميلي، محمد. مواقف جزائرية. ط1. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م . ص. 111.

* وجهت مذكرة للحكومتين المغربية والليبية وأبلغت علال الفاسي بحيثيات الازمة طالبة تدخله وقد وجه في 1958م جويلية نداء إلى الرئيس بورقبية التمس منه التدخل لدى المسؤولين التونسيين " حتى لا يتورطو في مثل هذا الاتفاق مع دولة لا حق لها في شؤون الجزائر ولا في خبراتها" انظر الفاسي، علال : انظر علال الفاسي: كبي لانسي،...، مطبعة الرسالة، 1973، الرباط . ص. 316.

(2) دبش، اسماعيل . السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار هومة ،

2007م. ص. 110.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

والتنفيذ بنقل بعض مكاتبها إلى طرابلس ولوحت بخيار إعلان القطيعة، كما سخرت صحافتها لانتقاد هذا السلوك، وكانت الصحافة التونسية قد بررت هذه الاتفاقية بالحجة الاقتصادية، باعتبارها تحقق دخلا ماليا لتونس وتوفر مناصب شغل، وأن التحسن الاقتصادي لتونس يؤمن الخبز اليومي للشعب التونسي، ويعود بالنفع على كامل سكان الشمال الإفريقي. كما أكدت جبهة التحرير الوطني من جانبها للحكومة التونسية أن الهدف الفرنسي ليس اقتصاديا بقدر ما هو سياسي⁽¹⁾، يؤكد ذلك ما عرضه التلفزيون التونسي لخريطة الجزائر مبتورة من الجزء الصحراوي⁽²⁾، وردت صحيفة المجاهد على هذه التبريرات بمقال افتتاحي عنوانه " الخبز المسموم " أوضحت فيه أن الحجة الاقتصادية للاتفاقية لا تحضى بالتقدير أمام مشروع الشمال الإفريقي الموحد، وأن هدف المغرب العربي الذي يقف مساندا للثورة الجزائرية هو تحقيق الحرية والأمن قبل تأمين الخبز اليومي، مؤكدة بأمثلة واقعية أن سلامة بلد شقيق أهم من عائدات الشركات البترولية وهذا الذي أدركته ليبيا وتفهمه المغرب، وأن بترول صحراء الجزائر هو ملك للمغرب العربي " وأن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل الخبز اليومي الملطخ بالدماء والمذلة والجرائم الاستعمارية وإنما بذلها من أجل أهداف أجل وأعظم".

وقد شمل العدد السابع والعشرون من جريدة المجاهد، زيادة على المقال السابق ومذكرة لجنة التنسيق والتنفيذ لحكومة بورقيبة مقالا بعنوان " الزحف العربي المقدس " تعليقا على نجاح ثورة 14 جوان 1958م في العراق، والتي تلوح بأفاق ناصعة وكان هذا الخط الإعلامي المناصر للأفكار القومية والناصرية مثيرا لحفيظة النظام التونسي، واعتبر هذا الإعلام عنصر تشويش و تثوير يخاطب الرأي العام التونسي ولا يمكن السماح له بانتقاد

(1) "الخبز المسموم". المجاهد. العدد 27، 22 جويلية 1958م. ص 1.

(2) مالك، رضا. مصدر السابق. ص. 194.

(3) الملي، محمد. مرجع سابق. ص. 218، 219.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

السياسة التونسية انطلاقاً من تونس، فقررت السلطات التونسية بعد اطلاعها على محتويات العدد الثامن والعشرون في المطبعة، حجز العدد قبل نزوله إلى السوق⁽¹⁾، واضطرت حصة " صوت الجزائر" للتوقف بعد أن خضعت برامجها للمراقبة⁽²⁾، وكان ذلك يعني وضع حد للتعيش السلمي مع جبهة التحرير الوطني واخراص صوتها الذي يهيج التونسيين ضد حكومتهم، وينشر أفكاراً لا تتوافق وتوجهها السياسي وقد ذهب محمد الميلي في تفسيره لإجراء الحجز أنه يتضمن خطابين: واحداً باتجاه جبهة التحرير الوطني من أجل عدم المزايدة على النظام التونسي ورسم الخط الذي لا يمكن تجاوزه، والآخر موجه إلى التونسيين نخبة وعامة لتأكيد وحدانية التوجيه⁽³⁾، ولم تقتصر مضايقات السلطة التونسية على المجال الإعلامي. فطالت المضايقات النشاط المدني والعسكري للثورة الجزائرية، إذ تم منع دخول السلع الموجهة للهِلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958، وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة شملت 5070 بندقية 2037 بندقية رشاشة وذخيرة ومدافع. وخلقت صعوبات جمة لجيش التحرير الوطني وقد أضرت هذه التوقيفات والمضايقات بنشاط الثورة في تونس.

و بعد شهر اجتمعت إرادة الطرفين لتسوية خلافهما، فقد وقع النظام التونسي في حرج كبير جراء تعالي الأصوات المنددة بموقفه داخل الوطن وخارجه، وأما جبهة التحرير الوطني فكانت، خشيتها كبيرة على مصالحها في تونس، ولم يكن بمقدورها تصعيد الموقف أكثر من هذا الحد، خاصة بعد أن أخذت الأزمة أبعاداً أخرى مست خدش التضامن الشعبي التونسي وترتب عنها عدة مصادمات.

وفي بداية أوت 1958 اجتمع وفد لجنة التنسيق والتنفيذ بالحكومة التونسية في تونس لفض الخلاف والنظر في المسائل المعلقة، واتفق الطرفان على عودة علاقات التقاهم

(1) حربي، محمد. جبهة التحرير الوطني، الأسطورة و الواقع. تر: كميل داغر، ط1. بيروت: دارالكلمة للنشر، مؤسسة الأبحاث العربية، 1983. ص. 179.

(2) غليسي، جوان. الجزائر الثائرة. تر: حيري حماد. ط1. بيروت: دار الطليعة، 1961. ص. 215.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

والتعاون بينهما وأصدرا بلاغا مشتركا جاء فيه أن جبهة التحرير الوطني شرحت وجهة نظرها للحكومة التونسية، بخصوص أنبوب إيجلي وأن الحكومة التونسية تؤكد تضامنها وتأييدها لقضية استقلال الجزائر. وتعرب عن تطميناتها بخصوص نواياها ومشاريعها السياسية، وأن الطرفين يجددان العمل بالمبادئ الأساسية لوحدة المغرب العربي، وصرحت لجنة التنسيق والتنفيذ أنها قضت أسبوعا في تونس عقدت خلاله عدة اجتماعات مع الحكومة التونسية، وأنها عالجت موضوع الخلاف الرئيسي وهو أنبوب إيجلي وتوصلت إلى مفاهمة مع تونس، التي تؤكد مساندتها الدائمة للقضية الجزائرية، في إطار مبادئ وحدة المغرب العربي. وأضافت بأن المكتب الدائم للمغرب العربي سيجتمع قريبا لضبط شروط التضامن الفعال والعمل المشترك بين الأقطار الثلاث، وقد أوضح هذا التصريح نقطة الخلاف الرئيسية التي أشار إليها البلاغ المشترك ولكنه لم يذكر الإجراءات المتخذة لحل الخلاف مما يثير أكثر من تساؤل فهل قبلت جبهة التحرير الوطني بالأمر الواقع حفاظا على مصالحها وتأكيدا على أهمية التضامن المغاربي؟ أم أن الحكومة التونسية تفهمت الموقف وعلقت تنفيذ مشروع أنبوب إيجلي؟. قد أوضح عبد الحميد مهري أنه تم الاتفاق على حل وسط لا يغضب الطرفين الجزائري والفرنسي وذلك بان تتعهد الحكومة التونسية بعدم تشغيل الأنبوب إلى أن تستقل الجزائر. وان يكون استغلاله لصالح فائدة الشعبين الشقيقين، وذكرت الباحثة الأمريكية جوان غليسي أن الخلاف عولج " بصدور تأكيد تونسي بأن لا يسير الزيت في الأنابيب المذكورة حتى تتال الجزائر استقلالها"⁽¹⁾. هذا وتشير بعض المصادر إلى أنه تم الاتفاق في أول اجتماع للأمانة الدائمة لمكتب المغرب العربي في سبتمبر 1958 على تجميد قضية أنبوب إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر.

وهكذا يتأكد لنا أنه أوجد حل لخلاف إيجلي يسمح بعودة علاقات التضامن بين

تونس وجبهة التحرير الوطني. ويشجع على إرساء مؤسسات المغرب العربي ولو صوريا.

(1) غليسي، جوان. مرجع سابق. ص. 215.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

وقد كانت جبهة التحرير الوطني في تلك المرحلة مقبلة على مجابهات محتدمة ضد السياسة الديغولية في الداخل والخارج، على رغم من الشرخ الكبير الذي أثارته أزمة إيجلي في العلاقات الجزائرية-التونسية إلا أن حرص الثورة الجزائرية على التصدي لسياسة ديغول المغاربية دفعتها، لتجاوز الخلاف مع تونس، وإظهار المغرب العربي كتلة متماسكة تشجب سياسة الإدماج في الجزائر، وفي هذا الإطار تمت الدعوة لاجتماع الأمانة الدائمة للمغرب العربي مباشرة بعد فض الخلاف مع تونس، وفي حث الحزب الدستوري الحر والشعب التونسي على التضامن مع الجزائر ضد الاستفتاء وسياسة الإدماج التي يصر ديغول على تنفيذها في الجزائر. وهكذا فقد كانت المعركة ضد سياسة ديغول تتطلب عدم التفريط في العلاقات التونسية وإتاحة الفرصة لإغراء بوقبية، وكان هذا الأخير بمناوراته المعهودة في علاقاته سواء مع ديغول أو جبهة التحرير الوطني عامل الربح والخسارة، وقد ظل يناور من أجل مصلحة تونس في إظهار التفاهم مع احد طرفي النزاع .

ثانيا . مطالب تونس الحدودية :

لقد انساق بوقبية وراء إغراءات ديغول فمن قبله تمرير أنبوب نفط إيجلي هاهو ذا يعلن عن مطالب صحراوية لبلاده، هل أراد بوقبية أن يثبت المطلب التونسي أسوة بالمطلب المغربي؟. قد فاتح علال الفاسي في أمر هذه المطالب منذ مارس 1957، وكان يشعر بأن تونس دولة صغيرة مقارنة بجيرانها وليس لها امتداد صحراوي⁽¹⁾، ولكنه لم يجاهر بمطالبه إلا في وقت محرج، عد في نظر جبهة التحرير الوطني انسياقا وراء مخطط ديغول في فصل الصحراء الجزائرية وجعلها بحرا داخليا مشتركا، ففي ديسمبر 1958 أعلن بوقبية في خاتمة جولته للجنوب أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة ويتوجب على الفرنسيين أن يسلموا كامل، حصن سان للتونسيين وان ترسم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220، كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية التركية عام 1910م⁽²⁾.

(1) مقالتي، عبد الله. مرجع سابق. ص. 407.

(2) نفسه. ص. 408، 409.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

وكان بورقيبة يطمح من وراء المطالبة بمساحة لا تتجاوز عشرين كلم إلى فتح ثغرة يوسعها فيما بعد بمطلب سياسي لإلغاء الحدود الصحراوية. وجعل المنطقة الخلفية بما في ذلك حقل إيجلي بحرا داخليا لتونس، وفي هذا دعم للمخطط الفرنسي وإنكار الطابع الجزائري للصحراء الذي تدافع عنه الحكومة الجزائرية المؤقتة والمعترف بشرعيتها، قد استهجن المسؤولون الجزائريون هذا الموقف الذي اعتبروه لا يقل فداحة عن أزمة إيجلي مؤكداً أن " هذه المواقف و في الوقت الذي يسقط فيه آلاف الجزائريين يوميا لإنهاء سيادة فرنسا على الجزائر قد شعر بها الجزائريون وكأنها طعنات خنجر في الظهر".

ورغم ذلك تواصل ظهور الاحتجاجات التونسية حول رسم الحدود الصحراوية. وأدارت الحكومة التونسية مع فرنسا عدة مباحثات بشأن المسألة، وخاطبت وزارة الخارجية التونسية سفير فرنسا بتونس في أمر تسليم النقطة الحدودية المسماة بئر الرمان، وألقى بورقيبة خطابا في 5 فيفري 1959 دعى فيه الحكومة الفرنسية لحل المشكلة. شارحا بتفصيل حدود المطالب التونسية، وطالب بضرورة ضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة تونس أو جعل الصحراء مرفقا مشاعا بين كل الدول المطلة عليها وهدد في حالة رفض المقترحين برفع المسألة إلى محكمة العدل الدولية لإنصاف تونس، وقد أوحى أمين الحزب الدستوري الحر في المؤتمر السادس للحزب تصريحاً بأن تونس ستنتقل النفط الصحراوي من منطقة هي تابعة للنفوذ التونسي، وفي 17 فيفري 1959م عرض الرئيس بورقيبة على فرنسا البقاء في القاعدة الجوية - البحرية لبنزرت، مقابل اعتراف فرنسي للأمال الوطنية في الجزائر وصرح أن عرضه هذا باقيا إلى غاية 17 جوان⁽¹⁾. ولقد كشفت أزمة بنزرت^(*) في ظل فشل المرحلة

(1) تابليت، علي. القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958. الجزائر: الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، د.س.ط. ص. 180.

* وقعت في 20 جويلية 1961 م، راح ضحيتها مئات التونسيين لصدامهم مع قوات الاحتلال الفرنسي اثر محاولتهم استرجاع قاعدة بنزرت التي كانت تحت السيطرة الفرنسية. انظر: زوزو، عبد الحميد. المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية. الجزائر: دار هومة، 2009 م. ص. 41.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

الأولى من المفاوضات الجزائرية الفرنسية⁽¹⁾، أن الرئيس بورقيبة كان يضغط على باريس بأمل تعديل الحدود بين الصحراء الجزائرية والجنوب التونسي⁽²⁾، حيث كانت المطالب التونسية تعني خاصة قارة الهامل^(*) والتي استولت عليها بقواتها. فلقد كان الرئيس التونسي يريد أن يحدث أمرا واقعا جديدا فيما يعرف بالمفاوضات مع فرنسا، فتحصل تونس على حقول نفطية وأراضي جديدة لكن ذلك لم يتحقق⁽³⁾، حتى أنه قام بأعمال اعتقال وترهيب سنة 1958م ضد بعض قبائل الرحل من واد سوف ومصادرة أغنامها لإرغامها على الابتعاد عن المناطق التي اعتادت الرعي فيها لمئات السنين، كما قامت بحملة دعائية للمقيمين السوافة في القرى والمدن التونسية لتقديم الولاء والتعبير عن الطاعة والانتماء⁽⁴⁾، وهكذا يكون ديغول قد كسب لمخططه مدافعا متحمسا، ومبشرا لمشروع الصحراء بحر داخلي، وكان المخطط الفرنسي يدعوا للاستغلال المشترك لخبرات الصحراء، وذلك بهدف فصل الصحراء الجزائرية وكسب معركة البترول الدولية، وقد سجلت جبهة التحرير الوطني هذه المواقف، المسيئة لنضالها ولمواقفها وخذشا، واعتبرتها اعترافا تونسيا بحق فرنسا في الهيمنة على الجزائر للتضامن المغربي. في حين أنها وضعت بالأمس في معركة الجلاء بعد أحداث الساقية أسلحتها وجيشها تحت تصرف التونسيين لحماية سيادة وتراب تونس، وتأكيدا في الحفاظ على علاقات التضامن والصداقة. أظهر المسؤولون الجزائريون رغبتهم في عدم الدخول في جدال مع بورقيبة في هذه المرحلة الحاسمة من كفاح الشعب الجزائري⁽⁵⁾. في سبتمبر 1958 قررت جبهة التحرير الوطني إنشاء حكومة مؤقتة دون الأخذ بنصائح بورقيبة في التريث، ووجد بورقيبة نفسه في امتحان عسير، لم يكن لتونس أن تتأخر عن هذا

(1) الصغير، مريم . المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962 . الجزائر: دار الحكمة ، 2009م. ص. 93.

(2) بلحاج صالح. تاريخ الثورة الجزائرية. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2008 م. ص. 393 .

* النقطة 233 . غرب مدينة غدامس الليبية ، التي تقدر مساحتها ب 30 ألف كلم². انظر: بن خدة، بن يوسف. اتفاقيات ايفيان . مصدر السابق . ص. 20.

(3) بلحاج صالح. مرجع السابق . ص. 393.

(4) زوزو، عبد الحميد. مرجع السابق . ص. 40.

(5) مقالاتي، عبد الله. مرجع سابق . ص. 409.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

الموعد الهام فأعلنت في اليوم الأول لتأسيسها الاعتراف بها، فلماذا يا ترى أبدى بورقيبة مخاوفه من الإعلان عنها في تلك الوقت بالذات؟. لقد أفادت تصريحاته انه كان يخشى ردة الفعل الفرنسية، ويرى أنه من المفيد إعطاء ديغول فسحة من الوقت يسوي فيها مشاكله مع العسكريين، ويتفرغ بعدها لتسوية المشكلة الجزائرية بالتدرج والليونة ووفق السياسة المرحلية التي يعتمدها المذهب البورقيبي، لقد استطاع ديغول بسياسته الماكرة أن يحيي في بورقيبة الأمل في أن مشكلة الجزائر ستجد حلا بمنهج السياسي المرحلي، وإلى هذا يرجع انتقاد بورقيبة المستمر لسياسة الجبهة المتشددة، وخلافه معها إزاء مبادرات وعروض ديغول بداء بسلم الشجعان ووصولاً إلى خطوة تقرير المصير.

وفي ظل محاولة الحكومة التونسية استرجاع أراضيها في شمال البلاد وجنوبها وذلك لدى الجامعة العربية عقب أحداث بنزرت، جرى جدال بين توفيق المدني وبين ممثل تونس، لكن رد توفيق المدني كان حاسماً⁽¹⁾، فلقد برزت الأطماع الحقيقية التونسية في لقاء رامبوييه في 5 سبتمبر 1961م، لما صرح أحد المسؤولين التونسيين عشية لقائه مع بعض مسؤولي جبهة التحرير الوطني حين قال: «...نحن نطرح عليكم المشكلة اليوم طالما أعناقكم تحت السكين. فأنتم شعب صعب وقد يفوت الآوان غدا...»⁽²⁾.

في تونس أصدر فرحات عباس في عام 1961م مذكرة حول الصحراء (أنظر الملحق رقم 11)، يدعو فيها الدول الإفريقية إلى الوقوف ضد المناورة الفرنسية الرامية إلى إطالة السيطرة الفرنسية على جزء من الجزائر⁽³⁾، وبعد تسلم الحكومة التونسية هذه المذكرة، عقد اجتماع بين ممثلي أعضاء هذه الأخيرة وأعضاء من الحكومة الجزائرية المؤقتة، أين طلب فرحات عباس دعماً تونسياً ضد المطامع الفرنسية، وبعد النقاش اتفق الطرفان على أن ترسل

(1) المدني، احمد توفيق. مصدر السابق. ص. 502، 501.

(2) غيلاني، السبتي. علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية -1954-

1962. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر: قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010 م. ص. 234.

(3) بوعزيز، يحيى. ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. ج. 2. مرجع السابق. ص. 149.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

الحكومة التونسية مذكرة إلى الحكومة الفرنسية تؤكد فيها أن مسألة الحدود مشكلة تونسية جزائرية، وتحتج فيها على الرسم الحالي للحدود، وتسلم نسخة أخرى للحكومة المؤقتة لحل المشكلة بين الطرفين بعد الاستقلال⁽¹⁾

ثانيا: ليبيا.

نجد موقف ليبيا مخالفا لموقف البلدين الشقيقين، حيث نجد أن هذه الأخيرة لما عُرض عليها مشروع مد الأنابيب التي تنقل المحروقات الجزائرية إلى أوروبا وذلك قبل أن يعرض على تونس، لجأت إلى التفاوض مع فرنسا حول هذا المشروع لكن وجدت رفضا من قبل الشعب الليبي، فقطعت الحكومة الليبية المفاوضات نهائيا بالرغم ما يدر عليها من أرباح⁽²⁾. وذلك في بداية عام 1958م حيث أفشلت تدخلات مسؤولين الجزائريين والمتضامنين الليبيين مسعى الحكومة الليبية في عقد اتفاقية مع فرنسا لتمرير بترول الجزائر وهي اتفاقية تضر بموقف جبهة التحرير الوطني إزاء مسألة الصحراء.

ولم تنجح مساعي فرنسا في توريث ليبيا في هذه الاتفاقية الاقتصادية بفضل الضغط الشعبي الذي سلط على الحكومة وتدخل الملك ادريس لإيقاف المفاوضات. لقد اقترحت فرنسا في عرضها المغربي على الحكومة الليبية تمرير أنبوب غاز ايجلي عبر أراضيها بمقابل مبلغ مالي معتبر، وأملت الحكومة الليبية في عقد الصفقة لتجاوز الأزمة المالية التي كانت تعيشها اثر قطع المساعدة البريطانية. وكذا وعود فرنسا بعدم استغلال الأنبوب إلا بعد ثلاث سنوات. وتكون الجزائر عندها قد حصلت على استقلالها، وكل هذه الحجج لم تقنع كثير من العناصر الوطنية التي سعت لمنع التوصل إلى أي اتفاق في هذا الشأن، فسربت المعلومات إلى بعض رجال البرلمان ولجنة مناصرة الثورة الجزائرية. وفرض البصيري الشلحي تعيين محمد عبد الكافي على رأس الوفد الليبي المفاوضات على الرغم من معارضة

(1) مالك، رضا. مصدر السابق. ص. 199.

(2) ودوع، محمد. **الدعم الليبي للثورة الجزائرية**. الجزائر: مؤسسة كوشكار، (د.س.ط). ص. 238، 239.

* انظر تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا حول مشروع تمرير البترول المقترح بتاريخ 3 أبريل 1958

انظر: مقالاتي، عبد الله. مرجع سابق. ص. 410.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

الحكومة^(*) ويوضح تقرير بشير القاضي أن المفاوضات شرع فيها بصورة سرية إلا أن شكوك بعثة جبهة التحرير الوطني دعتهما للتحري في الموضوع، وبلغها بان البصيري الشلحي وعبد الكافي يخططان لإفشال مسعى الحكومة، عملت بعثة الجبهة بليبيا على إثارة الأوساط الشعبية والبرلمانية بغية التثديد بمشروع التعاون مع فرنسا والضغط على الحكومة لقطع مفاوضاتها. وأثيرت فعلا حملة ضد مشروع الاتفاقية. وتعرض رئيس الحكومة لمسئلة نواب البرلمان، وقد ذكرت جريدة الرائد أن المفاوضات أثارت ثائرة الشعب الليبي ونوابه في البرلمان فسارعت الحكومة إلى قطع هذه المفاوضات معتبرة أن الاتفاقية تضر بمصلحة الثورة الجزائرية⁽¹⁾.

وأكد بشير القاضي أن تدخل الملك ادريس كان حاسما بعد اطلاعه بالأمر، إذ أصدر أمره بتوقيف المفاوضات مع الفرنسيين، منددا بمثل هذه السياسات التي تعارض مصالح الشعب الجزائري. حيث تدخلت ليبيا لتشجب مثل هذا السلوك الانتهازي الذي لا يخدم قضية الجزائر^(*)، وسجلت جبهة التحرير الوطني إشادة بالموقف الليبي بقولها أن مشروع الاتفاقية " ... تم رفضه من قبل ليبيا حكومة وشعبا وضحت ليبيا بالفوائد والأرباح التي كانت ستحصل عليها من ذلك المشروع "، وبعث كريم بلقاسم باسم جبهة التحرير الوطني برقية شكر إلى رئيس الحكومة الليبية عبد المجيد كعبار^(*)، هناها فيها على موقفه المتضامن مع الشعب الجزائري خاصة فيما تعلق بقطع ليبيا لعلاقاتها مع فرنسا برفضها مشروع مرور البترول عبر أراضيها. واعتبر ذلك دفعا معنويا للشعب الجزائري لاستكمال نضاله و كفاحه.

كما أكدت ليبيا أنها لا تعترف بسيادة أي دولة على الصحراء الواقعة على نطاق الحدود الجزائرية، فهي تعتبرها أرضا جزائرية وتحت سيادتها، بل وقامت بتأييد هذا الطرح لدى

(1) نفسه. ص. 446.

* أوضح بشير القاضي الذي سلم رئيس الحكومة الليبية مذكرة جبهة التحرير الوطني بخصوص القضية والخلاف التونسي بان رئيس الحكومة أكد له صراحة بان ليبيا من الملك إلى آخر رجل من الشعب الليبي قد صدموا بإبرام هذا الاتفاق الذي لا يهدف الا إلى تأخير وقف الحرب في الجزائر. أنظر: نفسه. ص. 446.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

الأمم المتحدة، ولم تكن تضغط على الجبهة لتواجد بعض مصالحها على التراب الليبي بل كانت تحمي هذه المصالح وتجبرها ⁽¹⁾. ويؤكد هذا الموقف على تفهم ليبيا لمواقف جبهة التحرير الوطني من مشاريع الصحراء.

ويوضح وفي هذا الإطار حقيقة الدعم اللامشروط لكفاح الشعب الجزائري على رغم من استبعاد ليبيا من مؤتمري وحدة المغرب العربي (الطنجة ومهدية) إلا أنها أكدت على ارتباطها الوثيق بالثورة الجزائرية، واستعدادها للانضمام لوحدة المغرب العربي خدمة لكفاح الشعب الجزائري. وأفاد في تقريره للجنة التنسيق والتنفيذ أن علاقاته الوطيدة بالقصر ستدفع الحكومة الليبية لتجاوز تحفظاتها و الاعتراف بالحكومة الجزائرية " لأننا تربطنا علاقات وطيدة مع وزير القصر البصيري الشلحي وهذا الأخير كان دائما يجعل الملك يتدخل أمام الحكومة، ويلبي كل طلباتنا".

وهكذا يتبين أن ليبيا أظهرت جدية في تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي، ولم تكن تحفظات رئيس الحكومة الليبية المذكورة لتقف عائقا أمام الانخراط في هذه الوحدة، التي تخدم كفاح الشعب الجزائري وتعمل باستقلاله. وسوف تظهر مؤازرة فعالة للحكومة الجزائرية المؤقتة منذ لحظة إنشائها.

* عبد المجيد كعبار (1909- 1986) سياسي ليبي شغل عدة مناصب سياسية في فترة المملكة الليبية (1951-1969) منها منصب رئيس وزراء ليبيا خلال الفترة من 1957 إلى 1960 خلفا لرئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم، وقد شغل قبل ذلك منصب وزير الخارجية في الحكومة الليبية توفي عام 1986. للمزيد أنظر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

⁽¹⁾ لمقامي، محمد. رجال الخفاء - مذكرات ضابط وزارة التسليح والاتصالات العامة . الجزائر: المؤسسة الوطنية للإشهار والتوزيع، 2005 م. ص. 200.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

المطلب الثاني: مالي والنيجر.

أولاً: مالي.

على اثر زيارة رئيس مالي "موديبو كايطا" إلى تونس ولقائه مع الرئيس التونسي بورقيبة جاء في التصريح المشترك بينهما أن الصحراء جزء عضوي من الأراضي الإفريقية⁽¹⁾، حيث أعلن موديبو كايطا أن مالي تقف ضد مختلف المشاريع المشبوهة المرتبطة بالصحراء، بما في ذلك مشروع جمهورية التوارق⁽²⁾ حيث قال⁽³⁾: «إن الصحراء لم تكن في أي يوم من الأيام مستقلة. إنها ليست كيانا جغرافيا وسياسيا مستقلا . ولقد أكدنا دعمنا للحكومة الجزائرية ولشعبها ودعمنا موقفها فيما يتصل بوحدة أراضيها...».

كما أصدر لقاء قمة جمع الرئيس المالي مع نظيره اليوغسلافي والاندونيسي بيانا مشتركا في 17 جويلية 1961م، يساندون فيه بقوة تمسك المفاوض الجزائري بوحدة بلاده الوطنية والترابية⁽⁴⁾.

ثانيا: النيجر.

إن أول رد فعل إفريقي على لسان السيد جيميو باكاري (Jimio Bakary) نائب رئيس مجلس النيجر قد خيب آمال الحكومة الفرنسية، بالرغم من أن النيجر وتشاد البلدان الوحيدان اللذان وقعا مع فرنسا اتفاقات تقضي بضم مناطقيهما الصحراوية إلى(O.C.R.S)⁽⁵⁾ ، ففي تصريح له لجريدة لوموند الصادرة في 19 نوفمبر 1957م قال⁽⁶⁾: «... إن مساهمة أقطار افريقية الغربية في المنظمة المشتركة متوقفة قبل كل شيء على قبول ممثلي الجزائر الحقيقيين بالمساهمة في هذه المنظمة ...».

(1) مالك، رضا. مصدر السابق. ص. 198، 199 .

(2) "الانطلاقة الجديدة" . المجاهد. العدد 3، 103، جويلية 1961م. ص. 2.

(3) Chikh , Slimane. OP. cit. P.124.

(4) عباس، محمد. نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962. مرجع السابق. ص. 770.

(5) Chikh , Slimane. OP. cit. P. 549.

(6) مجموعة باحثين. فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية. مرجع السابق. ص. 272.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

حيث كان الموقف النيجيري واضحا جدا غير غامض ، ونستدل بذلك حين قام حمزة بوبكر بزيارة إلى النيجر لإقناع رئيسها بالفكرة، رغم ادعائه أنه يمثل أعيان الصحراء الجزائرية لكن جواب رئيسها "حمانى ديوري" حين قال: « لن أعين أبدا على خلق كاظنغا صحراوية » مما يدل على تنبه هذه الدولة وزعيمها لما يحاك من مخططات اتجاه الصحراء (1)

المطلب الثالث: المغرب وموريتانيا.

أولا: المغرب.

بعد تزايد الأهمية الإستراتيجية للصحراء الجزائرية على اثر الاكتشافات البترولية الفرنسية ستسوء العلاقات مجددا بين الجزائر والمغرب الأقصى التي أصبحت تطالب برسم حدودها مع الجزائر، وهذا ما سيؤدي إلى ما يعرف بمشكلة الحدود، والتي لازالت تلقي بظلالها على العلاقات الجزائرية المغربية إلى يومنا هذا لرفض المغرب تثبيت الحدود الموروثة عن الاستعمار.

1: أزمة الخلاف الحدودي .

ذكرت التقارير الفرنسية أن السيد علال الفاسي(*) الناطق الرسمي باسم جيش التحرير الوطني المغربي ، صرح في 18 جوان 1956م ب :

- أن المغاربة سيواصلون الحرب حتى تحرير القطر المغربي كله.

- انه من واجبنا (المغاربة) تحرير تندوف وبشار وكل الصحراء حتى ناحية القديس لويس في السنيغال.

حيث نجد أن علال الفاسي حدد تخوم المناطق التي لا تزال تحت الإحتلالين الاسباني والفرنسي، معتبرا أن أربعة أخماس المغرب ما تزال محتلة:الإسبان يحتلون سبتة ومليلية والصحراء الغربية وطنجة خاضعة للسيطرة الدولية، وهناك أراضي خاضعة للفرنسيين هي موريطانيا. والتخوم الشرقية للمغرب التي ضمتها فرنسا للجزائر المحتلة هي أجزاء شاسعة

(1) "مناورات في الصحراء". المجاهد. مصدر السابق. ص. 362 .

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

جدا أخذت فرنسا تعدل في وضعيتها منذ أن استتب لها أمر القطر الجزائري حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل تندوف " وقد أيد العرش هذه المطالب اعتمادا على حجة " الحق التاريخي " .

في حين تمسكت جبهة التحرير الوطني بموقف سيادتها التامة على الجزائر الفرنسية الذي اعلنته منذ عام 1954، والأهم من ذلك هو تصدي جيش التحرير الوطني الجزائري للمغاربة، ومنعهم من القيام بأي نشاط في ناحية بشار وناحية توات (1).

إن الأراضي التي يدعي المغرب مغربيتها وهي أقاليم بشار وتندوف وتوات كانت جزءا من الجزائر الفرنسية عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني الكفاح المسلح (*) والحق التاريخي كان حلم ماضي لا أساس له من الواقع، و إنما يحركه طموح التوسع القطري لأهداف سياسية واقتصادية بحتة، ذلك أن هذه المناطق تبعت شكليا العرش المغربي منذ أخضعها المنصور الذهبي بقوة السيف في القرن السادس عشر الميلادي ثم استقلت سياسيا ووالت الزيانيين أكثر من موالاتها للمرينيين والعلويين.

وقد احتلها الفرنسيون في بداية القرن العشرين دون أن يحرك المغرب الرسمي ساكنا، بل اعترف بجزائريتها عندما عادى المقاومة الشعبية التي نظمها الأمير عبد القادر وأولاد سيدي الشيخ وسكان الجنوب الغربي الجزائري، واندمج سكان هذه المناطق في

* علا الفاسي(1910-1974) زعيم حزب الاستقلال، أقام في القاهرة منذ عام 1946، وأسهم في العمل المغربي المشترك، تحالف مع الوفد الخارجي للثورة من أجل توحيد الكفاح المغربي - الجزائري لكنه تخلى عن هذا المشروع بعد استقلال المغرب وأصبح يطالب بتحرير الصحراء ومغربية موريطانيا. أنظر:مقالاتي، عبد الله. مرجع سابق. ص.309.

(1) مناصرة، يوسف. " بعض الوثائق الفرنسية حول نشاط الثورة التحريرية في الجنوب الجزائري " . مجلة المصادر. الجزائر:المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2002م. العدد05. ص. 58-60.

* عندما أخضعت هذه المناطق للسيطر عقدت فرنسا مع المغرب اتفاقية سنة1901 رسمت الحدود عند جنان الدار إلى وادي قير مرورا بالجهة الشرقية لجبل بشار وامتدت اتفاقية أخرى في سنة1902 رسمت حدودا إدارية في الشمال فوق خط فارني تبدأ من ثنية الساسي إلى فقيق ، وبذلك فإن مناطق عين الصفرط وبشار ولساورة وتوات كلها واقعة في التراب الجزائري وباعتراف المغرب الرسمي. انظر في هذا الشأن بوصفصاف، عبد الكريم. الحديث مشكلات الحدود وإثرها في العلاقات الدولية في المغرب العربي . فعاليات الأسبوع الثقافي الثالث. قسم التاريخ: جامعة دمشق، (20 مارس 1999) . ص. 224،225.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

نضال الحركة الوطنية الجزائرية لعقود دون أن يكون لحزب الاستقلال أو للعرش أي نفوذ، وحصل انخراطهم في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1955م، وخاضوا باسم جيش التحرير الجزائري عدة معارك في الساوره منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة بشكل منظم وفعال في قورارة و توات عام 1957م.

فهل مع كل هذه الدلائل يبقى للمغرب حق تاريخي في صحراء الجزائر يحتاج الفاسي بمغربيته، إنه يجانب الصواب عندما يشكك في جزائرية هذه المناطق، ويفتري عندما ينسب المجهود العسكري لجبهة التحرير في المنطقة إلى انه عمل تلقائي لسكان موالين للعرش المغربي.

وأما حملة التعبئة الشعبية التي تحدث عنها حزب الاستقلال فكانت مصطنعة وأثارت حفيظة جبهة التحرير الوطني، حيث سخر الفاسي جريدة "صحراء المغرب" لخدمة أفكاره وأطروحاته. مقدما خياره " إن أحسن دعم نقدمه لإخواننا الجزائريين هو أن نعيد إلى المغرب الأقاليم الصحراوية التي ألحقت بالجزائر"، وعمد حزبه للضغط على سكان المناطق الحدودية في عام 1957م ودفع ببعض أعيان القبائل إلى التصديق على بلاغ الحزب الموجه إلى الملك محمد الخامس والمطالب بضم هذه المناطق إلى المغرب⁽¹⁾.

وعلى الرغم من كثرة الحجج التي كان يرددها الفاسي فان خطابه الذي ألقاه في فقيق في ديسمبر 1957م رفع اللبس عن حقيقة طموحات المغرب، إذ أكد أن الصحراء الغنية بثرواتها يجب أن تكون مكسبا لتنمية وازدهار المغرب " إن الأرض الصحراوية لا تمثل لنا حدودا إقليمية فقط ولكنها تمثل لنا أيضا وحدة اقتصادية وموردا حيويا لازدهار وطننا، إن حدودنا الطبيعية تتحدد بالخط الذي يربط بين سانت لويس بالسينغال ومليبية بالمغرب، مرورا بموريطانيا وإقليم توات و قورارة بما يعني أن بشار والقنادسة تدخلان في وحدتنا الإقليمية".

(1)مقلاتي، عبد الله. مرجع سابق. ص.425.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

ويتضح مما سبق أن ثروات الصحراء البترولية والمعدنية وأهمية موقع تندوف كانت الدافع الأساسي للتمسك بمعركة الصحراء، وفي هذا الإطار دافع المغرب عن مغربية موريطانيا لكنه لم يتمكن من كسب الدعم الدولي.

فلقد طالب المغرب منذ عام 1957م بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتعديل حدوده الشرقية على حساب الجزائر، نبهت جبهة التحرير الوطني إلى انه لا وصاية لفرنسا على الأراضي الجزائرية وأنها وحدها المخولة للنظر في هذه المسألة، فتراجع المغرب عن ذلك املا في تجاوز جبهة التحرير الوطني مع مطالبه، على رغم من اتفاق الجانبين على مواصلة المباحثات وعلى وجوب إبعاد فرنسا عن الموضوع.

فقد ورد في خطاب بلا فريج^(*) يوم 17 ماي 1958م تأكيد على أن حكومته سترافع عن مشكلة الحدود، وأن القضية ستعالج بعد إنتهاء لجنة لحدود المغربية الفرنسية من دراسة الملف، وأعلنت الصحافة المغربية في أوت 1958م عن قرار إنشاء لجنة رسم الحدود وإجراء مفاوضات حول هذا الموضوع مع الحكومة الفرنسية.

وهو ما سينجم عنه الحلم المغربي في إعادة إحياء الجمهورية المغربية التي تشمل كلا من موريتانيا، أجزاء من السنغال، مالي، الجزائر⁽¹⁾، ذاكرة بأن الحكومة المغربية أعدت ملفا كاملا سيكون محور نقاش المباحثات مع الحكومة الفرنسية، وعد هذا الأمر إجراء فادحا في نظر جبهة التحرير الوطني لا ينسجم مع مقررات طنجة وروح علاقات التضامن والتعاون بين البلدين الشقيقين⁽²⁾، فوصلت الأطماع المغربية إلى أن ممثل المغرب في الجامعة العربية

* وحكومته هي ثالث حكومة في المغرب بعد استقلاله عن فرنسا سنة 1955. تم تأسيس المجلس الحكومي برئاسة أحمد بلافريج وبتعيين من الملك محمد الخامس يوم 12مايو 1958 و ضلت صلاحيتها حتى 3ديسمبر 1958. للمزيد أنظر:

[/http://ar.wikipedia.org/wiki/](http://ar.wikipedia.org/wiki/)

(1) الميلي، محمد. مرجع سابق. ص. 145.

(2) مقالاتي، عبد الله. مرجع سابق. ص. 427.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

اعتبر أن الأرض التي فجرت عليها فرنسا قنبلتها الذرية أرض مغربية، لكن توفيق المدني تصدى لذلك على اعتبارها أرض جزائرية⁽¹⁾.

و ردت الحكومة المغربية على احتجاج الجبهة بتصعيد الموقف عندما قررت إقامة عدة مراكز لقوات الجيش الملكي وفرق المخازنية في مناطق الحدود الجنوبية التي كانت محتكرة من قبل جيش التحرير المغربي، وأدى إحتكاكها مع جيش التحرير الجزائري و اللاجئين إلى حدوث الكثير من المشاكل والاصطدامات، ففي الوقت الذي لجأت فيه الثورة الجزائرية مضطرة إلى اعتماد مناطق الجنوب الصحراوية و خاصة فقيق معبرا رئيسيا لسلاح والجنود والاتصال بعد إغلاق الحدود الشمالية بالأسلاك الشائكة، كانت القوات المغربية خاصة فرق جيش التحرير المغربي تخوض نزاعا على المجال الجغرافي.

لقد رمت بكل قواتها لإقصاء المجاهدين الجزائريين عن التحرك في مجال مغربي بالتضييق والتوقيف والمصادرة، وهذا الأمر أضر كثيرا بالثورة الجزائرية وعرض العلاقات الجزائرية المغربية لكثير من المحن لم تقتصر على المصادمات العسكرية بين الطرفين المتنازعين فقط. بل أقحمت فيها قبائل الحدود التي كانت مقسمة منذ احتلالها والفرنسيون إلى فروع جزائرية أخرى مغربية، خاصة منها قبائل ذوي منيع وبني جرير التي أنهكتها محنة الهوية وعصفت بها صراعات العروشية، وهكذا اصطدمت الثورة الجزائرية بأزمة خطيرة في هذه المنطقة عرفت بأزمة الزوكيت^(*).

في سنة 1960 م، اتفق فرحات عباس مع الملك المغربي بأن يحل الخلاف الحدودي معهم سنة 1961م⁽²⁾، أين كانت جلسة حاول فيها الوفد المغربي استصدار لائحة من البلدان المشاركة - سبعة دول عربية وافريقية من بينها الجزائر- تكرر مطالب بلاده الحدودية

(1) المدني، توفيق. مصدر السابق. ص. 507.

* المصطلح مشتق من كلمة زكت ، وتعنى تحول الجندي الى صف العدو، وهذا ينطبق على انضمام جنود ذوي منيع لجيش التحرير المغربي ومعاداتهم للثورة الجزائرية وقد اطلق على هذه الحركة مصطلح اليد الحمراء تشبيها لها باجرام اليد الحمراء الفرنسية ، وقيل من اجل التمويه ، وحث الجنود للتصدي لها .أنظر:مقلاطي، عبد الله. مرجع سابق. ص.427.

(2) زوزو، عبد الحميد. مرجع السابق. ص. 32، 37.

الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

والصحراوية. لكن بعد اتضاح أبعاد المناورة الفرنسية أثناء مفاوضات إيفيان الأولى، وأمام موجة الاستنكار الواسعة لمحاولة تقسيم الجزائر، فضلت الرباط تأجيل مطالبها الترابية والقناعات مؤقتا بالمشاركة في استغلال الثروات الصحراوية. قام فرحات عباس بزيارة رسمية إلى المغرب توجت ببيان مشترك:

- يؤكد مساندة المغرب بدون تحفظ الحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس احترام سلامة التراب الوطني الجزائري.

- يعبر عن اتفاق الطرفين على استعمال جميع الوسائل لإحباط كل محاولة لتقسيم التراب الجزائري أو بتر جزء من أجزائه.

- إنشاء لجنة مشتركة لبحث التعاون في مجال استغلال الثروات الصحراوية (1).

ثانيا: موريتانيا.

فيما يخص الموقف الموريتاني فقد رفضوا الخوض في النقاش مع الفرنسيين حول الصحراء، وأعربوا عن تحفظهم من أية حلول فردية لهذه القضية، إلا أن ما وضح رفضهم للحلول الفرنسية هو رفضهم استقبال مسؤولين فرنسيين كانوا يريدون التباحث في هذه النقطة (2).

(1) عباس، محمد. نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962. مرجع السابق. ص. 765، 766.

(2) ودوع، محمد. مرجع السابق. ص. 244.

الفصل الرابع:الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح

لجأت فرنسا إلى إغراء الدول الأوروبية التي كانت تقف إلى جانبها في معركة الصحراء الجزائرية وذلك بامتيازات اقتصادية في ظل إصدارها قانونا خاصا بالبتترول في الصحراء عام 1958م لكسب تضامن المعسكر الغربي مع الحكومة الفرنسية فيما يخص تجزئة الوطن. مما كرس مصالح الدول الأوروبية في الصحراء من أجل تأمين اقتصادها، بالإضافة إلى ذلك فإن الثورة الجزائرية بتجاوزها للبعد الفرنسي إلى المجال الأوروبي، حتمت على فرنسا إشراك البلدان الغربية في لاستثمارها في الصحراء و إيجاد مصالح لهذه البلدان تجعلها تحرص و تدافع عنها دون التفريط في السيادة الفرنسية على الصحراء، وهذا ما يترتب عنه كل أشكال الدعم المالي و السياسي و العسكري، في حربها على الجزائر خدمة للمصالح الأوروبية المشتركة. ومع دول المنطقة خاصة مطامح دول الجوار فسبب ذلك يعود لأسبابا داخلية وأخرى خارجية،فضلا عن السياسة الديغولية الضاغطة فجرت الطموحات القطرية كثيرا من المصاعب والخلافات منها مشاكل الحدود... الخ.

إن المتتبع لتاريخ اكتشاف البترول في الجزائر يتراء له جليا تغيّر السياسة الفرنسية اتجاه الصحراء وذلك من خلال :

- أن النّفط من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمةً، كانت أوائل اكتشافاته في العالم في أمريكا، ومن ثمّ أُعتبر ذلك التاريخ بداية عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم بصورة علمية وتجارية.

- اكتشاف النفط وتحوله إلى طاقة مهمة، حيث ازدادت أهميته بالنسبة للدول المتقدمة وذلك لاعتمادها عليه في تقدمها وتطورها الصناعي. بل أكثر من ذلك حيث نجده كان سبب في اندلاع العديد من الحروب، ووقودا لها خاصة العالمية منها.

- اتجاه فرنسا نحو مستعمراتها و الاهتمام أكثر بالمناطق الصحراوية، خاصة في الجزائر حيث نجد أن سياسة فرنسا لم تكن نفسها بعد اكتشاف البترول. وهذا ما يدل على أنه أحدث تأثيرا في سياستها وعمدت في الأخير لتجسيد خطة فصلها عن الجزائر، وذلك عن طريق مختلف الجوانب العسكرية الاقتصادية و الدبلوماسية.

- انطلاق المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي، لنلمس مدى تمسك الجانب الفرنسي بالصحراء الجزائرية. حيث تجسد ذلك في مناورة فرنسا طويلا في المفاوضات و لم تسمح بالخوض أبدا في مسألة الصحراء في الجولات الأولى منها، وكأنها قطعة من التراب الفرنسي.

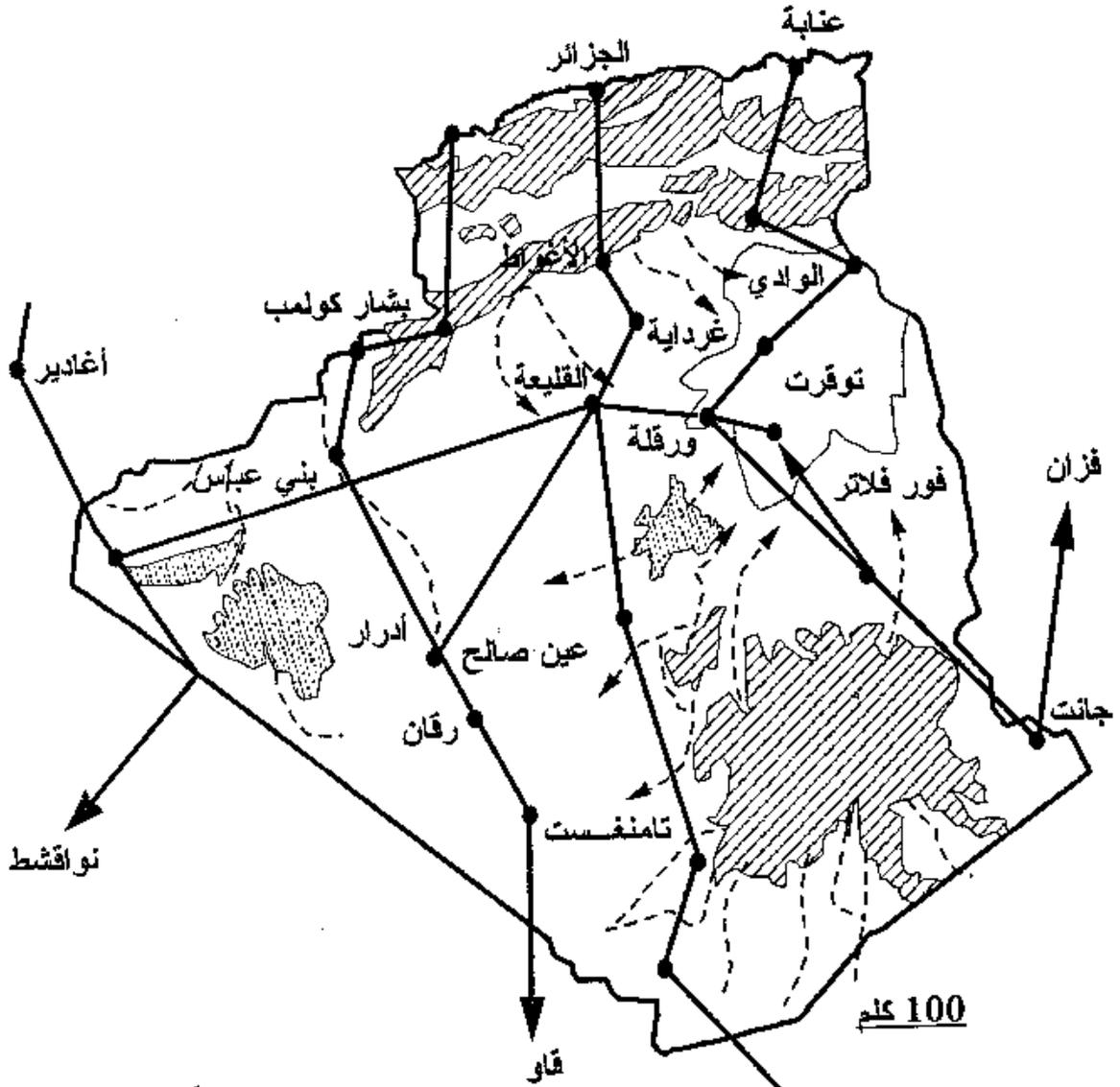
- أن الأشغال والاكتشافات على البترول في الجزائر بدأت منذ مطلع الخمسينيات، حيث كان في المناطق الشمالية أولا، ونظرا لما أصاب اقتصاد فرنسا من تصدع والاهتزاز منذ نهاية ح ع 2، شكل لها حافزا قويا لبذل الجهود الكبرى من اجل اكتشاف النفط خاصة في الصحراء الجزائرية.

- خيبت كل المشاريع الفرنسية التي حاولت بها فصل الصحراء عن الجزائر، ارتضت فرنسا بدلا عن ذلك بتكريس هيمنتها على النفط ضمن نصوص "اتفاقيات ايفيان".

- تتمين مناطق الصحراء الجزائرية بما تضمن من تجهيز قاعدي لتأمين المواصلات و الاتصالات التي دعمت بها سلطة الاستعمار الفرنسي الصحراء، كان هدفها تسهيل عمليات استغلال البترول والغاز لتزويد السوق الفرنسية و الأوروبية بما تحتاجه من الطاقة لتحريك دواليب اقتصادها .
- تأكيد الغرض السياسي، قامت سلطة الاستعمار الفرنسي بإحداث تغييرات إدارية من أطر مؤسساتية تهدف بها رعاية الخطة الاستعمارية المدروسة.
- أن تأثير البترول لم يقتصر على فرنسا فقط بل تعدى ذلك لدول الأوروبية التي لجأت فرنسا إلى إغراء هـ (الدول الأوروبية التي كانت تقف إلى جانبها في معركة الصحراء الجزائرية) لكسب تضامنها، مما كرس مصالح الدول الأوروبية في الصحراء من أجل تأمين اقتصادها، وهذا ما ترتب عنه كل أشكال الدعم المالي و السياسي و العسكري، في حربها على الجزائر خدمة للمصالح الأوروبية المشتركة.
- مع دول المنطقة عملت على إقناع الأشقاء بضرورة تحقيق مطامحها القطرية بالمنطقة وتهدف بهذه السياسة الاستعمارية ضرب الثورة الجزائرية وتمزيق وحدتها الوطنية و المغاربية .
- مما تقدم يمكن القول أن البترول قد غير السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر، فتدفق المحروقات فرض عليها الاهتمام بجميع الجوانب، ما يضمن لها استغلالا شاملا وكاملا لجميع الثروات، والهيمنة الاقتصادية على المنطقة الصحراوية البترولية التي سعت لفصلها، وقد تعدى هذا الأثر ليشمل معظم دول الجوار لأن السياسة الديغولية الضاغطة فجرت الطموحات القطرية.

الملاحق

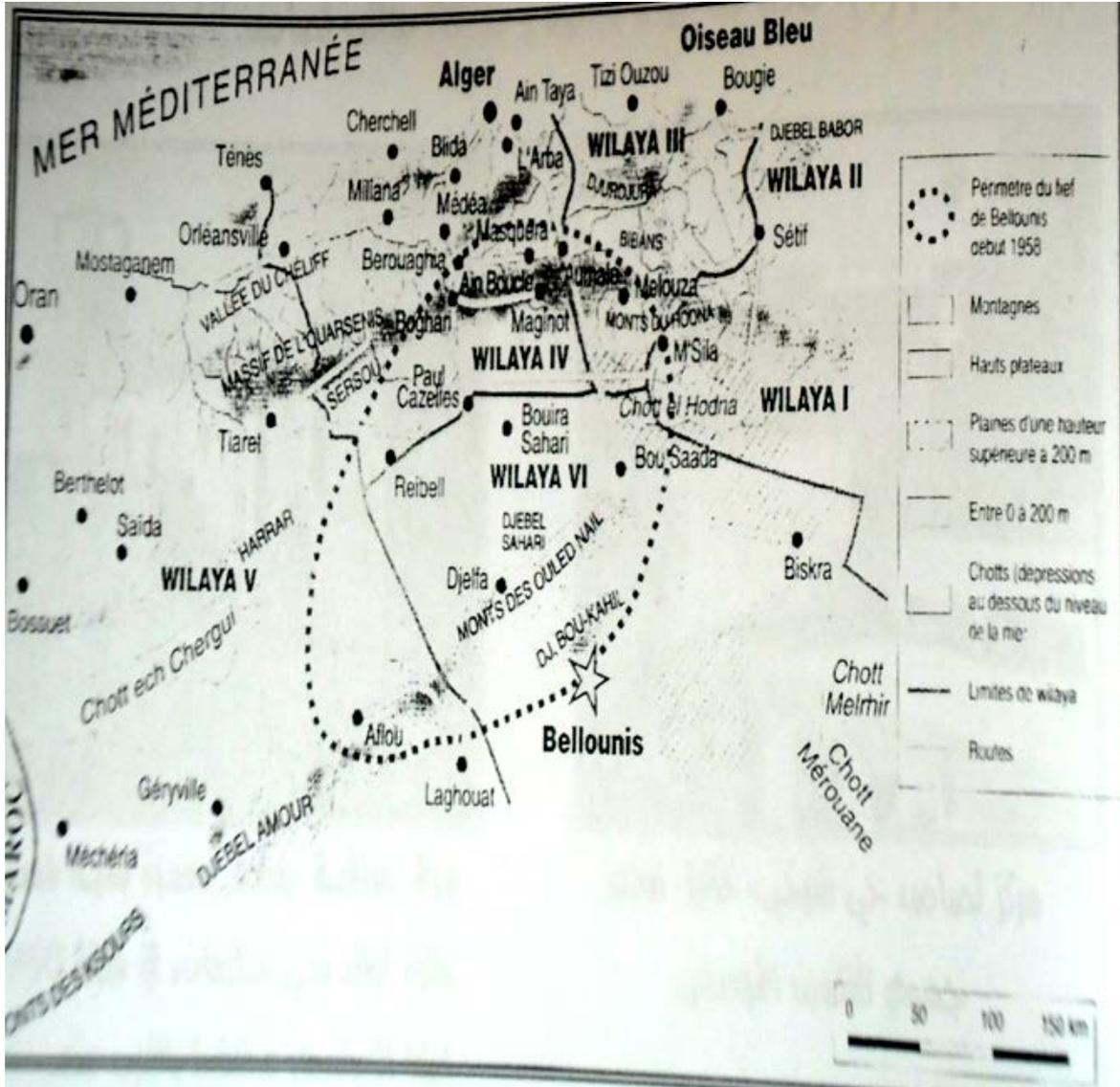
الملحق رقم 01 : منافذ توغل الاستعمار الفرنسي في الصحراء .



المرجع : عميرايو احميدة وآخرون. مرجع السابق. ص. 15

الملاحق

ملحق رقم 03 : مراكز انتشار بلونيس أثناء الثورة



المرجع : ساعي، سمية. المصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) ودور الحركة فيها ،
اطروحة مكملة لنيل شهادة ليسانس، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007م ، ص
.156

إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء مقدمة:

- في إطار السيادة الجزائرية، تتعهد كل من الجزائر وفرنسا بالتعاون من أجل ضمان مواصلة الجهود الخاصة باستغلال ثروات باطن الأرض بالصحراء.
- الجزائر فرنسا في حقوقها وامتيازاتها والتزاماتها كسلطة عامة. لها حق التصريح بتطبيق إعلان التعدين والنفط بالصحراء مع وضعها في الاعتبار الأوضاع المبينة في الباب الثالث من هذا التصريح.
- تتعهد كل من الجزائر وفرنسا كل فيما يخصها، بالمحافظة على المبادئ الخاصة بالتعاون التي سبق ذكرها فيما سبق والعمل على احترام تطبيق النظم التالية:

الباب الأول

الهيدروكربور السائل والغازي

(أ) ضمان الحقوق المكتسبة وامتدادتها:

تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بعقود التعدين والنقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية، طبقا لقانون نفط الصحراء.

تتعلق هذه الفقرة بمجموع عقود التعدين والنقل التي منحتها فرنسا قبل تقرير المصير، ومع ذلك فإنه بعد وقف إطلاق النار لن تصدر فرنسا تراخيص جديدة، للتقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية الفرنسية لإجراء التقيب فيها.

يقصد بامتيازات التعدين والنقل مايلي:

- 1- تراخيص التقيب
- 2- تراخيص التقيب المسماة بترخيص "د"

الملاحق

- 3- التراخيص المؤقتة للاستغلال.
 - 4- امتيازات الاستغلال والاتفاقيات الخاصة بذلك.
- الموافقة على المشاريع الخاصة بأعمال نقل الهيدروكربور وتراخيص النقل الخاصة بذلك.
- *1- يقصد بقانون نפט الصحراء مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار بالتقريب والاستغلال ونقل الهيدروكربور الناتج في ولايتي الواحات والساورة، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل.
 - *2- يحدد قانون نפט الصحراء والنظم المذكورة في هذا النص، حقوق والتزامات حامل تراخيص التعدين والنقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة وحقوق الأشخاص الحقيقيين المعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات والعقود الموافق عليها في الجمهورية الفرنسية.
 - *3- يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الاقتصادية العادية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل، وذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب والتوصيات الخاصة بإنتاج الهيدروكربور السائل الغازي وتأمين نقله وضمان تصديره.
 - *4- يمارس صاحب الامتياز وشركاؤه في إطار مؤسستهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنطقة التي اختاروها، حقهم في التصرف بحرية الإنتاج سواء بالبيع أو المقيضة أو الاستخدام في الجزائر أو تصديره مع مراعاة سد حاجات المستهلك المحلي للجزائر ومعامل التكرير المحلية.
 - *5- يجب أن يكون سعر التبادل وتقييم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابق للتقييم النقدي المعترف به من صندوق النقد الدولي.

الملاحق

*6- تنظم هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين والنقل وشركائهم مهما كان وضعهم القانوني وبدون النظر إلى أصل وتوزيع رؤوس أموالهم وجنسياتهم ومركزهم الاجتماعي.

*7- تمتنع الجزائر عن القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عبء أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها مع مراعاة الظروف الاقتصادية العادية ولن تمس حقوق ومصالح المساهمين وحاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب تراخيص التعدين والنقل أو تركاتهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم.

(ب) الضمانات المستقبلية (امتيازات التعدين والنقل الجديدة)

*8- تمنح الجزائر في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والاستغلال في حالة تساوي العروض القديمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للاستغلال أو أصبحت معدة.

يحدد القانون الجزائري نظام العمل فيها مع احتفاظ الشركات الفرنسية بنظام القانون نفط الصحراء المشار إليه في الفقرة رقم-1- السابقة، وذلك فيما يتعلق بامتيازات التعدين التي تدخل تحت ضمان الحقوق المكتسبة.

يقصد بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي تخضع لإشراف أفراد حقيقيين أو معنويين من الفرنسيين. ثم بعملة الفرنك، عمليات بيع وشراء الهيدروكربور الناتج من الصحراء، المعد مباشرة أو بعد التعديلات الفنية، لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة الفرنك، يطرح للمنافسة الحرة، وتستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه.

تحدد كيفية تطبيق هذا المبدأ، اتفاقيات التعاون النقدي التي أشرنا إليها في المادة 11 من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي والمالي.

الملاحق

الباب الثاني

المواد المعدنية الأخرى

- *11- تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحها الجمهورية الفرنسية والمتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير الهيدروكاربور.
- * يبقى نظام هذه الفقرة بمجموعة امتيازات التعدين التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير ولن تصدر فرنسا تراخيص جديدة للتقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التقيب فيها.
- *12- تستطيع الشركات الفرنسية ان تطالب منها تراخيص وامتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى وستتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة بها الشركات الأخرى وذلك فيما يخص ممارسة الحقوق المترتبة على امتيازات التعدين.

الباب الثالث

الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

- *13- يعهد باستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء إلى هيئة فرنسية جزائرية طبقا للشروط المبينة في الفقرة التالية:
- *14- تؤسس الجزائر وفرنسا هذه الهيئة وستشكل عند تنفيذ هذا الاتفاق بدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلي الدولتين المؤسستين ولكل عضو في المجلس، بما في ذلك الرئيس، صوت واحد.
- يناقش المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة، وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية:
- تعيين الرئيس والمدير العام

الملاحق

تقدير النفقات التي ستأتي في الفقرة "16"
وتتخذ القرارات الأخرى بالأغلبية المطلقة
يشترط عند اختيار الرئيس أن يكون أحدهما جزائري الجنسية والآخر فرنسي
الجنسية.

عدد أعضاء المجلس اختصاصات كل من الرئيس والمدير العام.
*15- الهيئة شخصيتها المدنية واستقلالها المالي، وتحت تصرفها جهاز فني
وإداري، وللدولتين والمؤسستين الأفضلية في تشكيل أفرادها.
*16- على الهيئة مهمة استثمار ثروات باطن الأرض، ولهذا الغرض تهتم
بصفة خاصة بتنمية مجموع الأعمال اللازمة لأوجه نشاط التعدين، وتقرر الهيئة في
كل عام مشروع برنامج خاص بالمصاريف والدراسة والصيانة والحصن، يجوز قبول
الدولتين المؤسستين.

تضع الجزائر بعد أخذ رأي النصوص ذات الصلة القانونية أو الرسمية الخاصة
بنظام التعدين أو النفط.

(أ) تبحث الهيئة تراخيص التعدين والحقوق المترتبة عليها.
تقر الحكومة الجزائرية الاقتراحات التي تعرضها الهيئة وتمنح تراخيص
التعدين.

(ب) تكفل الهيئة الرقابة الإدارية على الشركات سواء كانت ذات ترخيص أو
عقد إمتياز.

*18- نفقات الهيئة تشمل الآتي:

- نفقات التشغيل.

- نفقات صيانة المنشآت القائمة.

وتتكون موارد الهيئة من مساهمة الدولتين العضويتين، كل بنسبة عدد أعضائه
في مجلس الإدارة.

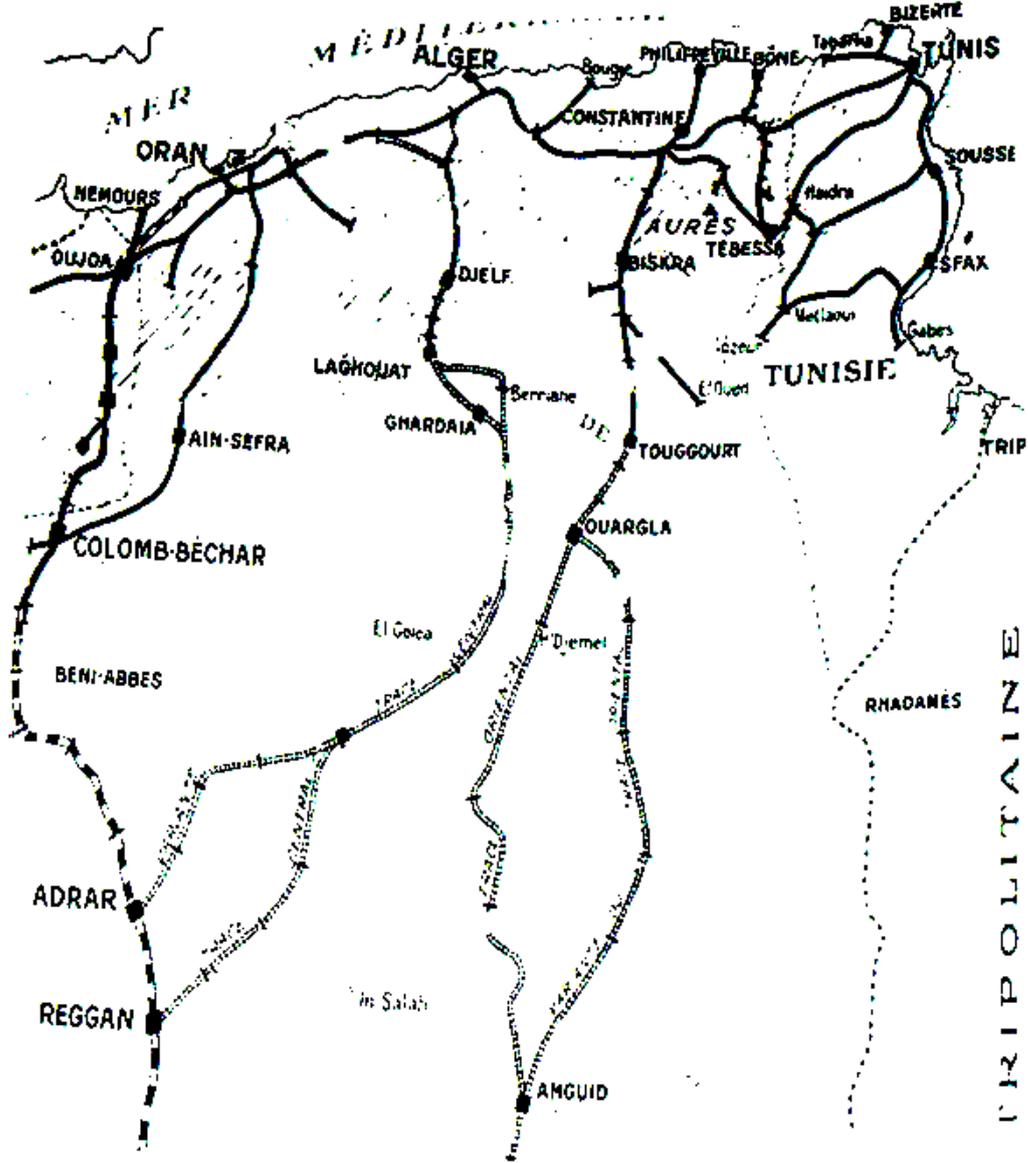
الملاحق

تكفل هذه الموارد بمبلغ إضافي من الحكومة الجزائرية لا يقل عن 12 من إنتاج النفط الخاص بالحكومة الجزائرية، وذلك في خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد من تاريخ تقرير المصير.

المصدر : بن خدة، بن يوسف. اتفاقيات ايفيان. مصدر السابق. ص . 381،376.

الملاحق

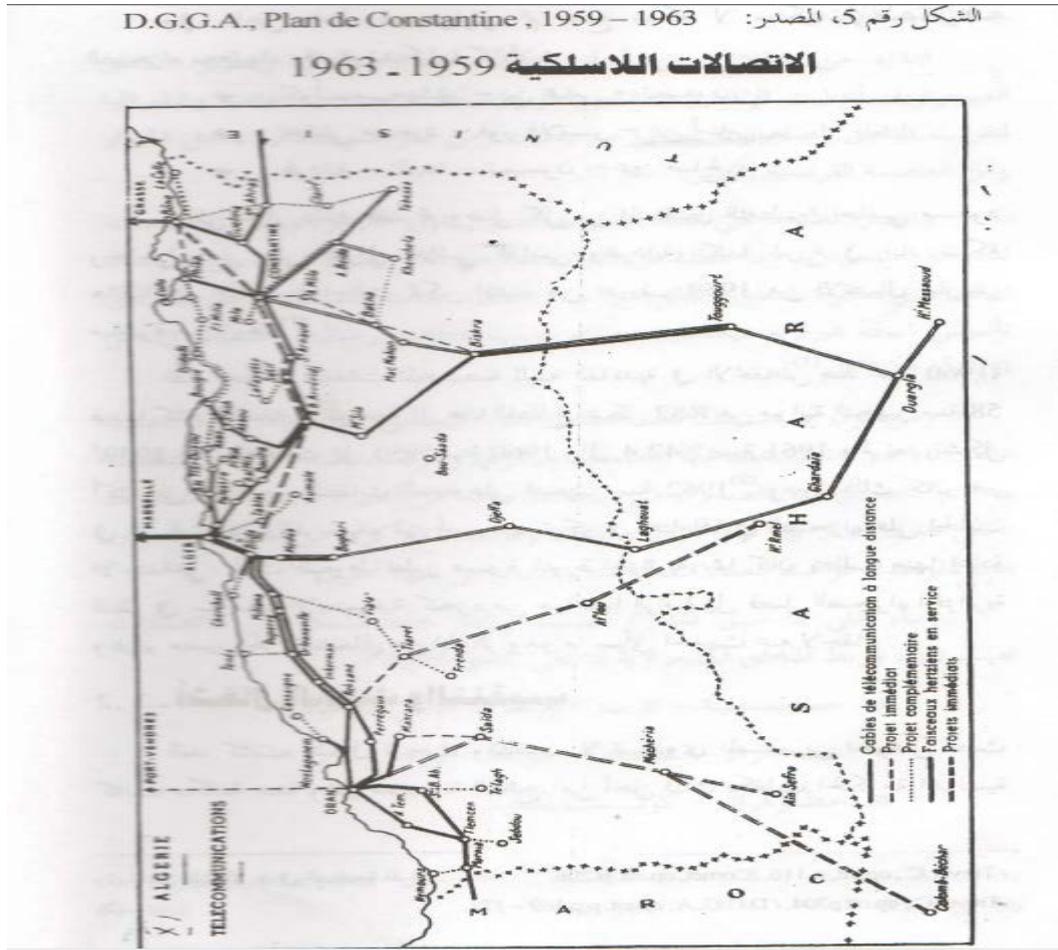
ملحق رقم 05: مشروع سكة الحديد العابرة للصحراء لسنة 1890م.



المرجع : حاج إبراهيم حاج أحمد ، المرجع السابق ، ص 169.

الملاحق

ملحق رقم: 07. الاتصالات اللاسلكية 1959-1963



نفسه. ص. 66.

الملاحق

الملحق رقم 08 : قانون رقم 57/27 و مرسوم رقم 903/57

1- قانون رقم 57/27

المادة رقم 01: تنشأ منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية، تهدف إلى العمل على التطوير الاقتصادي والرفعي الاجتماعي للمناطق الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية والتي تساهم في تسييرها الجزائر، موريتانيا، السودان الفرنسي، النيجر، التشاد.

المادة رقم 02: تضم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية أساسا المناطق الآتية والكائنة بين الجزائر والسودان الفرنسي والنيجر والتشاد وهي:

أ- البلدية المختلطة والأجزاء الملحقة بكولومب بشار، والجزء الملحق بجيري فيل (البيض) الواقع جنوب جبال القصور، وكذا البلديات المحلية وملحقات الساورة، وفورارة، وتوات وتندوف، والآجر، والحقار، والقسم الصحراوي لدائرة قندام وتمبوكتو وقاو.

ب- الأقسام الصحراوية من البلديات المختلطة للأغواط والجلفة والبلديات المحلية وملحقات غرداية، والمنيعية، وورقلة، والبلديات المختلطة لتقرت ووادي سوف، وملحقات تيديكلت، والآجر، والحقار، والقسم الشمالي لدوائر طاوي واقاديس، والمتضمنة لمجموع فرع بيلملة، ومنطقة بيركو انيدي تيسيتي.

2- مرسوم رقم 903/57

التنظيم الإداري لمنطقة الجنوب التابعة للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ويحدد المناطق التي تدخل ضمن هذه المنطقة كالتالي :

المادة الأولى : إن منطقة أراضي الجنوب الجزائري التابعة للمنظمة المشتركة لمناطق الصحراء تقسم إلى عمالتين " الواحات والساورة " .

المادة الثانية : تضم عمالة الواحات التي يوجد مقرها بمدينة الأغواط ، مناطق غرداية ، تقرت التابعة للمنظمة المشتركة لمناطق الصحراء ومناطق الواحات .

وتنظم إلى جانب ذلك منطقة البلدية المختلطة للبيض (بجيري فيل سابقا) والكائنة شرق " وادي أزرقون " حتى الحدود " الغابة الكحلة " وهي مقسمة إلى ثلاث دوائر :

الملاحق

1) دائرة الأغواط التي تشمل على قسم منطقة غرداية التابع للمنظمة المشتركة لمناطق الصحراء ، وقسم منطقة بلدية " البيض جيري فيل سابقا " المعرفة أعلاه .

2) دائرة ورقلة التي تشمل على منطقة الواحات وقسما من البلديات المختلطة للوادي والواقعة جنوب خط التوازي

3) دائرة تقرت التي تشمل على قسم من منطقة تقرت التابعة للمنظمة المشتركة لمناطق الصحراء والموجودة شمال خط التوازي 32° .

المادة الثالثة : عمالة الساورة مقرها " كولمب بشار " وتضم قسما من منطقة عين الصفراء التابعة للمنظمة المشتركة لمناطق الصحراء وهي مقسمة إلى دائرتين :

1) دائرة كولمب بشار التي تشمل على البلديات المختلطة " كولمب بشار " وهي بوزينة الأبيض الساورة وتندوف .

2) دائرة أدرار التي تشمل بلديات توات ، وقورارة .

المادة الرابعة : يمكن في هاتين العمالتين ان نحول وظيفة رئيس العمالة وبصفة استثنائية الى ضباط برتبة "لواء"

المادة الخامسة : ينصب على رأس كل دائرة إما ضباط الشؤون الصحراوية وإما موظفين مدنيين من هيئة خاصة

المادة السادسة : تحدد مراسيم مجلس الدولة تكوين وعدد المجالس العامة والتنظيم البلدي للعمالتين .

المادة السابعة : رغم أحكام الأمر الصادر بتاريخ : 2 نوفمبر 1945م تحدد التعديلات التي يمكن إجراؤها في

المستقبل بحدود تراب العاملتين المدرستين أعلاه ، والتي سوف تتخذ طبقا لترتيبات المادة من المرسوم رقم : 56/64 الصادر في تاريخ 28 جوان 1956م والنصوص الملحقة به .

المادة الثامنة : تحدد قرارات وزير الصحراء وكيفية تطبيق هذا المرسوم

المرجع : وزارة المجاهدين : الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ اول نوفمبر (الولاية السادسة) ،

المرجع السابق ، ص - ص .48-52.

الملاحق

الملحق رقم 10 : مصادر ميزانية وزارة الصحراء
الشكل رقم 01: تمويل ميزانيات وزارة الصحراء .

	BUDGET FRANÇAIS	REDEVANCES PETROLIERES
Budget 1958	164,37	»
Budget 1959	463,00	»
Budget 1960	310,90	55,00
Budget 1961	275,50	125,00
	<hr/>	<hr/>
TOTAUX	1.213,77	180,00

الشكل 02: ميزانية الصحراء وتوزيعها .

الملاحق

AFFECTATIONS	1958	1959	1960	1961 (2)
Budget O.C.R.S.	56,00	208,00	226,4	285,5
Caisse Saharienne de Soli- darité	>	>	19,0	22,5
Budget propre du Minis- tère du Sahara	104,87	246,55 (1)	111,9	123,4
Budget du B.I.A.	3,50	8,449	8,6	9,1
Budget global du Minis- tère du Sahara	164,37	463,00	365,9	400,5

نفسه ص. 124 - 125.

مذكرة حول الصحراء

زعمت الحكومة الفرنسية أثناء مفاوضات إيفيان أن الصحراء الجزائرية من خلق فرنسا وأنها بالتالي أرض تخضع للسيادة الفرنسية وأن هذه الأرض تشكل -على كل حال- قضية في حد ذاتها" ينبغي أن يؤجل بحثها إلى ما بعد.

فالحكومة الفرنسية تريد بتر الصحراء الجزائرية من بقية أرض الوطن بفضل تسوية المشكل السياسي للجزائر الشمالية أو الجزء الجنوبي منها.

إن الرأي العام العالمي يعرف سابقة المفاوضات الهولندية الأندونيسية أثناء ندوة المائدة المستديرة المنعقدة بلاهاي سنة 1949 فقد اقترحت الدولة الاستعمارية فصل وضع ايريان الغربية (غينيا الجديدة) عن وضع بقية الأرخيبيل الأندونيسي، وبهذه الطريقة بقيت ايريان الغربية الغنية حتى الآن تحت السيطرة الهولندية.

إن كاتانجا، وايريان الغربية في أندونيسيا، والصحراء في الجزائر كلها حالات تمثل المنطق الاستعماري الجامد الذي حاول أن يفتك للشعوب المستقلة أجزاء غنية من أوطانها وذلك

الملاحق

بمحاولة إيجاد خصائص مزعومة للأجزاء المفصولة ليبرر بها نيّله من وحدة التراب الوطني.

إن الثروات التي اكتشفت في الصحراء الجزائرية منذ 1955 وخاصة منذ 1957 حركت مطامع الاستعمار الفرنسي والعالمي، وليس هناك أي شك في أن الاستعمار الفرنسي قد خيد كل قواه بعد الاكتشافات الكبرى التي وقعت في الصحراء الجزائرية من النفط والمعادن وكان قد أخذ قبل ذلك يفك مخالفه شيئاً فشيئاً تحت الضربات المميّنة التي يكيّلها له الشعب الجزائري.

وهكذا يشن الاستعمار الفرنسي معركة كبرى لتحطيم الوحدة الترابية للجزائر والاحتفاظ لنفسه بالجزء الصحراوي منها.

إن هذه المطامح حول الصحراء قد تسببت لحد الآن في استمرار الحرب وفي توقيف مفاوضات إيقيان كما أنها توشك أن تكون السبب في فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية فشلاً نهائياً.

ولهذا ترغب الحكومة الجزائرية في أن تسجل لدى الأقطار المجاورة للجزائر الأهمية الحيوية لهذه القضية بالنسبة للحرب الدائرة في الجزائر.

الملاحق

أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت ترى دائما
نه يتعين في قضية الصحراء الفصل بين مظهرين متميزين
هذه القضية، المظهر الأول يتعلق بالسيادة الجزائرية على هذه
المنطقة والمظهر الثاني يتعلق باستثمار الثروات التي تحتوي
عليها.

أولاً أما فيما يتعلق بمظهر السيادة فإن وجهة نظر
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعتمد على الاعتبارات
الآتية :

أ. لا يمكن للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن
تأخذ بعين الاعتبار النظرية الفرنسية القائلة بوجود
أرض خلاء أصبحت بصورة نهائية تحت السيادة
الفرنسية.

إن فرنسا لم "تكتشف" الصحراء كما تكتشف أرض خالية
لا مالك لها وإنما احتلت بالقوة هذا الجزء الجنوبي من الجزائر
بحملة افتخرت بها هي نفسها، أن فرنسا غزت الشعب الجزائري
في الشمال كما في الجنوب بقوة السلاح في مراحل متتالية من
حرب الاحتلال.

ب. أن الشعب الجزائري حمل السلاح في 1 نوفمبر
1954 لطرد المستعمر من مجموع التراب الجزائري
بعد وده الجغرافية التي اعترفت بها الدولة المحتلة

الملاحق

تحتلها حتى الآن، إن الهدف الأساسي لكفاح الشعب الجزائري هو افكاك السيادة الجزائرية من فرنسا وبسط هذه السيادة على كامل التراب الوطني بالحدود القائمة سنة 1954 بحيث لا يمكن لأي جزء منه أن يبقى تحت السيادة الفرنسية.

لقد كان هذا هو الأمر بالنسبة لجميع الشعوب الأفريقية الشقيقة التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية. فقد استقلت جميع هذه الشعوب واسترجعت جميع الأراضي الواقعة في الحدود الجغرافية القائمة عند الاحتلال الاستعماري.

ج. أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تجهل أنه قد توجد قضايا تتعلق بتعديل الحدود بين الجزائر وبعض جاراتها الشقيقات، ولكن الذي يهم قبل كل شيء هو أن يشمل تحرير بلادنا كامل التراب الواقع في الحدود الحالية للجزائر.

ومن البديهي أن هذه القضايا لا يمكن تسويتها تسوية حقيقية، تسوية دائمة وأخوية إلا مع الجزائر المستقلة المتمتعة بسيادتها ودون أي تدخل من طرف الدولة التي كانت تستعمرنا.

أن أي تعديل للحدود يتم مع الدولة المحتلة لا يمكن أن يكون صحيحا لأن هذه الدولة لا تملك حق عقد اتفاقات باسم

الملاحق

الجزائر وسيكون من حق الشعب الجزائري أن يرفض مثل هذه الاتفاقات.

ومن ناحية أخرى فإن إمضاء مثل هذه الاتفاقات يعتبر نوعاً من الاعتراف بالسيادة الفرنسية على الصحراء الجزائرية، هذه السيادة التي ما انفك الشعب الجزائري يسعى لتحطيمها منذ سبع سنوات بالسلاح وبتضحيات جسيمة هائلة. يضاف إلى ذلك أن مثل هذه البادرة من شأنها أن تعرقل تحرير الجزائر في الوقت الذي يجب أن يتسع التضامن أكثر من أي وقت مضى للتعجيل باستئلالها.

ومهما يكن من أمر فإن الحكومة الفرنسية لا تملك أية صفة تمكنها من التخاطب مع الجزائر باسم الأقطار المجاورة والحال أن هذه الأقطار هي مستقلة ذات سيادة وقد اعترف كثير منها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما أن الحكومة الفرنسية لا تملك أية صفة تمكنها من التخاطب باسم الجزائر مع الأقطار المجاورة لها.

إننا بوصفنا مسئولين إفريقيين يجب أن نكون شاعرين ومتيقظين للمناورات التي تهدف إلى إطالة أمد السيطرة الفرنسية على جزء من الجزائر، وإننا على يقين من أن الأقطار الأفريقية الشقيقة الشاعرة بخطورة هذه المناورات وذلك بإعلان تأييدها بدون تحفظ لموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

الملاحق

إن الجزائر تكافح للقضاء على جميع الأشكال الاستعمارية لاستغلال الثروات الصحراوية وإنها لوائقة من أنها تلتقي بجميع الشعوب الأفريقية في هذا السبيل.

إن الجزائريين عازمون على استبدال الاستغلال الاستعماري لهذه الثروات الصحراوية وإنها لوائقة من أنها تلتقي بجميع الشعوب الأفريقية في هذا السبيل.

إن الجزائريين عازمون على استبدال الاستغلال الاستعماري لهذه الثروات باستغلال موجه قبل كل شيء لسد حاجات الشعوب الأفريقية وتحقيق مصالحها. والشعوب الأفريقية الرشيدة المتمتعة بسيادتها عازمة هي أيضا على تسطير مستقبلها الاقتصادي بحرية وعلى اتخاذ جميع التدابير لقطع الطريق في وجه الاستعمار الجديد.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا ترى إلا المنافع في كل تعاون مع الأقطار المجاورة وهي مستعدة لتتعاون باهتمام إلى كل ما من شأنه أن يحقق تطور وانطلاق الأقطار المجاورة للجزائر بفضل استثمار الثروات الصحراوية استثمارا مشتركا كما أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنظر بكل واقعية وإنصاف لمصالح فرنسا المتأتية من رؤوس الأموال الموظفة خالية من شوائب الاستعمار الجديد.

الملاحق

أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واثقة من أن جميع أصدقائها وجميع العاملين على قضية الاستقلال في أفريقيا وجميع المكافحين من أجل الحرية سيؤيدونها في معركتها السياسية التي تخوضها وفي مواقفها أثناء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وأن جميع هؤلاء الأصدقاء عندما يفعلون ذلك فإنما يعجلون بتحقيق ساعة السلم.

وأخيرا في هذه الساعات الحاسمة تتوجه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باسم الشعب الجزائري بنداء إلى جميع الأقطار الأفريقية وجميع الشعوب الشقيقة لتأييدها ومؤازرتها أمام الاستعمار الفرنسي ولوضع كل ثقلهم ووحدة صفوفهم في هذا التأييد الثمين.

صدر بتونس في 30 يونيو 1961.

فرحات عباس

رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المرجع : بوعزيز، يحي. ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. ج 3. مرجع

السابق. ص.145،151

قائمة المصادر والمراجع

/ قائمة المصادر: أ: قائمة المصادر بالعربية :

- 1- أجيريون، شارل روبير. تاريخ الجزائر المعاصرة. تر: قوة عيسى عصفور. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982م.
- 2- أوكونور، هارفي. الازمة العالمية في البترول. تر: عمر المكاوي ومراجعة: راشد البراوي. القاهرة: دار الكتاب العربي، 1967.
- 3- آلي، موريس. الجزائر واتفاقيات إيفيان. تر: أحمد بن محمد بكلي. الجزائر: دار القصة للنشر، 2008م.
- 4- المدني، احمد توفيق. حياة كفاف ج 3. ط 2. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م.
- 5- بيوض، إبراهيم. أعمال في الثورة. غرداية: جمعية التراث، 1990م.
- 6- تريتر، مايكل. أزمة الطاقة: النزاع الدولي حول النفوذ والثروة. نيويورك: مانثلي بريس ريفيو. 1974.
- 7- ديغول، شارل. مذكرات الأمل -التجديد 1958-1962. تر: سموحي فوق العادة. ط1. بيروت: منشورات العويدات، 1971م.
- 8- ليجاوي، محمد. الثورة الجزائرية والقانون 1960م-1961م. ط2. الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2005م.
- 9- بن جديد، الشاذلي. مذكرات الشاذلي بن جديد (1929-1979). تحرير: عبد العزيز بوباكير. ج1. الجزائر: دار القصة، 2011م.
- 10- بن خدة، بن يوسف. اتفاقيات إيفيان. تعريب: لحسن زغدار. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2002م.
- 11- (-، -) : شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، الجزائر، 2004م.
- 12- لونغ، أوليفي. الملف السري -اتفاقيات إيفيان-. تر: أوداينية خليل. الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2012 م.

قائمة المصادر والمراجع

13- مالك، رضا. الجزائر في إيفيان -تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962. ط1. بيروت: دار الفارابي، 2003م.

14- حربي، محمد. جبهة التحرير الوطني، الأسطور و الواقع. تر:كميل داغر، ط1. بيروت: دارالكلمة للنشر، مؤسسة الابحاث العربية، 1983.

ب- قائمة المصادر بالفرنسية :

Harb 1، Le FLN mirage et réalité , Paris Mohammed: , 1980:، p. jeune Afrique, 56 , 57.

2Dahleb Saad,- Mission à complie .: Alger.. Editions Dahleb , 2009.

2/ قائمة المراجع : أ- قائمة المراجع بالعربية :

1- إحدادن، زهير. في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962). ط1. الجزائر: مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، 2007م.

2- أبو العلا، محمد سليمان. صفحات من الكفاح خاص بالشيخ بيوض والاستعمار الفرنسي في الجزائر. ط1. جمعية التراث. 2012م. ص. 205.

3- البراوي، راشد. حرب البترول في العالم. القاهرة: دار النهضة العربية، 1968.

4- الجنيدي، خليفة. حوار حول الثورة. ج2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986م.

5- (- ، -). حوار حول الثورة ، ج3، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون

المطبعية ، 1986م.

6- الدوري، محمد أحمد. محاضرات في الاقتصاد البترولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

7- الزبيري، محمد العربي. كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962.

الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007م.

قائمة المصادر والمراجع

- 8- الميلي، محمد مبارك. المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب. ط2. بيروت، لبنان : دار الكلمة للنشر، 1983م.
- 9- (- ، -). مواقف جزائرية. ط1. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984م.
- 10- (- ، -). صحراؤنا. تونس: المطبعة العصرية، 1958م.
- 11- لمقامي، محمد. رجال الخفاء - مذكرات ضابط وزارة التسليح والاتصالات العامة - الجزائر: المؤسسة الوطنية للإشهار والتوزيع، 2005 11- النوري، حمو بن محمد عيسى. دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا. مج 04. قسنطينة: دار البعث، (د.س.ط).
- 12- العايب، معمر. مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: دار الحكمة، 2010م.
- 13- العسلي، بسام: الاستعمار لفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية. لبنان : دار النفائس، 1986م.
- 14- العربي، إسماعيل . الصحراء الكبرى وشواطئها . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983م.
- 15- الصديق، محمد الصالح. أيام خالدة في حياة الجزائر، الجزائر: موفم للنشر، 2007 م .
- 16- الصغير، مريم. المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962 . الجزائر: دار الحكمة، 2009م.
- 17- الشقيري، أحمد. قصة الثورة الجزائرية. ط1. بيروت: المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 2005م. ص. 193..
- 18- بن خليف، عبد الوهاب. تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال. ط1. الجزائر: دار طليطلة، 2009 م. ص. 224 .
- 19- بورنان، سعيد. شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830 - 1962. ج3. ط2. الجزائر: دار الأمل، 2004م. ص. 112، 122 .
- 20- بلحاج، صالح. تاريخ الثورة الجزائرية. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2008م. ص. 374.

قائمة المصادر والمراجع

- 21- بوعزيز، يحي. مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999م.
- 22- (-، -). ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. ج2. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2009م.
- 23- (-، -). ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. ج3. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2009م.
- 24- بوشارب، عبد السلام. الهقار أمجاد وأنجاد. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1995م.
- 25- بلحاج، صالح. تاريخ الثورة الجزائرية، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2008م.
- 26- بلخروبي، عبد المجيد. ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها. تر: العربي بوينون، الجزائر: موفم للنشر، 2011م. ص. 30.
- 27- بلغيث، محمد الأمين. تاريخ الجزائر المعاصر. ط1. الجزائر: دار البلاغ، 2001م.
- 28- بن بكير، يوسف الحاج السعيد. تاريخ بني ميزاب. الجزائر: وزارة الثقافة، 2007م.
- 29- بن عمر، الحاج موسى. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962. ط1. الجزائر: المطبعة العربية، 2004م.
- 30- (-، -). بتروال الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، الجزائر: وزارة الثقافة، 2008م.
- 31- بشيري، أحمد. الثورة الجزائرية والجامعة العربية. ط2. الجزائر: منشورات ثالثة. (د.س.ط).
- 32- بشي، إبراهيم العيد. تاسيلي ناجر الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الطارقي: قديما وحديثا. ج4. ط1. الجزائر: دار الحبر، 2009م. ص. 154، 155.

قائمة المصادر والمراجع

- 33- بو حجام، محمد بن قاسم ناصر. الشيخ بيوض وقضية فصل الصحراء عن الشمال. الجزائر: شركة سوكاف، 1996م.
- 34- تريتر، مايكل. أزمة الطاقة: النزاع الدولي حول النفوذ والثروة. نيويورك: مانثلي بريس ريفي. 1974. ص. 44.
- 35- دبش، اسماعيل. السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار هومة، 2007م.
- 36- درواز، الهادي. الولاية السادسة التاريخية تنظم ووقائع 1954-1962. الجزائر: دار هومة، 2009م.
- 37- (-، -). العقيد محمد شعباني الأمل والألم. الجزائر: دار هومة، 2009م.
- 38- ودوع، محمد: الدعم الليبي للثورة الجزائرية. الجزائر: مؤسسة كوشكار، (د.س.ط).
- 39- رسن، عبد الحسن سالم. إقتصاديات النفط. طرابلس: ليبيا: جامعة المفتوحة، 1999.
- 40- زوزو، عبد الحميد. المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية. الجزائر: دار هومة، 2009م.
- 41- حليمي، عبد القادر: جغرافية الجزائر (طبيعية - بشرية - اقتصادية). ط 2. دمشق: مطبعة الإنشاء، 1968م.
- 42- حرز الله، محمد العربي. منطقة الزاب 1830-1930. الجزائر: وزارة الثقافة، 2008م.
- 43- سيبهري، سامان. الجغرافيا السياسية للنفط. مصر: مركز الدراسات الاشتراكية، 2001. ص. 4.
- 44- يحي، جلال. تاريخ المغرب الكبير. ج3. بيروت: دار النهضة العربية، 1981م. ص. 191.
- 45- ملاح، عمار. محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954. المرجع السابق. ص. 215.
- 46- ملاح، عمار. المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962. الجزائر: دار الهدى. 2005. ص. 73.
- 47- حمو، بن محمد عيسى النوري. دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا. مج 4. قسنطينة: دار البعث، (د.س.ط). ص. 97.

قائمة المصادر والمراجع

- 48- ناصر، محمد صالح. الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض مصلحا وزعيما. الجزائر: مكتبة الريام، (د.س.ط). ص. 187.
- 49- ل. ف، فاسور. النفط في العالم. تر: عدنان نجا. بيروت: منشورات عويدات، 1961.
- 50- لونيبي رابح. رجال لهم تاريخ. الجزائر: دار المعرفة، 2010م.
- 51- مياي، إبراهيم. الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837م-1934م). الجزائر: دار هومة، 2005م.
- 52- (-، -). المقاومة الشعبية. الجزائر: دار مدني، 2008م.
- 53- (-، -). توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996م.
- 54- مسعود، سيد علي أحمد. التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961م. الجزائر: دار الحكمة، 2010م.
- 55- مرموري، حسن. التوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين. الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، 2010م. ص. 411-412.
- 56- ناصر، محمد صالح. الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض مصلحا وزعيما. الجزائر: مكتبة الريام، (د.س.ط). ص. 225.
- 57- عبد الحميد نجاح. منطقة ورقلة وتوقرت من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال. الجزائر: دار الأمل، 2003م.
- 58- عاطف، سليمان. معركة البترول في الجزائر. ط1. بيروت: دار الطليعة، 1974م.
- 59- عباس، محمد. نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار القصبه للنشر، 2007م.
- 60- عميراي، أميدة. من الملتقيات التاريخية الجزائرية. ط2. الجزائر: دار الهدى. 2007م.
- 61- عميراي، أميدة. من تاريخ الجزائر الحديث. ط2، الجزائر: دار الهدى، 2009م. ص. 98.

قائمة المصادر والمراجع

- 62- علالي، محمود. الحركة الإصلاحية في الأغواط. الجزائر: وزارة الثقافة، 2008م. ص. 45 .
- 63- قنان، جمال. قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م .
- 64- تواتي دحمان وآخرون. دور أقاليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956م-1962م. الجزائر: دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م.
- 65- سيبهري، سامان. الجغرافيا السياسية للنفط. مصر: مركز الدراسات الاشتراكية. 2001 .
- 66- معوض، نازلي . العلاقات بين الجزائر وفرنسا "من إتفاقيات إيفيان إلى تأميم المحروقات. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام. 1978 .
- 67- مالطي، حسين . النفط الأحمر . تر: مصطفى جنيدي. دن بلد: دار مارينو، 1997.
- 68- عبد الله، حسين. البتروال العربي "دراسة إقتصادية و سياسية". القاهرة : دار النهضة، 2003.
- 69- غليسي، جوان الجزائر الثائرة . تر: حيري حماد. ط1. بيروت : دار الطليعة، 1961.
- 70- علي تابلت : القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال ، الجزائر، (د.س.ط) .

ب- قائمة المراجع بالفرنسية :

- 1- Slimane, Chikh1 . L'Algérie porte de l'Afrique . Editions Casbah, 1999: Alger.
- 2- Mohammed ,Harbi2- Le FLN mirage et réalité . jeune Afrique , 1980: Paris.
- 3- Vuillot , Paul l'exploration de Sahara (étude historique – géographique) .
- 4- Claud, Treyer4- Sahara . paris , 1895: Augustin challamel éditeur, p.
- 5- Malti , Hocin . Histoire secrete du pétrole algérien. Paris :la découverte, 2010.p15 .

قائمة المصادر والمراجع

- 6- Rollan Augustin challamel . le transsaharien un an après .paris: éditeur Georges. 1891.p 21.
- 3- الأطروحات والرسائل الجامعية :
- 1- بوجمعة، زينب. الحركات المناوئة للثورة حركة بلونيس نموذجاً. اطروحة مكملة لنيل شهادة ليسانس : قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2011-2012م.
- 2- بن زروال، جمعة. الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقعها من الثورة 1954-1962م . اطروحة مكملة لنيل شهادة ماجستير : قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2002-2003م.
- 3- بن عمر، الحاج موسى. السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1945-1962 . اطروحة مكملة لنيل شهادة ماجستير : قسم التاريخ، جامعة الجزائر ،الجزائر ، 1992-1993م.
- 4- حاج إبراهيم ،حاج أحمد . المؤسسة التنصيرية في الصحراء الجزائرية في نهاية القرن 19م (ميزاب الأهقار نموذجاً) . أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر :جامعة قسنطينة 2 ،قسنطينة ، 2011-2012م.
- 5- حماميد، حسينة . المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر 1961-1962 .اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر :قسم التاريخ، جامعة الحج لخضر ،باتنة ، 2006-2007 م .
- 7- مقالاتي، عبد الله.العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962). اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر: قسم التاريخ و الآثار جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2009.
- 8- ساعي، سمية. المصالح الادارية المتخصصة(S.A.S) ودور الحركة فيها . اطروحة مكملة لنيل شهادة ليسانس :قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2006-2007م.
- 9- شافو ، رضوان. الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري (ورقلة نموذجاً 1844م-1862م . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه: قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ،الجزائر ، 2012م-2013م.

قائمة المصادر والمراجع

10- غيلاني، السبتي . علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية -1954-1962. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر : جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010 م.

11- باكو، أحمد ؛ قريش، محمد. "منظمة الدول المصدرة للنفط". إشراف جلاطي غالم 2000-2001.

4- الملتقيات :

1-وزارة، المجاهدين . الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة أول نوفمبر 1954 (الولاية السادسة) . الجزائر : 5-6 فيفري 1985م.

2- مجموعة باحثين . فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر . الجزائر :المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، 1998 م.

3- مجموعة باحثين . التجارب النووية الفرنسية في الجزائر دراسات وبحوث وشهادات . ط1. الجزائر : المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2000م.

4- مجموعة باحثين . أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة 24-25 أبريل 2005م . الجزائر : المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، 2007م.

5-وزارة الاعلام العراقية. النفط والمعركة. بغداد : دار الحرية. 1973.

5-المجلات والمقالات : أ- المجلات :

1 -زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة: القطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري . الدنمارك: مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة ،مجلة إلكترونية .دس.

2 -أسامة صاحب منعم. الايوضاع الاقتصادية العاة للجزائر في ظل الاداة الفرنسية 1830-1962

ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال .مجلة مركز بابل لدراسات الانسانية ،المجلد 4.العدد 3 مجلة إلكترونية ،دس.ص.

قائمة المصادر والمراجع

- 3 - عاطف، سليمان. معركة البترول في الجزائر وسيادة الدولة على الثروات الطبيعية، "نفت العرب"، مجلة، العدد5، 1970.
- 4 - بشير سعيدوني : "الصحراء الجزائرية بين رغبة الفرنسيين في الاحتفاظ بها وإصرار الجزائريين على عدم التنازل عنها " ، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14 ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، 2012م
- 5 - يوسف مناصرية : " بعض الوثائق الفرنسية حول نشاط الثورة التحريرية في الجنوب الجزائري " ، مجلة المصادر ، العدد05 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر ، 2002م
- 6- "الخبز المسموم". المجاهد ، العدد 27 . 22 جويلية 1958 م .
- 7- "من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية". المجاهد . العدد 27 . 22 جويلية 1958م.
- 8- "الصحراء من ماكس لوجان إلى دي غول". المجاهد . العدد 93 . 10 أبريل 1961 م .
- 9- "شعبنا لن ينقسم وأرضنا لن تتجزأ" ، المجاهد . العدد 97 ، 5 جوان 1961م.
- 10- "أهداف الاستعمار في الصحراء". المجاهد، العدد 98 ، 19 جوان 1961م.
- 11- "المجاهد .(صحراؤنا في نظر الغرب قاعدة الاستعمار)، ع103، 171961/08/28
- 12- "نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا". المجاهد ، العدد 100 ، 17 جويلية 1961م.
- 13- "الخفايا العسكرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء" ، المجاهد ، العدد 102 ، 14 اوت 1961م.
- 14- "مناورات في الصحراء" ، المجاهد . العدد 113 . 01 نوفمبر 1962م
- 15- (مذكرة رسمية بشأن الصحراء الجزائرية). المجاهد . ع101 . 31 جويلية 1961.
- 16- الدراسات المصرفية . الذهب الاسود . السلسلة الخامسة . .الكويت .2013. العدد6
- 17- "L'O.C.R.S , dernière base de manoeuvre du colonialisme Français" - EL-Moujahid, n° 66, vol 3, 20 Juin 1960 .

قائمة المصادر والمراجع

ب-المقالات

- 1- الحداد، سعاد. "أحلام ديفول في الصحراء الجزائرية". مجلة الراصد. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، العدد 01، 2002م.
- 2- بلغيث ، محمد الأمين : " فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال " ، مجلة المصادر . عدد4،، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، 2001م.
- 3- بن عمر، الحاج موسى. " تطور المسألة النفطية في الجزائر 1890م-1956م "، مجلة المصادر. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م . عدد8 ، 2003م.
- 4- بومدين ، أنيسة . الامتياز في النظام البترولي . جريدة الشعب ، ع 27\02\1994
- 5- هلال ، عمار . " النوادي الثقافية التي كانت تنشط قبل الحرب العالمية الثانية " . مجلة المصادر . الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م، العدد 7، 2003م.
- 6- مياصي، إبراهيم . " الصحراء الجزائرية من خلال الاستكشافات قبل وبعد الاحتلال " ، مجلة المصادر . الجزائر : المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 م ، العدد12، 2005 م.
- 7- صائغ ،محمد يونس. أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي . مجلة الرافدين. المجلد :12، العدد:46، 2010 .
- 8- مريوش ، احمد. " التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار 1916م "، مجلة المصادر. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، العدد 11 2005م.
- 9- سعيدوني بشير . " الصحراء الجزائرية بين رغبة الفرنسيين في الاحتفاظ بها وإصرار الجزائريين على عدم التنازل عنها " . مجلة الدراسات التاريخية .كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، العدد 14 ، 2012 م .
- 10- ساسي، حسين : " صحراؤنا والنار الاستعماري " ، صدى الجبال ، العدد 2 ، الجزائر .

قائمة المصادر والمراجع

- 11- شعباني، محمد. "مهزلة المهازل". صدى الجبال. العدد 2. الجزائر. دس
- 12- رحمان، أمال. النفط و التنمية المستدامة. أبحاث الاقتصادية والادارية: ع4، جامعة محمد خيضر. 2008.
- 13- عمار منصوري: "الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية"، مجلة الرؤية، العدد 3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997م

6- المواقع الالكترونية :

- 1- سيروس. البحر الإفريقي الداخلي مشروع إنشاء بحر في صحراء الجزائر، 2011-01-21،
<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=485225>
- http://fr.wikipedia.org/wiki/Shell_%28entreprise%292
Frédéric Médard, « le Sahara 1957- 1962 mutation administrative 3 économique et sociologique », colloque pour une histoire critique et, <http://ens-web ,ens-lsh , fr/colloques/France- Algérie / communication , php3 , id-article 245>.
http://fr.wikipedia.org/wiki/Shell_%28entreprise%294-
<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=485225>
<http://www.djelfa.info.OP .cit -1>
<http://www.djazairess.com/elkhabar/271863>
11 http://www.bcchj.com/papers/bchcj_paper_2015_31216446.pdf

7- المعاجم :

- 1- مرتاض عبد الملك. المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962،، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983م.
- 2- العلبكي، منير. معجم المورد. بيروت: دار العلم للملايين، 1984.

فهرس الجداول و المنحنيات

قائمة الجداول والمنحنيات		
الصفحة	العنوان	الرقم
18	تاريخ اكتشاف النفط في عدد من أقطار العالم النفطية العربية منها والأجنبية	جدول (1-1)
19	مكونات النفط و نسبها	جدول (2-1)
83	الانتاج النفطي لحقل وادي القطران وحقل جبل العنق.	جدول (3-1)
86	تطور الاستثمارات في الصحراء 1960-1946	منحنى (1-2)
87	الاستثمارات في الجزائر بما فيها الصحراء 1960-1946	منحنى (2-2)
90	أشغال حفر بترولية وغازية	جدول (3-2)
93	تطور الإنتاج النفطي في الصحراء الجزائرية بين عامي 1962-1957	جدول (4-2)
120	ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية	مدرجات (5-2)

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
	شكر و عرفان
	قائمة المختصرات
أ-ح	المقدمة
15	الفصل التمهيدي: النفط في العالم
16	المبحث الاول: تقديم عام للنفط
16	المطلب الأول: أصل النفط، مكوناته، تواجده
21	المطلب الثاني: أنواع البترول ومنتجاته وخصائصه
23	المبحث الثاني: التطور النفطي في العالم
23	المطلب الاول: مرحلة ما قبل ح ع 1
26	المطلب الثاني: مرحلة ما بين الحربين ع
27	المطلب الثالث: مرحلة ما بعد ح ع 2
35	الفصل الاول: السياسة الفرنسية تجاه الصحراء الجزائرية
36	المبحث الاول: أهمية الصحراء
36	المطلب الاول: الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية
41	المطلب الثاني: سياسة فرنسا في الصحراء الجزائرية قبل 1956
49	المبحث الثاني: مساعي الفرنسية لفصل الصحراء
49	المطلب الاول: خطة الفصل
52	المطلب الثاني: المساومات الفرنسية والسكان الصحراء
61	المطلب الثالث: الصحراء في المفاوضات الجزائرية- الفرنسية
75	الفصل الثاني: السياسة الفرنسية تجاه النفط الجزائري
76	المبحث الاول: النفط في الجزائر
77	المطلب الاول: النفط في التل والصحراء
82	المطلب الثاني: أشغال البحث والتقيب
91	المبحث الثاني: النفط في المفاوضات الجزائرية - الفرنسية
92	المطلب الاول: النفط في إتفاقية إيفيان
99	المطلب الثاني: النفط في العلاقات الجزائرية الفرنسية غداة الاستقلال
106	الفصل الثالث: المنجزات الفرنسية في الصحراء الجزائرية
107	المبحث الأول: المنجزات القاعدية

فهرس الموضوعات

107	المطلب الأول: الطرق و السكك الحديدية
110	المطلب الثاني: وسائل الاتصال والمطارات
112	المبحث الثاني: التأطير المؤسسات
112	المطلب الأول: منظمة المشتركة للمناطق الصحراوية
121	المطلب الثاني: وزارة الصحراء
125	المطلب الثالث: مكتب الاستثمار في إفريقيا
132	الفصل الرابع: الصحراء الجزائرية بين مصالح ومطامح
133	المبحث الاول: مصالح دول الغربية
133	المطلب الاول: تأمين الاقتصاد الاوروبي
139	المطلب الثاني : الدفاع الاوروبي المشترك
143	المبحث الثاني: مطامح دول الجوار ومواقف أخرى
143	المطلب الاول: تونس وليبيا
157	المطلب الثاني: مالي والنيجر
158	المطلب الثالث: المغرب وموريتانيا
166	خاتمة
	ملاحق
	قائمة المصادر والمراجع
	فهرس الجداول و المنحنيات
	فهرس الموضوعات